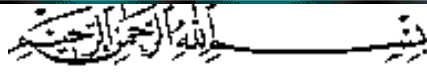


الإكْتِنَافُ
فِي بَيْتِةِ الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ
جَمْعًا وَتَأْصِيلًا

إِعْدَادُ

الدكتور/عبدالحى محمد عبدالحى محمود
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالزقازيق
جامعة الأزهر





المقدمة

الحمد لله الذي اکتَنَفْنَا بعظیم آلائه، واغْتَمَرْنَا بفيض عطائه. والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ إمامِ رسله، وتمامِ أنبيائه، وعلى آله، وأصحابه، وأتباعه، وأحبائه.

أما بعد ،،

فإن الله تعالى اختار العربية لغةً لقرآنه، ولساناً لفرقانه؛ فبقيت ساميةً شامخةً، لا يزيدها القدمُ إلا حدائثاً وطلاوةً، ولا تمنحها كثرةُ الردِّ إلا صقلاً وأصالةً.

ولهذا فإن كثيراً من قضاياها ومسائلها ظلت بحاجة إلى من يعقل شواردها، ويكشف غوامضها، ويوضح مقاصدها، ومن هذه القضايا: قضية "الاكتناف" وبخاصة الجانب الصرفي منه، فعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أنني لا أعلم أحداً أفرد من هذا الجانب بدراسة تسبر أغواره، وتظهر أسراره، وتبرز عظيم أثره في بنية الكلمة العربية؛ إذ إنه ينبني عليه قلبُ بعض حروفِ الكلمة قلباً إعلالياً أو مكانياً، أو حذفُ بعض حروفها. وعلى العكس من ذلك فقد يلزم بسببه تصحيحُ الكلمة والحفاظُ على سلامة حروفها؛ صوتاً لبنائها من الالتباس بغيره من الأبنية.

وعلى الرغم من عُورة المسلك، وصعوبة المطلب، فقد استعنت بالله تعالى على القيام بهذا العمل الجليل، ورجوته التوفيق، والتسديد، والتسهيل.



ووسّمتُ هذا البحث بـ **الاكتشاف**، وأثره في **بنية الكلمة العربية** -
دراسة صرفية تحليلية.

هذا، وقد سبقني بدراسة الجانب النحوي لهذا الموضوع كلٌّ من:

سعادة الدكتور/ طلال يحيى إبراهيم الطوبجي، في بحثه: " **الاكتشاف في بناء الجملة الشرطية القرآنية** " المنشور في العدد الحادي والأربعين (٢٠٠٥م) من مجلة آداب الرافدين - جامعة الموصل - العراق.

وسعادة الدكتور/ محمد طه محمد عبد الخالق، في بحثه: " **الاكتشاف في القرآن الكريم وصحيح البخاري**. دراسة نحوية دلالية " المنشور في العدد الثلاثين (١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م) من مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية - جامعة الأزهر.

وقد غني الباحثان بالمعالجة الوصفية، التطبيقية للجانب النحوي للاكتشاف بصوره المتعددة، وقصّر الأول بحثه على الجملة الشرطية في القرآن الكريم، بينما زاد الثاني في الصور والأشكال المعالجة، حيث ضمّ إلى الجملة الشرطية جملتي القسم والنداء، وزاد كذلك في المادة المطبّق عليها، فصمّم إلى القرآن الكريم الأحاديث الشريفة في صحيح الإمام البخاري.

ولم يُشر أيٌّ من الباحثين إلى الجانب الصرفي للاكتشاف من قريب أو بعيد، لا في مقدمة البحث، ولا في صلبه، ولا في خاتمته، على الرغم من أنه قسِيمُ موضوعِهما الأساس.



وكان هذا من أهمّ دوافعي إلى التنقيب عن هذا الموضوع، والتقاط صورته وأشكاله من بطونِ أمّاتِ المصادرِ والمراجعِ الصرفية^(١)، ثم القيام بعنونها، وترتيبها، وتبويبها، وتناولها بالتحليل والدراسة، مع مناقشة آراء الصرفيين ومذاهبهم في كلّ منها، مع التعليل والترجيح. وقصدت من وراء ذلك أن يعمّ النفعُ، وتتمّ الفائدةُ، وتكتملِ صورةٌ وملاحُ هذا البابِ من كلا جانبيه الصرفي والنحوي.

وقسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، ثم ذيلته بفهرس للمصادر والمراجع.

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، وأسباب اختياره، والخطة التي قام عليها.

التمهيد: الاكتناف وصوره النحوية والصرفية. ويشتمل على ما يلي:

• تعريف الاكتناف في اللغة، وفي اصطلاح النحويين والصرفيين.

• صور الاكتناف النحوية.

• صور الاكتناف الصرفية.

المبحث الأول: الاسم الممدود. وفيه مسألتان:

(١) اكتفيت في هذا البحث بتوثيق المصادر والمراجع في فهرس المصادر والمراجع في نهاية البحث، ولم أوثقها في الحاشية عند أول ذكرٍ؛ تجنباً للإطالة، مع لزوم طبعة واحدة، وتحقيق واحد لكل مصدر أو مرجع.



الأولى: اكتناف ألفين للواو في مثنى الاسم الممدود الذي همزته زائدةً مبدلةً من

ألف التانيث.

الثانية: اكتناف واوين للألف في مثنى الاسم الممدود الذي قبل ألفه الزائدة واو.

المبحث الثاني: النسب. وفيه مسألة واحدة:

• اكتناف ياءين مشدّتين حرفاً صحيحاً مكسوراً عند النسب.

المبحث الثالث: القلب المكاني. وفيه مسألة واحدة:

• اكتناف همزتين ألف "أشياء".

المبحث الرابع: الإعلال بالقلب. وفيه ستة مسائل:

الأولى: اكتناف حرفي علة ألف الجمع الأقصى التي بعدها حرفان.

الثانية: اكتناف ألفين للهمزة في الجمع الأقصى.

الثالثة: اكتناف همزتين ألف الجمع الأقصى التي بعدها حرفان.

الرابعة: اكتناف الكسرة والألف للواو الواقعة عيناً لمصدرٍ أعلت في فعله.

الخامسة: اكتناف الكسرة والألف للواو الواقعة عيناً لجمعٍ صحيح اللام، وهي في

المفرد شبيهة بالمُعلة.



السادسة: اكتتاف ساكنين حرف علة.

المبحث الخامس: الإعلال بالحذف. وفيه مسألة واحدة:

- اكتتاف الياء والكسرة للواو في مضارع الفعلين: المثال، واللفيف المفروق.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

- والله تعالى أسأل أن يجعله لوجهه الكريم خالصاً مصروحاً، وعلى النفع به قائماً موقوفاً.

والله وليُّ النفيقِ



التمهيد

الاكتشاف

وصوره النحوية والصرفية

ويشتمل على ما يلي:

- تعريف الاكتشاف في اللغة، وفي اصطلاح النحويين والصرفيين.
- صور الاكتشاف النحوية.
- صور الاكتشاف الصرفية.



الاكتناف

• تعريفه:

أولاً: في اللغة:

كَنَفَ الشَّيْءَ، وَكَنَفَ بِهِ يَكْنُفُهُ كَنْفًا^(١)، وَاكْتَنَفَهُ، وَاكْتَنَفَ بِهِ يَكْتَنِفُهُ اكْتِنَافًا: أَحَاطَ بِهِ وَسَتَرَهُ، أَوْ أَظْلَمَهُ، أَوْ جَعَلَهُ فِي جَانِبِهِ وَنَاحِيَّتِهِ، أَوْ أَعَانَهُ، أَوْ حَفِظَهُ وَصَانَهُ.

فهذه المادة تدور معانيها كلها حول: "الإحاطة والسِّتْر"، يقال: أنت في كَنْفِ اللَّهِ، أي: في حِيَاظَتِهِ، وَجِرْزِهِ، وَسِتْرِهِ. وَفَلَانٌ مَخْذُولٌ، لَا تَكْنُفُهُ مِنْ اللَّهِ كَانِفَةً، أي: لَا تَحْفَظُهُ، وَلَا تَحْجُزُهُ. وَفَلَانٌ فِي كَنْفِ فَلَانٍ، وَعَاشٍ فِي كَنْفِ أَبِيهِ، أي: فِي ظِلِّهِ مُحَاطًا بِعَنَايَتِهِ وَرِعَايَتِهِ. وَاكْتَنَفَ فَلَانًا، وَاكْتَنَفَ بِهِ: صَمَّهُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَهُ فِي عِيَالِهِ يَحِوْطُهُ وَيُرْعَاهُ. وَاكْتَنَفَهُ الْغَمُوضُ: لَقَّهُ وَأَحَاطَ بِهِ. وَكَنَفَ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، وَاكْتَنَفَهَا: عَمِلَ لَهَا حَظِيرَةً يُؤْوِيهَا إِلَيْهَا؛ لِيَقِيَهَا الرِّيحَ وَالبَرْدَ. وَاكْتَنَفَتِ النَّاقَةُ: تَسْتَرَّتْ فِي أَكْنَافِ الْإِبِلِ مِنَ البَرْدِ^(٢).

وقد ورد هذا المصطلح بهذا المعنى في عدة أحاديث، ومنها: قول أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) في حادثة الإفك: "...وأصبح أبواي

(١) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، وسكونها في المصدر، من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ فَعْلًا) مثل: نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا، وَأَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذًا.

(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٢٨٤، ٢٨٥)، ولسان العرب (ك ن ف) - ٣٩٤٠/٥ - ٣٩٤٢، والقاموس المحيط (ك ن ف - ٣/١٨٦، ١٨٧)، وتاج العروس (ك ن ف - ٢٤/٣٣٣-٣٣٩).



عندي فلم يزالا حتى دخل عليّ رسولُ الله (ﷺ) وقد صَلَّى العصرَ، ثم دخل وقد اكَتَنَفَنِي أَبُوَي عن يميني وشِمالي....." (١).

وقول ابن عباس (رضي الله عنهما): "لَمَّا وُضِعَ عَمْرُ عَلَى سِرِيرِهِ اكَتَنَفَهُ النَّاسُ يَدْعُونَ وَيُصَلُّونَ....." (٢).

وقول يحيى بن يعمر (رضي الله عنه): ".....فُوقَقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكَتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ" (٣).

قال الجوهرى: "كَتَفْتُ الشَّيْءَ أَكْفُهُ، أَي: حُطِّتُهُ وَصُنِّتُهُ. وَأَكْنَفْتُهُ، أَي: أَعْنَيْتُهُ. وَالْمُكَائِفَةُ: الْمَعَاوَنَةُ. وَالكَئْفُ (بِالتَّحْرِيكِ): الْجَانِبُ. وَكَئْفًا الطَّائِرُ:

(١) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي أسامة عن هشام بن المغيرة عن أبيه عن عائشة (رضي الله عنهم).
- صحيح البخاري: كتاب التفسير (ص ٦٦٧، ٦٦٨).

(٢) جزء من حديث رواه ابن ماجة والنسائي من حديث أبي مُلَيْكَةَ (رضي الله عنه).
- سنن ابن ماجة: باب في فضائل أصحاب رسول الله (ﷺ) - فضل أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) (٣٧/١) رقم (٩٨)، وسنن النسائي الكبرى: كتاب المناقب - فضل أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) (٣٩/٥) رقم (٨١١٥).

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث يحيى بن يعمر رضي الله عنه.

- صحيح مسلم: كتاب الإيمان - باب الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى (ص ٢١، ٢٢).



جناحاه...وتكَّنَّفوه واكتَّنَّفوه، أي: أحاطوا به. والتكَّنِيفُ مثله...والكَّنِيفُ:
الساتر...والكَّنِيفُ: حظيرةٌ من شجر تُجعلُ للابل... " (١).

وقال الزمخشري: " هو في كَنَفِ فلانٍ، وهم في أكنافِ الحجاز: في
نَوَاحِيهِ. وتكَّنَّفوه واكتَّنَّفوه: أحاطوا به من كل جانب. وكَنَّفْتُهُ: حفظته.
وكانَّفْتُهُ: عاونته. وفلانٌ مخذولٌ لا تَكُنْفُهُ من الله كانِفَةً، واتَّخَذَ للابل كَنِيفًا:
حظيرةً...." (٢).

ثانيا: في اصطلاح النحويين والصرفيين:

هذا المصطلح خَلَّتْ منه كتبُ الحدودِ والتعريفاتِ، ومعاجمُ المصطلحاتِ
التي وقفت عليها؛ فلم أجد له فيها حدًّا أو رسمًا، أو تعريفًا نحويا أو
صرفيا، على الرغم من أنه مصطلحٌ تراثيٌّ، قديمٌ، ذكره سيبويه (٣)، فمن
دونه من النحويين والصرفيين، ومنهم: ابن السراج (٤)، وابن جنبي (٥)،
والزمخشري (٦)، وابن يعيش (٧)، وابن عصفور (٨)، وابن مالك (٩)،

(١) الصحاح (ك ن ف - ٤/١٤٢٤).

(٢) أساس البلاغة (ك ن ف - ٢/١٤٨).

(٣) ينظر: الكتاب (٤/٣٩٠).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (٣/٣٤٠).

(٥) ينظر: المنصف (٢/٤٤، ٤٥)، والملوكي (مختصر التصريف) شرح ابن
يعيش (٤٨٦).

(٦) ينظر: المفصل (٣٨١، ٣٨٢).

(٧) ينظر: شرح الملوكي (٣٣٤، ٤٨٧، ٤٨٨)، وشرح المفصل (١٠/٨٨، ٩١).

(٨) ينظر: الممتع الكبير (٢٤٠).

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٨٥)، ومتن ألفية ابن مالك (٥٠، ٦٤).



والرضي^(١)، وابن الناظم^(٢)، وابن هشام^(٣)، وغيرهم ، كما سيتضح في هذه هذه الدراسة إن شاء الله تعالى.

ومن خلال تتبعي لصور الاكتناف النحوي والصرفي، ومواضعه في كتب النحو والصرف تبين لي أن الاكتناف في اصطلاح النحويين يشمل ما يلي: (إحاطة الشرط وجوابه بالقسم المحذوف الجواب وجوباً؛ لدلالة جواب الشرط عليه. و إحاطة القسم وجوابه بالشرط المحذوف الجواب وجوباً؛ لدلالة جواب القسم عليه. وإحاطة المبتدأ والخبر المُغْنِيَانِ عن جواب القسم بالقسم المحذوف الجواب. وإحاطة المبتدأ والخبر المُغْنِيَانِ عن جواب الشرط بالشرط المحذوف الجواب. وإحاطة الشرط وجوابه بالفعل المضارع المسبوق بالواو أو الفاء (أو تُمَّ عند الكوفيين). وإحاطة جزء من جواب الشرط وتتمته بأداة الشرط وجملته، وإحاطة جزء من جواب النداء وتتمته بأداة النداء والمنادى، وإحاطة جزء من جواب القسم وتتمته بأداة القسم والمقسم به).

ونذكر الدكتور/ طلال الطوبجي، والدكتور/ محمد طه في مقدمتي بحثيهما اللذين أشرت إليهما سابقاً أن مصطلح " الاكتناف " ليس من المصطلحات المقتبسة من اللسانيات الغربية، الغربية عن تراثنا، ولكنه مصطلح وُلِدَ من رحم الدرس النحوي العربي، ثم عرّفه الدكتور/ طلال الطوبجي تعريفاً قاصراً على صورة واحدة من صوره في الجملة الشرطية موضوع بحثه، وهي:

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢١٣/١)، و(٣٢/٢)، و(٦٠/٣)، ٦١، ١٣٠، (١٣١).

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك (٥٩٦).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (٧٤٢/٢).



اكتناف جواب الشرط لجملة الشرط، فقال: " الاكتناف هو: أن تُفْتَحَ الجملة الشرطية بجزءٍ من جواب الشرطِ أَوَّلًا، ثم يُرَدَّفُ بالأداة وجملة الشرطِ، ثم يُسْتَكْمَلُ جوابُ الشرطِ " (١).

وأما الدكتور/ محمد طه فقد تَوَسَّعَ في مفهوم الاكتناف، فأضاف إلى اكتناف جواب الشرط لجملة الشرط: اكتنافَ جوابِ القسمِ لجملة القسم، واكتنافَ جوابِ النداءِ لجملة النداء، وذلك بأن تُفْتَحَ الجملةُ بجزءٍ من جواب الشرط أو القسم أو النداء وتُخْتَتَمُ بجزئه الآخر، أي: إن جواب الشرط يحيط بأداة الشرطِ وفعلِهِ، وجواب القسم يحيط بأداة القسم والمقسم به، وجواب النداء يحيط بأداة النداءِ والمنادى (٢).

هذا، ومع أن الباحثين قد أشارا إلى قِدَمِ مصطلحِ "الاكتناف" وأصالته، إلا أنهما لم يوثقا ذلك إلا بدءًا من ابن هشام (٣)، وأظن أن سبب ذلك هو أن سيبويه وغيره من المتقدمين لم يصرحوا بهذا المصطلح عند معالجتهم لأشكاله وصوره النحوية، أو لأن بعضهم كان له في بعض صورهِ رأياً آخر بعيداً عن مفهوم الاكتناف لدى الباحثين، وإنما جاء هذا المصطلح صريحا على لسان سيبويه وغيره من المتقدمين في إطار معالجة بعض أشكاله وصوره الصرفية.

(١) الاكتناف في بناء الجملة الشرطية في القرآن (٨١٨، ٨١٩).

(٢) ينظر: الاكتناف في القرآن الكريم وصحيح البخاري (٦٧٩، ٦٨٠).

(٣) ينظر: الاكتناف في بناء الجملة الشرطية في القرآن (٨١٩)، والاكتناف في القرآن

الكريم وصحيح البخاري (٦٨٠).



وأما الاكتشاف في اصطلاح الصرفيين فهو: (إحاطة حرفي علة، أو همزتين، أو كسرةٍ وألفٍ، أو ياءٍ وكسرةٍ، أو ساكئين بحرفٍ من حروفِ العلة، أو بالهمزة، أو بحرفٍ صحيحٍ غيرِ الهمزة).

• صور الاكتشاف النحوية:

للاكتشاف النحوي صور كثيرة، ذكر متأخرو النحاة خمساً منها، أكتفي بذكرها هنا، وهي:

الأولى: اكتناف الشرط وجوابه للقسم المحذوف الجواب وجوباً؛ لدلالة جواب الشرط عليه.

والثانية: اكتناف المبتدأ والخبر المغنَّيان عن جواب القسم للقسم المحذوف الجواب.

ذكر ابن هشام أن جواب القسم يُحذف وجوباً إذا تقدم على القسم، أو اكتنّفه ما يُغني عن جوابه، ويُحذف جوازاً في غير ذلك.

قال: "حذف جواب القسم يجب إذا تقدّم عليه أو اكتنّفه ما يُغني عن الجواب، فالأول^(١) نحو: زيدٌ قائمٌ والله، ومنه: إن جاءني زيدٌ والله أكرمته^(٢). والثاني^(٣) نحو: زيدٌ والله قائمٌ... ويجوز^(٤) في غير ذلك، نحو: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾^(٥) الآيات، أي: لثبعتنّ، بدليل ما بعده....."^(٦).

(١) الذي تقدم فيه على القسم ما يُغني عن جوابه.

(٢) هذا المثال من الثاني وليس من الأول، وقد اجتمع فيه الشرط والقسم، وتقدّم الشرط فكان الجواب له وجوباً؛ لدلالة جواب الأول عليه.

(٣) الذي اكتنّف فيه القسم ما يُغني عن جوابه.

(٤) أي: حذف جواب القسم.

(٥) النازعات/١.

(٦) مغني اللبيب (٢/٧٤٢، ٧٤٣).



والثالثة: اكتتاف القسم وجوابه للشرط المحذوف الجواب وجوباً؛ لدلالة جواب الشرط عليه.

والرابعة: اكتتاف المبتدأ والخبر^(١) المغنيان عن جواب الشرط للشرط المحذوف الجواب.

ذكر ابن هشام أن جواب الشرط أيضاً يُحذفُ وجوباً إذا تقدم على الشرط، أو اكتتفه ما يدل على جوابه، ويُحذفُ جوازا في غير ذلك.

قال: "حذفُ جملة جواب الشرط. وذلك واجبٌ إن تقدّم عليه أو اكتتفه ما يدل على الجواب، فالأول نحو: هو ظالمٌ إن فعل. والثاني نحو: هو إن فعل ظالمٌ ﴿وإنّا إن شاء الله لهُتَدُونَ﴾^(٢)، ومنه: والله إن جاءني زيدٌ لأكرمه^(٣)..... ويجوز حذفُ الجواب في غير ذلك، نحو: ﴿فإن استطعت أن

(١) أو ما أصله المبتدأ والخبر.

(٢) البقرة/٧٠.

(٣) في هذا المثال اجتمع الشرط والقسم، وتقدّم القسم فكان الجواب له وجوباً عند جمهور النحاة؛ لدلالة جواب الأول عليه، خلافاً للفراء وابن مالك، حيث أجازا - على قلة - أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم، وعدم تقدّم ذي خبرٍ عليهما، وذلك نثراً وشعراً.

- ينظر: الكتاب (٨٤/٣)، ومعاني القرآن للفراء (٦٦/١-٦٩)، و(١٣٠/٢، ١٣١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٢٩/١)، وشرح التسهيل (٢١٥/٣، ٢١٦)، و(٤٤، ٤٥/٤)، وشرح الكافية الشافية (٨٨٩/٢-٨٩١).



تُبْتِغِي فَقًا فِي الْأَرْضِ (١) أي: فافعل. «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ» (٢) الآية، أي: لَمَا آمَنُوا بِهِ، بدليل «وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ» (٣)..... (٤).

والخامسة: اكتناف الشرط وجوابه للفعل المضارع المسبوق (٥) بالواو أو الفاء.

حيث أجاز جمهور النحاة في الفعل المضارع المُكْتَنَفِ بجملي الشرط والجواب، المسبوق بالواو أو الفاء (أو ثم عند الكوفيين) وجهين (الجزم

(١) الأنعام/٣٥.

(٢) الرعد/٣١.

(٣) الرعد/٣٠.

(٤) مغني اللبيب (٢/٧٤٤، ٧٤٥)

(٥) وأما إذا لم يُسبق بعاطف، فإن كان في معنى فعل الشرط جاز فيه وجهان: الجزم على البدلية، والرفع على الحالية، ومما جاء بالجزم قول الشاعر:

متى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا . : تَجِدُ حَطْبًا جَزْأً وَنَارًا تَأْجِبًا

وإن لم يكن في معنى فعل الشرط لم يجز فيه إلا الرفع، وتُعْرَبُ جملته حالاً، كما في قول الشاعر:

متى تَأْتِهَ تَعْشُوا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ . : تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُؤْتِدِ

- ينظر: الكتاب (٣/٨٥، ٨٦)، والمفصل (٢٥٤، ٢٥٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٥٣، ٥٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٠٢، ٢٠٣)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٦٠٦ - ١٦٠٨)،



والنصب^(١) وفقاً للسياق والمعنى المراد^(٢)، نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ بَقِيَ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣)

ومنه قول الشاعر:

ومن يَقْتَرِبُ مِنَّا (ويَخْضَعُ) نُؤْوِهِ .: وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَتَامَ وَلَا هَضْمًا^(٤)

(١) ألحق الكوفيون (ثم) بالواو والفاء في هذه المسألة.

- ينظر: شرح التسهيل (٤/٤٥)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٦٠٦، ١٦٠٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/١٢٨٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٢٥).

(٢) الحزم عطفًا على فعل الشرط لفظًا أو محلاً على اعتبار الفاء والواو للعطف المجرد، وهو الأرجح. والنصب بأن مضرة وجوبا على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية. ومنع أكثر النحاة الرفع على الاستئناف في حال التوسط والعطف على جملة الشرط، بخلاف حال التأخر والعطف على جملة جواب الشرط، وحجتهم: أن الاستئناف لا يصح قبل أن تستوفي أداة الشرط جملتها الشرطية والجوابية معاً، ويتم المعنى، ولا يحسن إقحام جملة مستأنفة بين جملتي الشرط والجواب المتلازمتين في المعنى. وأجازه بعض النحاة على اعتبار هذه الجملة المتوسطة بين جملتي الشرط والجواب جملةً معترضةً، وليست للاستئناف المحض.

- ينظر: الكتاب (٣/٨٨)، وشرح التسهيل (٤/٤٤، ٤٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/١٢٨٦)، وأوضح المسالك (٤/٢١٣)، والتصريح (٢/٢٥١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٢٤، ٢٥).

(٣) يوسف/٩٠.

(٤) البيت من الطويل. وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل (٤/٤٥)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٦٠٧)، وشرح ابن الناظم (٥٠١)، وأوضح المسالك (٤/٢١٤)، ومغني

==



وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

وجزماً أو نصبٌ لفعلٍ إثرَ فَا . أو واوٍ إنْ بالجمليْنِ اكتُنفاً

يضاف إلى هذه الصور ما ذكره الدكتور محمد طه في بحثه، حيث ذكر صوراً تركيبية، وأشكالاً لغوية أخرى للاكتناف، منها أربعة عشر شكلاً في الجملة الندائية^(١)، وثمانية أشكال في الجملة القسمية^(٢)، وثمانية أشكال أخرى في الجملة الشرطية^(٣)، تدور كلها في إطار إحاطة جواب الشرط بأداة الشرط وفعله، وإحاطة جواب القسم بأداة القسم والمقسم به، وإحاطة جواب النداء بأداة النداء والمنادى. ولم يتعرض للصورة الأولى، والثالثة، والخامسة من الصور التي ذكرها ابن هشام؛ وقد يكون ذلك لخلو المادة التطبيقية منها.

• صور الاكتناف الصرفية:

رصدت من خلال هذه الدراسة إحدى عشرة صورة للاكتناف الصرفي تناولها الصرفيون المتقدمون والمتأخرون، وهي:

الأولى: اكتناف ألفين للواو في نحو "حَمْرَاوَان" تثنية "حَمْرَاء".

الثانية: اكتناف واوين للألف في نحو "عَشْوَاوَان" تثنية "عَشْوَاء".

==
الليبي (٢/٦٤٩)، وشرح ابن عقيل (٤/٣٤٧)، والتصريح (٢/٢٥١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٢٥).

(١) ينظر: الاكتناف في القرآن الكريم وصحيح البخاري (٦٨٩-٧٢٤).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٧٢٥-٧٤٤).

(٣) ينظر: الاكتناف في القرآن الكريم وصحيح البخاري (٧٥٠-٧٦٧).



الثالثة: اکتانفُ ياءينِ مشدَّدَتَيْنِ حرفاً صحيحاً مكسوراً عند النسب، نحو: سَيْدِيّ، ومَيْتِيّ، وطَيْبِيّ، وهَيْتِيّ، في النسبة إلى: سَيْدٍ، ومَيْتٍ، وطَيْبٍ، وهَيْتٍ. وأصلها: سَيْدِيّ، ومَيْتِيّ، وطَيْبِيّ، وهَيْتِيّ.

الرابعة: اکتانفُ همزتين ألف " أَشْيَاء " عند من قال إن أصلها: شَيْئَاء، أو أَشْيَاء.

الخامسة: اکتانفُ حرفي علة ألف الجمع الأقصى التي بعدها حرفان، نحو: أوائل، ونيايف، وسيائد. وأصلها: أوائل، ونيايف، وسيائد.

السادسة: اکتانفُ ألفين للهمزة في الجمع الأقصى، نحو: هَدَايَا، وَقَضَايَا، وَخَطَايَا، وَمَطَايَا، وَهَرَاوَى. وأصلها الذي آلت إليه قبل القلب: هَدَاءٌ، وَقَضَاءٌ، وَخَطَاءٌ، وَمَطَاءٌ، وَهَرَاءٌ.

السابعة: اکتانفُ همزتين ألف الجمع الأقصى التي بعدها حرفان، نحو: ذَوَائِب. وأصلها: ذَأَائِب.

الثامنة: اکتانفُ الكسرة والألف للواو الواقعة عيناً لمصدرٍ أُعْلِتْ في فعله، نحو: صِيَام، وَقِيَام، واعتِيَاد، وانقِيَاد. وأصلها: صِوَام، وقِوَام، واعتِوَاد، وانقِوَاد.

التاسعة: اکتانفُ الكسرة والألف للواو الواقعة عيناً لجمعٍ صحيح اللام، وهي في المفرد شبيهة بالمُعَلَّة، نحو: سِيَاط(جمع: سَوَاطِ)، وحيَاض(جمع: حَوَاضِ). وأصلهما: سِوَاط، وحوَاض.



العاشرة: اكتناف ساكنين حرف علة، في الفعل نحو: اسْوَدَّ، واغْوَارَ، وابْيَضَّ، أو في الاسم نحو: مِسْوَاك، ومِقْوَال، ومِخْيَاط، وتَقْوَال، وتَجْوَال، وتَسْيَار.

الحادية عشرة: اكتناف الياء والكسرة للواو في مضارع الفعل المثال، نحو: يَعِدُّ، وَيَرْتُّ، والفعل اللفيف المفروق، نحو: يَعي، وَيَقِي. وأصلها: يُوْعِدُّ، وَيُورْتُّ، وَيُوعِي، وَيُوقِي.



المبحث الأول الاسم الممدود

وفيه مسألتان:

الأولى: اكتنافُ ألفين للواو في مثنى الاسم الممدودِ الذي همزته زائدةً مبدلةً من ألفِ التأنيثِ.

الثانية: اكتنافُ واوين للألف في مثنى الاسم الممدودِ الذي قبل ألفه الزائدةِ واوٌ.



المسألة الأولى

اكتناف ألفين للواو في مثنى الاسم الممدود الذي همزته زائدة مبدلة من ألف التانيث

ألف التثنية غير لازمة؛ ولهذا أجاز الصرفيون اكتناف ألفين للواو في تثنية الاسم الممدود الذي همزته زائدة مبدلة من ألف التانيث^(١)، نحو:

(١) همزة الاسم الممدود على أربعة أقسام:

أحدها: أصلية، وهي لام الفعل، نحو: قُراء، ووُضاء (بزنة فُعَال)، وهذا القسم يجب سلامة همزته في التثنية والجمع، تقول: قُراءان، ووُضاءان، وقُراءون، ووُضاءون، وحكى الفارسي عن بعض العرب "قُراوان" بالقلب واوا.

والثاني: مبدلة من أصل، نحو: كِساء، وِرِداء، ووزنهما (فَعَال)، وهي في كساء منقلبة عن الواو، وفي رداء منقلبة عن الياء، وأصلهما: كِساو، وِرِداي، وهنا يترجَّح سلامة الهمزة على قلبها واوا، تقول: كِساءان، وِرِداءان، ويجوز مرجوحاً: كِساوان، وِرِداوان، ونُقل عن فزارة قلبها ياء: كِسايان، وِرِدايان.

والثالث: مبدلة من ألف التانيث، زائدة، وهي التي ليست لاما للفعل، نحو: حمراء، وخضراء من الحمرة والخضرة، وفعلاهما "حمر" و"خضر" فالراء هي لام الفعل، والهمزة زائدة، منقلبة عن الألف (على الراجح)؛ لتطرفها بعد ألف زائدة، وأصلهما: حمري، وخضري، كـ "سَكْرِي"، فزِيدت أَلْفٌ قبل الآخر (أي: قبل ألف التانيث المقصورة) مثل ألف غلام وكتاب، فصارتا: حمرا، وخضرا، بألفين؛ فأبدلت الثانية المتطرفة بعد ألف زائدة همزة، فصارتا: حمراء، وخضراء. هذا رأي غير الأخفش من البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن همزة حمراء، وخضراء ونحوهما موضوعة للتانيث. وهذا القسم يجب قلب همزته واوا في التثنية والجمع.

والرابع: مبدلة من حرف الإلحاق، نحو: عِلباء، وقُوباء، وأصلهما: عِلِباي، وقُوباي، بياء زائدة للإلحاق بـ قِرطاس، وقُرْناس، ثم أُبدلت هذه الياء همزة. وهنا

==



صحراء، و حمراء، فأكثر العرب يبدلونها واوا في التنثية؛ تمييزاً لما أصله التأنيث من غيره؛ ولأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى اكتناف ألفين للهمزة (وقوع همزة بين ألفين)، وهذا يؤدي إلى اجتماع شبه ثلاث ألفات^(١)؛ ولهذا يقولون: صحراوان، و حمراوان^(٢).

ومن العرب من يُصَحِّحُ الهمزة هنا؛ تشبيهاً لها بالهمزة الأصلية فيقول: صحراءان، وحمراءان، وهو شاذ عند البصريين، وحكي عن الكوفيين أنهم قاسوه^(٣).

==

يترجح قلب الهمزة واوا، تقول: علباوان، وقوباوان، ويجوز تصحيحها مرجوحاً: علباءان، وقوباوان (نقل عن سيبويه. ونقل عنه: عكس هذا).

- ينظر: الكتاب (٣/٣٩١، ٣٩٢)، والمقتضب (٣/٣٩)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/١٩٤-١٩٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٤٣، ١٤٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٩٢، ٩٣)، وارتشاف الضرب (٢/٥٥٩-٥٦٢)، وأوضح المسالك (٤/٣٠٠، ٣٠١، ٣٧٤)، والتصريح (٢/٢٩٥، ٢٩٦، ٣٦٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/١١٢).

(١) لأن الهمزة قريبة من الألف، وبتوسطها بين ألفين يصير ذلك كاجتماع ثلاث ألفات في كلمة، وهذا مستثقل في كلامهم.

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٣٩٢)، والمقتضب (٣/٣٩)، والفوائد الضيائية (٢/١٧٥، ١٧٦).

(٣) ينظر: المخصص (١٥/١١٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٤٣)، وارتشاف الضرب (٢/٥٦٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٥/١٣٦٩)، والفوائد الضيائية (٢/١٧٥، ١٧٦)، وهمع الهوامع (١/١٤٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/١١٤).



ومنهم من يبدلها ياء فيقول: صحرايان، وحمرايان؛ لخفة الياء، وقيل: إنه لغة فزارة؛ وحكي عن الكوفيين أنهم قاسوه أيضاً، ومنعه غيرهم^(١).

هذا بخلاف الجمع الأقصى - كما سيأتي - نحو: " هَدَايَا " جمع " هَدْيَا " هَدْيَةٌ^(٢)، و" قَضَايَا " جمع " قَضِيَّةٌ "، و" حَطَايَا " جمع " حَطِيئَةٌ "، فلا يجوز عند جمهور الصرفيين قلب ألفها واوا؛ لأنه يلزم عليه اكتناف ألفين للواو، وهو ثقيل. والياء أخف، وأقرب للألف. وقولهم في جمع " هَدْيَةٌ " : " هَدَاوَى " شاذٌّ^(٣)، وحكاه سيبويه عن بعض العرب^(٤)، وذكر الأزهري^(٥) - ونقله ابن منظور^(٦) - أنها لغة أهل المدينة، وحكى عن أبي

(١) ينظر: المقصور والممدود لابن السكيت (٤٥)، وشرح التسهيل (٩٣/١)، وشرح ابن الناظم (٥٤٤)، وارتشاف الضرب (٥٦٢/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٣٦٩/٥)، وأوضح المسالك (٣٠٠/٤، ٣٠١)، وشرح ابن عقيل (١٠٧/٤)، (١٠٨)، والفوائد الضيائية (١٧٥/٢، ١٧٦)، والتصريح (٢٩٥/٢)، وجمع الهوامع (١٤٨/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١١٢/٤، ١١٤).

(٢) تقلب الهمزة ياء في باب الجمع الأقصى الذي على وزن (مفاعل) وشبهه إذا كان معتل اللام نحو: هدايا، وعطايا، وقضايا، جمع: هديّة، وعطيّة، وقضيّة، أو مهموزها، نحو " خطايا "، وبرايا، ورزايا، جمع: خطيئة، وبريئة، ورزيئة. وستأتي دراسة الاكتناف في هذه المسألة في مبحث الإعلال بالقلب.

(٣) ينظر: المفصل (٣٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٣/١٠، ١١٤)، والمساعد (١٠١/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٩٠/٤، ٣٩١).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (ه د ي - ٣٨٢/٦).

(٦) ينظر: لسان العرب (ه د ي - ٤٦٤١/٦).



زيد الأنصاري أن " هداوى " لغة غليا معدّ، و " هدايا " لغة سفلاها. وقاسه الأخفش على " حمراوان^(١).

وعلى الرضي لقب الهمزة المكتنفة بألفين ياءً في الجمع الأقصى، وواوًا في مثني الممدود فقال: "... وإنما قُلبت الهمزة ياءً دون الواو لكونها أخفّ منها، وأقرب مخرجًا إلى مخرج الهمزة منها، وإنما قُلبت^(٢) في نحو " حمراوان " واوًا - في الأغلب - لا ياءً طلبًا للاعتدال؛ لأن الياء قريبة من الألف، فأنَّ إيقاع الياء بين الألفين جمعٌ بين ثلاثِ ألفاتٍ؛ فاستريح من توالي الأمثال إلى الواو مع ثقلها؛ لخفة البناء، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو في المثني؛ إذ ألفت التثنية غير لازمة، فلا يلزم الواو العارضة بسببها، ولمَّا لزمَت ألفت التثنية في " ثنائان "^(٣) بقيت الياء بحالها، وأما في الجمع الأقصى فلا تُقلب واوا؛ لنقل البناء، ولزوم اكتناف الألفين؛ فيلزم الواو لو قلبت إليها. وقد جاء في جمع " هديّة ": " هداوى "، كما في "

(١) ضعّف النحاة قول الأخفش؛ لأنه لم يُنقل بالواو إلا في هذه اللفظة، وما عداها فبالياء.

- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (١٨٢/٣)، وأوضح المسالك (٣٨٢/٤)، والمساعد (١٠١/٤)، وشفاء العليل (١٠٨٤/٣)، وتمهيد القواعد (٥٠٣١/١٠)، والتصريح (٣٧٢/٢)، وشذا العرف (١٤٢).

(٢) أي: همزة " حمراء ". والأصل أن تُقلب ياء؛ لأن الياء أخف من الواو، وأقرب منها مخرجًا إلى مخرج الهمزة.

(٣) الثنائان: مما جاء مثني ولا واحد له، ومعناه مفرد أيضا، فهو يطلق على حبل واحد تُشد بأحد طرفيه إحدى يدي البعير، وبالأخر يده الأخرى، يقال: عقلت البعير بثنائين.

- شرح التسهيل لابن مالك (٩٤/١)، ولسان العرب (ث ن ي - ٥١٥/١).



حَمْرَاوَان "، وهذا شاذ، إلا عند الأخفش، فإنه رآه قياساً كما في " حَمْرَاوَان " (١).

وعلى الشاطبي لقب الهمة واوا في " حَمْرَاوَان " ونحوه، فقال: " وإنما قَلِبَتِ الهمةُ هنا وكان الأوْلَى تركَّها على حالها؛ إذ لا موجب لقلبها في الظاهر كما كان لقب الألف في المقصور موجباً، وهو كراهة التقاء الساكنين؛ لأن هذه الهمة لَمَّا كانت بدلا من ألف التأنيث كُرِهَ بقاؤها؛ لِأَنَّ وقوعها بين ألفين كتوالي ثلاث أَلْفَاتٍ، فنُوْقِيَ ذلك ببدلٍ مناسبٍ، وهو إما واو، وإما ياء، فكانت الواو أوْلَى؛ لأنها أبعدُ شَبْهًا من الألف، وإنما أُزِيلَتِ الهمةُ لِقربها من الألفِ، والياءُ مثلها في مقارِبَةِ الألفِ؛ فثَرِكْتُ وتَعَيَّنَتِ الواوُ " (٢).

وقال الشيخ خالد في باب (كيفية التثنية): " والنوع "الخامس: الممدود" وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة، وهو أربعة أنواع، أحدها: ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كـ "قَرَأَ" (٣) بضم القاف وتشديد الراء المهملة، و" وُضَّاء " (٤) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة، تقول في تثنيتهما: قَرَأَانِ، وُضَّاءَانِ بتصحیح الهمزة وسلامتها من

(١) شرح شافية ابن الحاجب (٣/٦٠، ٦١).

(٢) المقاصد الشافية (٦/٤٤٣).

(٣) القُرَاءُ: حَسَنُ القراءَةِ، والناسِكُ، وجمعه: قُرَاءُونَ، ولا يُكْسَرُ.

- لسان العرب (ق ر أ - ٥/٣٥٦٤).

(٤) الوُضَّاءُ: الحَسَنُ النَظِيفُ، وجمعه: وُضَّاءُونَ، وحكى ابن جنى تكسيه على " وُضَّاضِي ".

- لسان العرب (و ض أ - ٦/٤٨٥٥).



القلب واوًا.....النوع الثاني: ما يجب تغيير همزته واوًا، وهو ما همزته بدل من ألف التانيث كـ " حمراء " عند الجمهور، " وحمراوان"، وإنما قلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات....." (١).

رأي وترجيح:

اكتناف الألفين للواو في مثنى الاسم الممدود الذي همزته زائدة مبدلة من ألف التانيث، نحو " صحراوان، وحمراوان " غير لازم، إذ إن ألف التثنية غير لازمة، بدليل تغيرها إلى الياء في حالتي النصب والجر. ولهذا كان الأغلب في لغة العرب قلب هذه الهمزة واوًا؛ لأنه ليس فيه لزوم اكتناف ألفين للواو، ويدل على ذلك أن الألف لما لزمتم في " ثنائيان " بقيت الياء؛ لأنها أخف من الواو.

وإقرار الهمزة، أو قلبها ياءً يؤدي إلى اجتماع شبه ثلاث ألفات؛ لأن الهمزة والياء قريبتان من الألف. هذا بخلاف الجمع الأقصى، الثقيل بوضعه، نحو " هدايا " جمع " هديّة "، و" قضايا " جمع " قضية "، فالأغلب في لغة العرب قلب همزته ياء؛ لأن الياء أخف من الواو، وأقرب منها مخرجًا إلى الألف، واجتماع شبه ثلاث ألفات في الجمع الأقصى أيسر وأخف من اكتناف ألفين للواو.

(١) التصريح (٢/٢٩٥)، وينظر (٢/٣٣١).



المسألة الثانية

اكتشاف واوين للألف في مثنى الاسم الممدود الذي قبل ألفه الزائدة واو

اختلف الصرفيون^(١) في تثنية وجمع الاسم الممدود الذي همزته منقلبة عن ألف التانيث الزائدة، و قبل ألفه الزائدة واو، نحو: لأواء^(٢)، وعشواء^(٣)، فذهب البصريون إلى وجوب تصحيح الهمزة، فقالوا في تثنيتهما: لأواءان، وعشواءان. ولا يجوز عندهم: لأواوان، وعشواوان، بقلب الهمزة واوا؛ لئلا يكتنف واوان حاجزاً غير حصين، وهو الألف، فتصير الواوان كالمجتمعين، وهو ثقيل.

وذهب الكوفيون إلى جواز الوجهين (التصحيح والقلب واوا) على السواء، فيجوز عندهم: لأواءان وعشواءان، ولأواوان وعشواوان.

قال أبو حيان: "وقال السيرافي: مما يُستنقلُ وقوع الألف بين واوين؛ فعَدَلوا به عن القياس، قولهم في تثنية "لأواء" و "عشواء": "لأواءان" و"

(١) ينظر هذا الخلاف في: المخصص (١١٥/١٥، ١١٦)، وارتشاف الضرب (٥٦٢/٢)، وأوضح المسالك (٣٠٠/٤)، والتصريح (٢٩٥/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١١٢/٤، ١١٣)، وشذا العرف (٨٩).

(٢) اللأواء: الشدة، وضيق المعيشة.

- لسان العرب (ل أي - ٣٩٧٨/٥).

(٣) العشواء: من العشا، وهو سوء الإبصار بالليل والنهار من غير عمى. وقيل: هو عدم الإبصار بالليل والإبصار بالنهار.

- لسان العرب (ع ش ١ - ٢٩٥٩/٤).



عَشَوَاءَ ان "، وكرهوا " لَأَوَاوَان " لأجل الواوين فهَمْزُوا. وقال صاحب المخصص^(١): واستَحَسَنُوا_ يعني الكوفيين - في الممدود إذا كان قبل الألف واوٌ أن يُنْتَوَا بالهمزة وبالواو، فقالوا: في " لَأَوَاءَ ": " لَأَوَاءَ ان "و" لَأَوَاوَان " "^(٢).

وجاء في التصريح: "وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألفٌ، فتقول في: عَشَوَاءَ" بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة؛ وهي التي لا تبصر ليلًا وتبصر نهارًا: " عَشَوَاءَ ان " بالهمزة، وجوّز الكوفيون في ذلك الوجهين: التصحيح والقلب واوًا "^(٣).

رأي وترجيح:

على الرغم من أن البصريين قالوا بوجود قلب همزة الممدود الزائدة، المبدلة من ألف التانيث واوا، في نحو(صحراوان) و(حمرراوان)- كما تبين في المسألة السابقة - إلا أنهم قالوا بوجود تصحيح هذه الهمزة، وعدم جواز قلبها واوا إذا سُبِقَتْ أَلْفُ الممدودِ الزائدةِ بواو، كما في (لَأَوَاءَ ان)و(عَشَوَاءَ ان) مثنى " لَأَوَاءَ " و" عَشَوَاءَ "، فلا يجوز عندهم " لَأَوَاوَان " و" عَشَوَاوَان " بواوين بينهما ألف؛ لأن الواوين قد اِكْتَنَفَتَا الألفَ، والألفُ فاصلٌ ضعيفٌ، وحاجزٌ غيرُ حصينٍ، فصارت الواوان كالمجتمعتين متحركتين، وهذا مستثقلٌ، مستكرهٌ.

(١) ينظر: المخصص(١١٦/١٥).

(٢) ارتشاف الضرب(٥٦٢/٢).

(٣) التصريح(٢٩٥/٢).



وأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الوجهين هو الراجح، ولكن ليس على السواء كما قالوا بل على ترجيح التصحيح؛ لأنه أخف من اجتماع واوين متحركتين بينهما حاجز غير حصين، وإن كان فيه اجتماع شبه ثلاث ألفات، إلا أن توالي ألفين ساكنين بينهما همزة متحركة تُقَارِبُهُمَا أخف من توالي واوين متحركتين، مَكْتَنِفَتَيْنِ أَلْفًا سَاكِنَةً، ضَعِيفَةً، وَجُودَهَا كَالْعَدَمِ، وَالْفَصْلُ بِهَا كَأَلَا فَصْلٍ.



المبحث الثاني

النسب

وفيه مسألة واحدة:

• اكتنأفُ ياءَينِ مشدَّدتينِ حرفاً صحيحاً مكسوراً عند

النسب.



اكتشاف ياءين مشددتين حرفاً صحيحاً مكسوراً عند النسب

النسب هو: إلحاقُ ياءٍ مشدَّدةٍ آخرَ الاسمِ المنسوبِ، وكسرُ ما قبلها؛ لتدلَّ على نسبته إلى المجرّد منها منقولاً إعرابه إليها^(١).

والاسم قد يُنسَبُ إليه على لفظه من غير تغيير سوى أن تُضاف إليه ياءُ النسبِ، ويُكسَرُ ما قبلها كـ مِصْرِيٍّ، وشامِيٍّ، ونَحْوِيٍّ، نسبةً إلى مصر، وشام، ونحو. وقد تطرأ على بنيته تغييرات أخرى نتيجة إلحاق هذه الياء بآخره، ومنها: حذف بعض أحرف الكلمة من الآخر أو مما يتصل به؛ ليخفَّ البناء، ويسهلَ النطق، ومنه: حذف الياء المكسورة^(٢)، المدغم فيها

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٤٤٣/٥)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٧٧/٤)، وشذا العرف (١١٥).

(٢) خرج نحو: "هَبَيْخ" (وهو الغلام الممتلئ أو الناعم. وقيل: الرجل الذي لا خير فيه. وقيل: الأحمق المسترخي)، تقول في النسب إليه: هَبَيْخِيٍّ، من غير حذف فيه؛ لانفتاح الياء المدغم فيها مثلها، ونقص الثقل بالفتح.

ينظر: أوضح المسالك (٣٣٤/٤)، والتصريح (٣٣٠/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٨٥/٤).



مثلها، المتصلة بآخر الكلمة^(١)، كما في نحو: سَيِّد، ومَيِّت، وطَيِّب، وهَيِّن، يقال في النسب إليها: سَيِّدِي، ومَيِّتِي، وطَيِّبِي، وهَيِّنِي^(٢).

وعلة هذا الحذف: تحاشي الثقل الناتج عن اكتناف ياءين مشددتين لحرفٍ مكسورٍ آخر الكلمة، إذ لو نسبنا إلى هذه الكلمات على لفظها لقلنا: سَيِّدِي، ومَيِّتِي، وطَيِّبِي، وهَيِّنِي، بياءين مشددتين بينهما حرفٌ مكسورٌ، مكسورٌ ما قبله، ولا يخفى ما فيه من الثقل الناتج عن توالي الياءات والكسرات وهذا مستكرهٌ، لا سيما في آخر الكلمة الذي هو مناط التخفيف.

(١) خرج نحو: " مُهَيِّم " تصغير " مُهَوِّم " اسم فاعل من " هَوَّمَ إذا هز رأسه من النعاس "، أو تصغير " مُهَيِّم " صيغة مبالغة من " هَامَ على وجهه إذا ذهب من العشق"، تقول في النسب إليه: مُهَيِّمِي؛ من غير حذف؛ لنقص الثقل بانفصال الياء المكسورة المدغم فيها مثلها عن آخر الكلمة بالياء الساكنة.

- ينظر: الكتاب(٣/٣٧٢)، وشرح الجمل لابن عصفور(٢/٣٢١)، وشرح الكافية الشافية(٤/١٩٤٩).

(٢) ينظر: الكتاب(٣/٣٧٠، ٣٧١)، والمقتضب(٣/١٣٥)، والمفصل(٢٠٨)، وأسرار العربية(٣٧٦، ٣٧٧)، والتخمير(٣/١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥/١٤٧)، والإيضاح في شرح المفصل(١/٥٨٩)، وشرح الجمل لابن عصفور(٢/٣٢١)، وشرح الكافية الشافية(٤/١٩٤٨)، وشرح ابن الناظم(٥٦٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٥/١٤٥٢)، وأوضح المسالك(٤/٣٣٤)، وشرح ابن عقيل(٤/١٥٨)، والتصريح(٢/٣٣٠)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/١٨٥)، وشذا العرف(١١٨)، والتبيان في تصريف الأسماء(٢١٥).



وكانت المتحركة أولى بالحذف من الساكنة؛ لما يلي^(١):

أولاً: أن المقصود تخفيف الثقل الناتج عن توالي الحركات واجتماع الياءات، وحذف المتحركة أبلغ في ذلك؛ لأنها أثقل من الساكنة، وبحذفها يكون قد زال شيئان: الياء والكسرة.

ثانياً: أن المتحركة لو بقيت لتوالت كسرتان (كسرة الياء وكسرة الحرف الصحيح)، وهو ثقيل أيضاً.

ثالثاً: أن المتحركة لو بقيت للزمها القلب والتغيير، فإما أن ثَقَلَبَ ألقاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو تُسَكَّنَ تخفيفاً لتوالي الحركات مع الياءات، إذ إن في بقائها مكسورةً، مكسوراً ما بعدها ثقلاً كبيراً.

قال سيبويه: " هذا بابُ الإضافةِ إلى كلِّ اسمٍ وليَّ آخِره ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى. وذلك نحو: أُسَيْدٍ، وَحُمَيْرٍ، وَنُبَيْدٍ، فإذا أضفت إلى شيءٍ من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة؛ لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم؛ فلما كثرت الياءات وتقاربت، وتوالت الكسرات التي في الياء والدادل استثقلوه فحذفوا. وكان حذف المتحرك هو الذي يُخَفِّفُهُ عليهم لأنهم لو حذفوا الساكن كان ما يتوالت في الحركات التي لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل " أُسَيْدٍ "؛ لكرهيتهم هذه المتحركات، فلم يكونوا ليقرؤوا من الثقل

(١) ينظر: المقتضب (١٣٥/٣)، وأسرار العربية (٣٧٦، ٣٧٧)، والتخمير (١٣/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٧/٥)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٨٩/١)، والتصريح (٣٣٠/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٨٥/٤)، والتبيان في تصريف الأسماء (٢١٥).



إلى شيءٍ هو في الثقل مثله، وهو أقلُّ في كلامهم منه، وهو: أُسَيْدِيٌّ، وَحُمَيْرِيٌّ، وَلُبَيْدِيٌّ، وكذلك تقول العرب. وكذلك: سَيْدٌ، وَمَيْتٌ، ونحوهما؛ لأنهما ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى، يليهما آخِرُ الاسمِ. وهم مما يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة، فإذا أضافوا فكثرت الياءاتُ وعدُدُ الحروفِ أَلَزَمُوا أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَحذفُوا. فمما جاء محذوفًا من نحو " سَيْد " و " مَيْت " : " هَيْنٌ، وَمَيْتٌ، وَلَيْنٌ، وَطَيْبٌ، وَطَيْبٌ، فإذا أضفت لم يكن إلا الحذف؛ إذ كنت تَحذفُ هذه الياءَ في غير الإضافة. تقول: سَيْدِيٌّ، وَطَيْبِيٌّ، إذا أضفت إلى طَيْبٍ " (١).

وقال الرضي: اعلم أنه إذا كان قبل الحرفِ الأخيرِ الصحيحِ ياءٌ مشددةٌ مكسورةٌ فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أي بنية كان الاسمُ: على فِئِيلٍ ك مَيْتٍ، أو على مُفْعِلٍ ك مُبَيِّنٍ، أو على أُفْعِيلٍ ك أُسَيْدٍ، أو على فُعَيْلٍ ك حُمَيْرٍ، أو على غير ذلك؛ لكرهتهم في آخر الكلمة الذي اللائقُ به التخفيفُ اكتنَافَ ياءينِ مشدَّدتين بحرفٍ واحدٍ مع كسرةِ الياءِ الأولى وكسرةِ الحرفِ الفاصلِ، وكان الحذفُ في الآخرِ أَوْلَى، إلا أنه لم يَجُزْ حذفُ إحدى ياءي النسبِ لكونهما معًا علامةً، ولا تركُ كسرةٍ ما قبلهما لالتزامهم كسره مَطْرَدًا، ولا حذفُ الياءِ الساكنةِ لئلا يَبْقَى ياءٌ مكسورةٌ بعدها ياءٌ مُشَدَّدةٌ، فإن النطقَ بذلك أصعبُ من النطقِ بالمشدَّدتين بكثير، وذلك ظاهرٌ في الحِسِّ، فلم يَبْقَ إلا حذفُ المكسورةِ " (٢).

(١) الكتاب (٣/٣٧٠، ٣٧١).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٢).



وقولهم: " طَائِي " في النسب إلى " طَيِّء " شاذُّ، والقياس: " طَيِّئِي "
 بياء مفردة ساكنة تلي الطاء بعد حذف الياء المكسورة. وقد شذ من جهة
 قلبهم الياء الساكنة ألفاً. وقيل: من جهة حذفهم الياء الساكنة (الزائدة)
 وإبقائهم على الياء المتحركة (عين الكلمة) على غير القياس؛ قصداً
 للتخفيف؛ لكثرة استعماله، ثم قلبها ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها^(١).

وإلى ما سبق أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

وثالثٌ من نحو طَيِّبٍ حُذِفَ .: وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ^(٢)

رأي وترجيح:

لا شك أن اكتناف ياءين مشدّتين حرفاً صحيحاً، مكسوراً يجعل الكلمة
 أثقل ما تكون؛ إذ إنه يُشبه اجتماع خمس ياءات في آخر الكلمة، الذي
 هو مَظِنَّة التخفيف.

وهذا ما جعلهم يَنشُدون التخفيف بحذف إحدى هذه الياءات، فنَرَجَّحَ
 لديهم حذف الياء المكسورة، المدغم فيها مثلها، المتصلة بآخر الكلمة،

(١) ينظر: الكتاب (٣/٣٧١)، والمفصل (٢٠٨)، واللباب في علل البناء
 والإعراب (٢/١٥٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/١٤٧)، وشرح الكافية
 الشافية (٤/١٩٤٨)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/٣٢، ٣٣)، وأوضح
 المسالك (٤/٣٣٥)، والتصريح (٢/٣٣٠)، وشرح الأشموني ومعه حاشية
 الصبان (٤/١٨٥)، والتبيان في تصريف الأسماء (٢١٥، ٢١٦)، وشواذ النسب في
 العربية (٢٢٤).

(٢) متن ألفية ابن مالك (٥٩).



فقالوا في النسب إلى: سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ، وطَيِّبٍ، وهَيِّنٍ: سَيِّدِي، ومَيِّتِي، وطَيِّبِي، وهَيِّنِي. وكذا في أمثالها.

وكانت هذه الياءُ أوَّلَى بالحذف من الساكنة؛ لأن حذفها أبلغ في التخفيف؛ إذ في حذفها نقصُ الثقلِ بزوالِ شَيئَيْنِ: حرفٍ وحركة، ولأنها لو بقيتْ لبقِيَ الثقلُ بتوالي كسرتين: كسرتها وكسرة الحرف الصحيح، وللزمها القلبُ ألقاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال في سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ، وطَيِّبٍ، وهَيِّنٍ: سَادِيٍّ، ومَاتِيٍّ، وطَابِيٍّ، وهَانِيٍّ، أو الإسكان تخفيفاً لتوالي الحركات مع الياءات، فيقال: سَيِّدِيٍّ، ومَيِّتِيٍّ، وطَيِّبِيٍّ، وهَيِّنِيٍّ^(١)، وإبقاء الساكنة ابتداءً أوَّلَى من إبقاء المتحركة ثم العود إلى إسكانها.

ولم يَحذفوا إحدى ياءِي النسبِ لأنهما معاً علامةٌ، ولأن الاعتماد في النسب عليها، ولأنها كالعوضِ من المنسوب إليه؛ ولهذا فقد حَصَّنوها بالتشديد لتَقْوَى، ولو لم تكن مشدَّدةً لدخلها الحذف والتغيير؛ فتضعف ويفوت الغرض من إلحاقها^(٢).

(١) على القول بأن الياء الساكنة هي المحذوفة يكون سكون الياء في هذه الأمثلة عارضاً، والأصل الفتح.

(٢) ينظر: رصف المبانِي (٤٤٦).



المبحث الثالث القلب المكاني

وفيه مسألة واحدة:

- اكتنَافُ همزتين ألفَ "أشياءً".



اكتناف همزتين ألف "أشياء"

اختلف الصرفيون في وزن "أشياء" وأصله إلى ثلاثة مذاهب^(١):

ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى إن "أشياء" مفرد^(٢)، مؤنث، مذكّر: "شيء" (مُخَفَّفُ الياءِ)، وأصلها: "شَيْئَاء" بزنة "فَعْلَاء"، ثم حدث فيه قلبٌ مكانيٌّ، حيث قُدِّمَت اللامُ على الفاءِ، فصارت "أشياء" بزنة "لُفَعَاء"، أُبْعِدَتِ الهمزةُ الأولى (لام الكلمة) عن الألفِ والهمزة المتطرفة؛ تخفيفاً للثقل الناتج عن اكتناف همزتين للألف، وهي حاجزٌ غيرٌ حصين، تصير معه الهمزتان كالمجتعتين في طرف الكلمة، مع كثرة استعمالها.

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الكتاب (٣٨٠/٤، ٣٨١)، والمقتضب (١٦٨/١)، (١٦٩)، والأصول في النحو (٣٣٧/٣، ٣٣٨)، والمنصف (٩٤/٢-١٠١)، وشرح التصريف للثمانيني (٤٠٢، ٤٠٣)، والإنصاف (٢٧٠/٢-٦٧٥ م ١١٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٦٧/٢ - ٣٦٩)، وسفر السعادة (٦٥-٦٩)، وشرح الملوكي (٣٧٦ - ٣٨٠)، والممتع الكبير (٣٢٩، ٣٣٠)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٩/١-٣١)، والكناش (٣٢٥، ٣٢٦)، وائتلاف النصر (٨٥).

(٢) وقيل: اسمٌ جمعٌ كَنَفْرٍ، ورَهْطٍ. وقيل: جمعٌ على غير واحدٍ؛ لأنَّ "فَعْلٌ" لا يُجمع على "فَعْلَاء". والصواب: أنه مفرد مؤنث، ممنوع من الصرف لألف التانيث الممدودة، مثل "حمراء"، و"صحراء"، بدليل جمعه على "أشأوى"، و"أشياءوات".

- ينظر: الإنصاف (٦٧٢/٢)، وشرح الملوكي (٣٧٦).



وَتَمُنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ الممدودة، وَتُجْمَعُ عَلَى "أَشَاوِي" (١)،
و"أَشْيَاوَات" ، مثل: صَحْرَاءُ وَصَحَارَى وَصَحْرَاوَات.

قال سيبويه: "وكان أصل" أَشْيَاءَ " : شَيْئَاءَ " فكَرَهُوا مِنْهَا مَعَ الهمزة
مثل ما كُرِهَ مِنَ الْوَاوِ" (٢) (٣).

وقال المبرد: "ومن ذلك" (٤) " أَشْيَاءَ " في قول الخليل، إنما هي عنده " فَعَلَاءَ " ، وكان أصلها " شَيْئَاءَ " يا فتى، فكَرَهُوا هَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ فَعَلَبُوا؛
نَحْوَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي " خَطَايَا "؛ كَرَاهَةَ أَلْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ، بَلْ كَانَ
هَذَا أَبْعَدَ؛ فَعَلَبُوا، فَصَارَتِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ هَمْزَةٌ فِي أَوَّلِهِ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ مِنَ
الْفِعْلِ " لَفْعَاءَ "؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ

(١) أصله "أشايا"؛ لأن الياء ظاهرة في المفرد "أشياء" ، ولكنها قلبت في الجمع واوا؛
كراهيةً للياء بين ألفين؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو، وباكتشاف ألفين لها
يكون كاجتماع ثلاث ألفات، فصارت: أشاوي، بزنة: "لفاعي" مقلوب "فعالي"؛ لأن
الهمزة تقابل لام "فعلاء" في المفرد "شئاء" . وهي كقولهم: "جبيت الخراج جباوة" ،
وأصله: جباية، وقولهم "رجاء بن حيوة" ، وأصله "رجاء بن حية" . وهو شاذ.
- ينظر: المنصف (٩٤/٢، ٩٩)، وشرح الملوكي (٣٧٨، ٣٧٩)، والممتع
الكبير (٣٣١).

(٢) أي: كرهوا اجتماع همزتين في "شئاء" ، كما كرهوا اجتماع واوين في "قؤوس"؛
فعلبوا في هذه كما فعلوا في تلك؛ تخفيفاً.

(٣) الكتاب (٣٧٩/٤).

(٤) أي: من المقلوب.



بُدَّ لَكُمْ سَوْكُمْ^(١)، ولو كان "أَفْعَالًا" لانصرف كما ينصرف "أَحْيَاءٌ" وما أشبهه "٢".

وذهب الأخفش والفراء وأكثر الكوفيين إلى أن "أشياء" جمع "شيء" ، ووزنها: "أَفْعَاءٌ" ، ثم اختلفوا: فذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنها جمع "شيء" على الأصل، وأصله: "شَيْءٌ" (بتشديد الياء)، مثل: هَيْنٌ وَأُهَيْنَاءٌ ، وَلَيْنٌ وَالْيِنَاءُ ، ثم خُفِّفَ، كما يخفف "مَيْتٌ" فيقال: "مَيْتٌ".
وذهب الأخفش إلى أنها جمع "شيء" (مخفف الياء) مثل "بَيْتٌ"؛ حيث إن "فَعْلٌ" يُجمع على "أَفْعَاءٍ" كما يُجمع على "فُعَلَاءٍ"^(٣)؛ لأن "أَفْعَاءٍ" نظير "فُعَلَاءٍ"^(٤).

وأصل "أشياء" عند أصحاب هذا الرأي جميعاً: "أَشْيَاءٌ" بزنة "أَفْعَاءٍ"، حُدِّفَتِ الهمزةُ المقابلةُ للام؛ تَخْلُصًا من الثقل الناتج عن اكتناف همزتين للألف، واجتماع شبه ثلاث همزات، أو شبه ثلاث ألفات في آخر الجمع^(٥)،

(١) المائدة/١٠١.

(٢) المقتضب(١/١٦٨).

(٣) مثل: سَمَحٌ وَسَمَحَاءٌ.

(٤) مما يدل على ذلك: أنهم جاءوا بـ "أَفْعَاءٍ" بدلا من "فُعَلَاءٍ" في نحو: طَبِيبٌ وَأَطْبَاءٌ، وَحَبِيبٌ وَأَحْبَاءٌ، وَأَصْلُهُ: طُبَّيَاءٌ، وَحُبَّيَاءٌ، مِثْلُ: طَرِيفٌ وَظُرْفَاءٌ، وَشُرْفَاءٌ وَشُرْفَاءٌ.

- ينظر: الإنصاف(٢/٦٧١).

(٥) الهمزة والألف بينهما تقارب كبير في المخرج، فالألف من الجوف، والهمزة من أقصى الحلق، فاجتماع همزتين بينهما ألف كاجتماع ثلاث همزات، أو ثلاث ألفات،



والجمع يُستثقل فيه مالا يستثقل في الواحد، ثم قلبت كسرة الياء فتحة لمناسبة الألف، فصارت "أشياء" بزنة "أفْعَاء".

ومُنِعَت من الصرف عندهم تشبيها لـ "أفْعَاء" بـ "فَعْلَاء" الذي في آخره همزة التأنيث^(١).

وذهب الكسائي^(٢) إلى أن "أشياء" جمع "شيء" (مخفف الياء)، ولا قلب فيه، ولا حذف، ووزنها: "أفْعَال"؛ وذلك لأن "فَعْل" المعتل العين يَطْرُدُ جمعه على "أفْعَال"، مثل "بَيْت وأبْيَات"، و"وَسَيْف وأَسْيَاف"، و"قَوْل وأَقْوَال"، وورد نادرا في الصحيح العين مثل: زَنْدٌ وأَزْنَادٌ، وفَرْخٌ وأَفْرَاحٌ، وَأَنْفٌ وآنَافٌ^(٣).

وحاولَ تَلَمُّسَ علةٍ لمنعها من الصرف^(٤)، فقال: كثرة الاستعمال، أو: تشبيهه "أفْعَال" بـ "فَعْلَاء" الذي في آخره همزة التأنيث، أو: تَوْهْمُ أن همزة

==

وهو مستثقلٌ، مستكْرَهٌ، لا سيما في الجمع. وقد حُذفتِ الهمزة المفردة في "سوائية" فقالوا: "سَوَايَةَ" تخفيفاً، فحذفتُ المكررة أُولَى.

- ينظر: شرح التصريف للثمانيني (٤٠٢)، والإنصاف (٦٧٠/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٦٧/٢).

(١) ينظر: المنصف (٩٥/٢).

(٢) صرح بنسبة هذا الرأي للكسائي ابن جني، والسخاوي، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي.

- ينظر: المنصف (٩٥/٢)، وسفر السعادة (٦٨/١)، وشرح الملوكي (٣٧٨)، والممتع الكبير (٣٢٩)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٩/١).

(٣) ينظر: الإنصاف (٦٧١/٢).

(٤) قال ابن يعيش: "واحتالَ لمنع الصرف". شرح الملوكي (٣٧٨).



" أفعال " للتأنيث، كهزمة " فَعْلَاء " مثل: " حمراء " (١). وقيل: لغيرِ علةٍ شذوذًا (٢).

وعقب الفراء على رأي الكسائي قائلا: " و " أشياء " في موضع خفض لا تُجْرَى (٣). وقد قال فيها بعض النحويين (٤): إنما كثرت في الكلام وهي " أفعال "؛ فأشبهت " فَعْلَاء "؛ فلم تُصْرَفْ كما لم تُصْرَفْ " حمراء "... ولو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تُجْرَى؛ لأن الحرف إذا كثُر الكلام به خَفَّ، كما كثرت التسمية بـ " يزيد " فأجروه وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء (٥). ولكننا نرى أن " أشياء " جمعت على " أفعال " (٦) كما جمع " لِيْنٌ وألِيَاء "، فحذفت من وسط " أشياء " همزة، كان ينبغي لها أن تكون " أشيَاء " فحذفت الهمزة لكثرتها... (٧).

فعلى الرأيين الأول والثاني يكون اكتناف همزتين ألفَ " أشيَاء " قد أدى إلى تغيير واضح في بنيتها، سواء بالقلب المكاني (على الرأي الأول)،

(١) رُدَّتْ هذه العلة بأنها لو كانت جارية لمنعت نظائر " أشياء " أيضا من الصرف، مثل: أسماء، وأنباء.

- ينظر: الإنصاف (٦٧٤/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٩/١).

(٢) ينظر: المنصف (٩٦/٢)، والإنصاف (٦٧١/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٩/١).

(٣) أي: لا تُصْرَفُ.

(٤) هذا مذهب الكسائي، كما أثبت سابقا.

(٥) يريد: أن كثرة " أشياء " في الكلام مدعاة إلى صرفها، وليس العكس.

(٦) أي: على وزن " أفعال ".

(٧) معاني القرآن (٣٢١/١) [إعراب الآية (١٠١) من سورة المائدة] .



أو بحذف أحد أصولها (على الرأي الثاني)، كما أدى في " ذَوَائِب " إلى إعلال أولى الهمزتين بقلبها واوا، كما عرفنا في المسألة السابقة.

رأي وترجيح:

أرى أن ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين هو الراجح؛ فـ " أشياء " مفرد مؤنث، ممنوع من الصرف لألف التانيث الممدودة، يدل على ذلك ما يلي:

١ - منعها من الصرف في القرآن الكريم وكلام العرب، ومنه: قول المُقَنَع الكندي:

يُعَاتِبُنِي فِي الدِّينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا .: دِيُونِي فِي أَشْيَاءٍ تُكْسِبُهُمْ حَمْدًا^(١)

ونص أبو البقاء العكبري على أنها لم تُسمع منصرفةً البتة^(٢)، ولو كانت جمعاً على " أَفْعَال " لوجب صرفها، كـ أسماء، وأبناء، وأعباء، ونحوه مما هو على وزن " أَفْعَال " وفي آخره الهمزة، وهذا مخالف لما انعقد عليه الإجماع، وأُيِّدَ بالسماع^(٣).

(١) البيت من الطويل، وهو مطلع داليتة المشهورة، التي قالها ردا على عتاب قومه له لشدة كرمه، وكثرة إنفاقه، واستدائته منهم، ويروى (تَدَايُنْتُ) بدلا من (دِيُونِي)، وهو له في: عيون الأخبار (٣٢٨/١)، والعقد الفريد (٢/٢٠٩)، والأمالى لأبي علي القالي (١/٢٨٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٢٨).

(٢) قال: " ولو كان " أَفْعَالًا " لانصرف، ولم يُسمع " أشياء " منصرفةً البتة " - التبيان (١/٤٦٤).

(٣) ينظر: الإنصاف (٢/٦٧٤، ٦٧٥)، والممتع الكبير (٣٢٩)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١/٢٩).



٢- سماع جمعها على "أشأوى" و"أشياءوات" مثل "صَحَارَى"، و"صَحْرَاوَات"، ولو كانت "أشياء" جمعاً على "أَفْعَلَاء" (كما قال الأخفش والفراء ومن وافقهما) أو على "أَفْعَال" (كما قال الكسائي) لما جُمِعَتْ على "فَعَالَى"، ولا على "فَعْلَاوَات"، فدل ذلك على أن "أشأوى" جمعٌ "فَعْلَاء" الاسمية؛ إذ هي التي تُجمع على "فَعَالَى"، و"فَعْلَاوَات" (١).

٣- تصغيرها على لفظها، حيث قالوا في تصغيرها "أشياء"، ولو كانت جمعاً على "أَفْعَلَاء" لوجب أن تُرَدَّ إلى مفرده، ثم تُجمع بالألف والتاء، فيقال: شَيْئَاتٌ؛ لأن "أَفْعَلَاء" من جموع الكثرة، والتصغيرُ عِلْمُ القلة، وتصغيرها على لفظها جَمْعٌ بين ضدين، وهذا لا يجوز (٢).

فالصواب أن "أشياء" مفرد مؤنث، وأصلها: "شَيْئَاء" بزنة "فَعْلَاء"، ثم قُدِّمَت الهمزة الأولى (لام الكلمة) على الشين (فاء الكلمة)، فصارت "أشياء" بزنة "لَفْعَاء".

وعلة ذلك: التخلص من الثقل الناتج عن اكتناف همزتين للألف، وهي حاجز غير حصين، تصير معه الهمزتان كالمجتعتين، في طرف كلمة كثيرة الاستعمال.

ومما سبق يتبين أن مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ليس فيه إلا القلب المكاني، وهو كثير في كلام العرب؛ فهو أَوْلَى من القول بحذف

(١) ينظر: الإنصاف (٢/٦٧٤)، وشرح الملوكي (٣٧٨)، والممتع الكبير (٣٢٩)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣٠/١، ٣١).

(٢) ينظر: المنصف (١٠٠، ١٠١)، والإنصاف (٢/٦٧٤)، وشرح الملوكي (٣٧٩)، والممتع الكبير (٣٣٠)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣٠/١).



حرفٍ أصليٍّ على غير قياس^(١)، كما قال الأخفش والفراء ومن وافقهما، ومن منع " أشياء " من الصرف لغير علة، أو لعلّة ضعيفة^(٢)، على ما ذهب إليه الكسائي، ولو قال بصرفها للزمه مخالفة الإجماع، وردّ الثابت بالسمع^(٣).

(١) قال ابن جنّي: " وأنها مقلوبة أوّلى وأقوى من حملها على أنها محذوفة اللام، ألا ترى أن القلب قد كثر في كلامهم حتى أن ابن السكيت صنف فيه كتاباً، ولم نرّ الهمزة حذفت وهي لامٌ إلا في " سَوَايَة "، وما لعله إن جاء فقليل نَزَّرُ؛ فحمله على الأكثر هو القياسُ "

- المنصف (٩٥/٢). وينظر: الممتع الكبير (٣٢٩، ٣٣٠)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٩/١، ٣٠)، وهمع الهوامع (٤٤٠/٣).

(٢) قال الرضي: " وما ذهب إليه (أي: الكسائي) بعيدٌ؛ لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم - ما وُجِدَ محملاً صحيحٌ - بعيد من الحكمة " - شرح شافية ابن الحاجب (٣٠/١)

وقال أبو الفدا: " وقال الكسائي: " أشياء " " أفعال " جمع شيء، لأن " فعل " معتل العين يُجمع على " أفعال " ... وهو مردود؛ لاستلزامه منع الصرف بغير علة، وأما القلب فكثير في كلامهم فوجب المصير إليه " - الكناش (٣٢٦).

(٣) قال أبو البقاء العكبري في إعرابه لآية المائدة معقبا على رأي الكسائي: " وقيل: هو جمعٌ شيء " من غير تغيير كبيت وأبيات، وهو غلطٌ؛ لأن مثل هذا الجمع ينصرف، وعلى الأقوال الأولِ يمتنع صرفه لأجل همزة التأنيث، ولو كان " أفعالاً " لانصرف، ولم يُسمع " أشياء " منصرفاً البتة " - التبيان (٤٦٤/١).



المبحث الرابع الإعلال بالقلب

وفيه ستة مسائل:

الأولى: اِكتِنَافُ حَرْفِي عِلَّةٍ أَلْفِ الْجَمْعِ الْأَقْصَى الَّتِي بَعْدَهَا حُرْفَانِ.

الثانية: اِكتِنَافُ أَلْفَيْنِ لِلْهَمْزَةِ فِي الْجَمْعِ الْأَقْصَى.

الثالثة: اِكتِنَافُ هَمْزَتَيْنِ أَلْفِ الْجَمْعِ الْأَقْصَى الَّتِي بَعْدَهَا حُرْفَانِ.

الرابعة: اِكتِنَافُ الْكَسْرِ وَالْأَلْفِ لِلْوَاوِ الْوَاقِعَةِ عَيْنًا لِمَصْدَرٍ أُعْلَتْ فِي فَعْلِهِ.

الخامسة: اِكتِنَافُ الْكَسْرِ وَالْأَلْفِ لِلْوَاوِ الْوَاقِعَةِ عَيْنًا لِمَجْمَعٍ صَحِيحِ اللَّامِ،

وَهِيَ فِي الْمَفْرَدِ شَبِيهَةٌ بِالْمُعَلَّةِ.

السادسة: اِكتِنَافُ سَاكِنَيْنِ حَرْفِ عِلَّةٍ.



المسألة الأولى

اكتناف حرفي علة ألف الجمع الأقصى التي بعدها حرفان

إذا اكتنفت حرفاً علة ألف الجمع الأقصى^(١) التي بعدها حرفان في (مفَاعِل) وشبهه^(٢)، ولم يُفصلْ ثانيهما من الطرف، وجب قلب الثاني منهما همزة تخفيفاً؛ وذلك لثقل البناء في الجمع الأقصى^(٣).
وأضافوا إلى العلة السابقة علتين أخريين^(٤):

(١) الجمع الأقصى (أو: منتهى الجموع) هو: كلُّ جمعٍ كثرةٌ جاء بعد ألفٍ تكسيه حرفان، أو ثلاثةٌ أوسطها ساكنٌ، كـ مساجد، ودرهم، ومصاييح، ودنانير.
- ينظر: إيجاز التعريف (٤٦).

(٢) شبهة (مفَاعِل) هو: كل جمع بعد ألفه حرفان وليس على "مفَاعِل"، بل على شبهه، كـ (فَعَالِل) ونحوه.

(٣) الجمع يُستثقلُ فيه ما لا يُستثقلُ في المفرد، وبخاصة الجمع الأقصى، فإنه يُطلبُ معه غايةُ التخفيفِ.

وأجاز سيبويه - ووافقَه ابن مالك - قلبَ ثاني اللينين المكتنفين للألف همزةً في الواحد؛ لشبهه بالجمع، كما في "عَوَائِر" و"قَوَائِم" بزنة "فَوَاعِل" بضم الفاء، من "عَوَرَ" و"قام"؛ لأنه وإن كان فاته ثقل الجمع، فإن ضم أوله ألحقَه ثقلًا ما، قاربه من ثقل الجمع. ومنع ذلك الأخفش والزجاج؛ فقالوا: "عَوَاوِر" و"قَوَاوِم".

- ينظر: الكتاب (٣٩١/٤)، وإيجاز التعريف (١٠٥)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٣/٣، ١٣٤).

(٤) ينظر: المقتضب (٢٦٣/١، ٢٦٤)، والأصول في النحو (٢٨٨/٣، ٣٤٠)، والخصائص (٢٠٩/١، ٢١٠)، والتبصرة والتذكرة (٨٩٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩١/١٠-٩٣)، وشرح الملوكي (٤٨٧، ٤٨٨)، والممتع الكبير (٢٢٤)،

==



أولاهما: مجاورة ثاني حرفي العلة للطرف، والطرف محل التغيير، وكثيرا ما يُعطى الجار حكم مجاوره.

والأخرى: استتقال اكتناف حرفي علة حرفاً من جنسهما، وهو الألف الساكنة، وهو فاصلٌ ضعيفٌ، وحاجزٌ غيرٌ حصينٍ، يصير معه حرفا العلة المكننَيْنِ له كالمجتمعين.

وقد أجمع الصرفيون على وجوب القلب إذا كان حرفا العلة المكننَانِ لألف (مفاعل) وشبهه واوين ، نحو: " أوائل " جمع " أوّل " ، وأصله : أوائل، استثقل اكتناف واوين لألف الجمع الأقصى؛ لثقل هذا الجمع، ولأن الألف حاجز غير حصين، تصير معه الواوان كالمجتمعتين، وهو مستثقلٌ، مستكرهٌ؛ فقلبت الواو الثانية همزة تخفيفاً^(١).

واختلفوا إلى فريقين في وجوب القلب إذا كان حرفا العلة المكننَانِ للألف ياءين^(٢)، نحو: " نيايف " جمع " نَيْف " ، وأصله: نَيَافِ،

==
وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز(١١٦)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٠١/٣، ١٠٢، ١٣٠، ١٣١).

(١) ينظر: الأصول في النحو(٣/٣٤٠)، والمنصف(٢/٤٩)، والتبصرة والتذكرة(٢/٨٩٨)، والممتع الكبير(٢٢٤، ٢٢٥)، وشرح شافية ابن الحاجب(٣/٦١، ١٣٠، ١٣١)، وهمع الهوامع(٣/٤٢٨).

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: المقتضب(١/٢٦٣-٢٦٥)، والمنصف(٢/٤٤-٤٤، ٦١، ٦٢، ٢٥٦ - ٢٦١)، والتبصرة والتذكرة (٢/٨٩٨، ٨٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٠/٩١)، وشرح الملوكي(٤٨٦-٤٨٩)، والممتع الكبير(٢٢٤)، وشرح الكافية الشافية(٤/٢٠٨٤، ٢٠٨٥)، وإيجاز

==



أو **مختلفين ياء، وواو**، نحو: "سَيَّائِدٌ" جمع "سَيِّدٌ" ^(١)، وأصله: سَيَّاوِدٌ،
أو **(وواو، وياء)**، نحو: "صَوَائِدٌ" جمع "صَائِدَةٌ"، وأصلها: صَوَائِدٌ:

ذهب الخليل وسيبويه^(٢) وجمهور الصرفيين^(٣) إلى وجوب قلب
ثاني الياءين، والمختلفين أيضاً، فالقلب عندهم واجبٌ مطلقاً، سواء أكان
الحرفان المكتنفان للألف واوين، أم ياءين، أم مختلفين. فهم يُجْرُونَ

==

- التعريف (١٠٣-١٠٥)، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز (١١٦-
١١٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٥٧٠/٦، ١٥٧١)، والمقاصد
الشافية (٤٢/٩-٤٥)، والتصريح (٣٦٩/٢، ٣٧٠)، وشرح الأشموني ومعه حاشية
الصبان (٢٨٩/٤، ٢٩٠)
- (١) أصله: سَيَّوِدٌ، اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما متأصلاً ذاتاً وسكوناً؛ فقلبت
الواو ياء ثم أدغمت في الياء، فصار "سَيِّدٌ".
- (٢) ينظر: الكتاب (٣٥٧/٤) و (٣٧١-٣٦٩/٤).
- (٣) ينظر: المقتضب (٢٦٣/١، ٢٦٤)، والأصول في النحو (٢٨٨/٣، ٢٩٠، ٢٩١،
٣٤٠)، والمنصف (٤٢/٢-٤٤، ٦١، ٦٢)، والخصائص (٢٠٩/١، ٢١٠)، وسر
صناعة الإعراب (٦٦٣/٢)، والتبصرة والتذكرة (٨٩٨/٢)، والمفصل (٣٨١، ٣٨٢)،
وشرح المفصل لابن يعيش (٩١/١٠)، والممتع الكبير (٢٢٢)، والتسهيل (٣٠١)،
وإيجاز التعريف (١٠٣-١٠٥)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٠/٣)،
١٣١)، وشرح ابن الناظم (٥٩٦، ٥٩٧)، وأوضح المسالك (٣٧٤/٤)، وشرح ابن
عقيل (٢١٢/٤، ٢١٣)، والمساعد (٩٤/٤-٩٧)، وشفاء العليل (١٠٨٣/٣)،
وتمهيد القواعد (٥٠٢١/١٠-٥٠٢٤)، والمقاصد الشافية (٤٢/٩-٤٥)،
والتصريح (٣٦٩/٢)، وهمع الهوامع (٤٢٨/٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية
الصبان (٢٨٩/٤، ٢٩٠).



الياءين، والياءَ والواوَ مُجرى الواوين، فأصل الهمز في الواوين، والياء تشبه الواو.

وذهب أبو الحسن الأخفش^(١) إلى أن القلب واجبٌ في الواوين فقط؛ لنقلهما، وحملاً للواوين هنا على نظيرتيهما المجتمعتين في أول الكلمة في نحو "أَوَاصِلٌ" وأصلها "وَوَاصِلٌ"، فكما تُهمزُ الأولى في المجتمعتين في أول الكلمة تُهمزُ الثانية هنا، وكما لا تُهمزُ الأولى في الياءين، أو المختلفتين المجتمعتين في أول الكلمة في نحو "يَبِينُ" (اسم موضع)، و"وَيْلٌ"، و"وَيْحٌ"، و"يَوْمٌ" لا تُهمزُ الثانيةُ في الياءين، أو المختلفتين شبه المجتمعتين هنا في نحو: نَيَافِيفٌ، وَسَيَاوِدٌ، وَصَوَائِدٌ.

واحتج الأخفش بقولهم: "صَيَاوِنٌ" في جمع "صَيَوْنٌ"^(٢) "من غير قلب، وبأن القلب لم يُسمع إلا في الواوين، نحو قولهم في جمع أوّل: أوائل؛ لأن الواوين أثقل من الياءين، ومن الواو والياء؛ فلا يقاس عليه ما ليس في رتبته من الثقل"^(٣).

والراجع: ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور؛ لتأييده بالسمع والقياس:

(١) ينظر: شرح الملوكي (٤٨٨)، والممتع الكبير (٢٢٤)، والتسهيل (٣٠١)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٠/٣، ١٣١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٥٧٠/٦، ١٥٧١)، والتصريح (٣٧٠/٢).

(٢) الصَيَوْنُ: "السِنُونُ" الذَّكْر. وقيل: دَابَّةٌ تشبَّهه. ويُجمع على "سنانير".

- اللسان (ض و ن - ٢٦٢١/٤).

(٣) ينظر: الممتع الكبير (٢٢٨).



فأما السماع فمنه ما حكاه المازني عن الأصمعي من أن العرب تهمز في اليائي كما تهمز في الواوي، فيقولون في تكسير "عَيْلٍ": "عَيَائِلٌ"^(١). ومنه ما حكاه أبوزيد من قولهم في تكسير "سَيْقَةَ"^(٢): سَيَائِقُ، وفي تكسير "سَيِّدَةَ": سَيَائِدُ، بالهمز. ومنه ما حكاه الجوهري من قولهم في تكسير "جَيِّدٌ": جَيَائِدٌ^(٣). ففي هذه الأمثلة لم يكتنف ألف الجمع واوان، مما يدل على أن العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف كلِّ حرفي علة ألف الجمع^(٤).

وأما القياس: فلأن إبدال الواو والياء همزة في نحو "أوائل"، و"سَيَائِدٌ" محمول على إبدال الواو والياء همزة في نحو "كساء" و"سما" وأصلهما "كساو"، و"سماو" و"رداء" و"بناء" وأصلهما "رداي"، و"بناي"، فكلتاها وقعت طرفاً في هذه الكلمات، وقبلهما ألف زائدة، في حكم العدم، فقلبتا همزةً. وفي "أوائل"، و"سَيَائِدٌ" وقعتا قريبتين من الطرف،

(١) العَيْلُ: الفقير. وأهل بيت الرجل الذين يكفلهم.

- اللسان(ع ي ل-٤/٣١٩٤)، والمعجم الوسيط(عول - ٦٣٧، ٦٣٨) و(ع ي ل-٦٤٠).

(٢) السَيْقَةُ: الشيءُ المختلَسُ المسْوَقُ. وقيل: الدابَّةُ التي تُساقُ سوْقًا. وقيل: ما استأقّه العدوُّ من الدوابِّ.

- اللسان(س و ق-٣/٢١٥٤).

(٣) جاء في الصحاح(ج و د-٢/٤٦١): "شيءٌ جَيِّدٌ على" فَيَعِلُّ"، والجمع جَيَائِدٌ، وجَيَائِدٌ، بالهمز على غير قياس".

(٤) ينظر: المنصف(٤٣/٢، ٤٤)، والممتع الكبير(٢٢٨). وتوضيح المقاصد والمسالك(١٥٧١/٦)، والمساعد(٩٧/٤)، والمقاصد الشافية(٤٤/٩)، والتصريح(٣٧٠/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٩٠/٤).



والألّف التي بينهما حاجز ضعيف، غير حصين، و في " كساء " و " رداء " ونحوهما لا فرق بين الواو والياء فكذلك هنا، فالياءان، والياء والواو، والواو والياء فيهما من الاستئقال ما في الواوين^(١).

وأما ما احتج به الأُخفش من قولهم: " ضَيَاوِن " في جمع " ضَيَوْن " فشاذ؛ وقد صح في الجمع كما صح في المفرد؛ تنبيها على الأصل، فقالوا " ضَيَاوِن " كما قالوا " ضَيَوْن " ^(٢).

* **وأما إذا كان الاكتناف في غير مفاعل " وشبهه، وكان بعد ألفِ الجمع ثلاثة أحرف، وبعد ثاني حرفي العلة المكتنفين للألف عن الطرف، امتنع القلب همزةً بإجماعٍ، سواء أكان المكتنفان للألف واوين ك " طَواويس " جمع " طاووس "، أم ياءين ك " بَيّايِع " جمع " بَيّاع "، أم مختلفين ك " قَيّاويِم " جمع " قَيّام "؛ " لأن الموجب للقلب الثقل مع القرب من الطرف، فلما نُقِد أحدُ وصفي العلة، وهو مجاورة الطرف لم يثبت الحكم " ^(٣).**

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/١٠١، ١٠٢، ١٣١، ١٣١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦/١٥٧٠)، والمقاصد الشافية (٩/٤٣، ٤٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٢٩٠).

(٢) ينظر: الكتاب (٤/٣٦٩)، والأصول في النحو (٣/٢٩٠)، والمنصف (٢/٤٦، ٤٧)، وشرح الملوكي (٤٨٨)، والممتع الكبير (٢٢٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٢٩٠).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٩١).



فأما عدم القلب في قول جندل بن المثنى:

وَكَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ^(١)

فلأن أصله "عَوَاوِير"^(٢) "ك" طَوَاوِيرِ "، وحُذفت الياءُ وهي منوِيَةٌ

(١) بيت من مشطور الرجز، قاله جندل بن المثنى الطُّهَوِيُّ، التميميُّ، وقبلة:

عَرَّكَ أَنْ تَقَارِبْتَ أَبَاعِرِي

وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

حَنَى عِظَامِي وَأَرَاهُ نَاعِرِي

والبيت له في: شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب للرضي(٣٧٤)،
والتصريح(٣٦٩/٢)، وشرح الشواهد للعيني على الأشموني(٢٩٠/٤). وبلا نسبة
في: الكتاب(٣٧٠/٤)، والأصول في النحو(٢٩٠/٣)، والمنصف(٤٩/٢)
و(٥٠/٣)، والخصائص(١٩٥/١) و(١٦٤/٣)، والمفصل(٣٨٢)، وشرح المفصل
لابن يعيش(٧٠/٥) و(٩٢/١٠)، وشرح الملوكي(٤٨٧)، والممتع الكبير(٢٢٥)،
وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(١٣١/٣).

العَوَاوِيرُ: جمع "عَوَّارٍ" "ك" زُمَّانٍ"، وهو: رمد العين. وقيل: الرمد الشديد. وقيل: هو
القذى يسقط في العين.

وجعله كحلا للعين على سبيل الاستعارة. وفيه الشاهد: حيث صحح ثاني الواوين
المكتنفين للألف، ولم يقلبها همزة، فلم يقل: "بالعَوَائِرِ" لأن فيه ياءً محذوفةً، منوِيَةٌ
بعد الواو الثانية، حُذفت للضرورة، والتقدير "بالعواوير". فالواو الثانية مفصولة
عن الطرف تقديراً، ولو لم تكن الياءُ منوِيَةٌ لوجب قلبها همزة، كما في "أوايل".

(٢) يؤكد ذلك ظهور الياء في قول رؤبة:

كَسَّرَ مِنْ عَيْنِيهِ تَقْوِيمُ الْفُوقِ

وَمَا بَعِينِيهِ عَوَاوِيرُ الْبَحَقِ

ينظر: ديوان رؤبة(١٠٧)، والمنصف(٥٠/٣).





للضرورة الشعرية^(١)، فَمَنَعَتْ نِيئُهَا الْقَلْبَ؛ لأنها كالمفوظ بها، والواو ان كَتَنَفَا أَلْفَ شَبَهٍ "مَفَاعِيل"، لا أَلْفَ شَبَهٍ "مَفَاعِل"، فثانيتها مفصولة تقديراً عن الطرف؛ ولهذا لم تُهْمَز.

وعكسه قول حَكِيم بن مُعَيَّة:

فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَنُورٍ^(٢)

(١) قال ابن جنبي: "اعلم أنه قد كان القياس أن يهمز "العَوَاوِر" في كل قول؛ لأن الألف قد اكتنفها واوَان، ولكنه لمَّا أَرَادَ العَوَاوِيرَ"، واضطر إلى قصر الممدود ترك الواو بحالها؛ لتكون صحتها دلالةً على إرادة ذلك المعنى، وأما المَدِّ، وصارت نية الياء تمنع القلب؛ لأنها في تقدير الملفوظ به...".
- المنصف (٤٩/٢).

وقال ابن مالك: "...وكذلك لو اضطر إلى أن يقول في "عَوَاوِير" : "عَوَاوِر" بغير فصل، فلا سبيل إلى الإبدال؛ لأن العارض لا يُعْتَدُّ به".
- إيجاز التعريف (١٠٥).

(٢) بيت من مشطور الرجز، قاله حَكِيم بن مُعَيَّة الرَّبِيعِي، التميمي، يصف قناةً نبتت في موضعٍ محفوف بالجبال والأشجار، وقبله:

أَحْمِي سِنَاءَ صَبَبَةٍ لَمْ تَنْكَرْ

صَمَاءَ نَمَّتْ فِي نَبَاتٍ مَشْمَرٌ

حَفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمَرٌ

فِي أَثْبَابِ الْغَيْطَانِ مُتَفِّئِ الْحَظَرِ

والبيت له في: سفر السعادة (٣٨٨/١، ٣٨٩)، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب للرضي (٣٧٦، ٣٨١)، واللسان (ع ي ل - ٤/٣١٩٤)، والمقاصد النحوية (٢١١٤/٤).

وبلا نسبة في: الكتاب (٥٧٤/٣)، والمفصل (٣٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٨/٥) و (٩٢/١٠)، والممتع (٢٢٧)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي

==



حيث قلب الياء همزةً في " عيائيل "، وهي على شبهة " مفاعيل " في الظاهر؛ وذلك لأن أصله " عَيَائِلٌ"، جمع " عَيْلٌ "، لكنه أشبع كسرة الهمزة فتولدت عنها الياء، فهي عارضة غير مرادة، تشبه الياء في " الصياريف " و" الدراهم "، والعارض لا يُعتدُّ به، فاللينان اكتنفاً ألفَ شبهةٍ مَفَاعِلٍ، لا ألفَ شبهةٍ مَفَاعِلٍ^(١).

قال سيبويه: " اعلم أنك إذا جمعت " فَوَعَلًا " من " قلتُ " همزت كما همزت " فَوَاعِلٌ " من " عَوْرَتْ " و" صَيِدْتُ "، فإذا جمعت " سَيِّدًا "، وهو " فَيَعِلٌ"، و" فَيَعَلًا " نحو " عَيِّن " همزت. وذلك " عَيْلٌ " و" عَيَائِلٌ "، و" خَيْرٌ " و" خَيَائِرٌ "، و" تَهْمِرُ " فَعَاوِلٌ " فنقول: قَوَائِلٌ، كما همزت " فَعَاعِلٌ"^(٢)،

==

(١٣٢/٣)، وتوضيح المقاصد(٥١٧٢/٦)، وأوضح المسالك (٣٧٦/٤)، والمساعد(٩٦/٤)، والتصريح(٣١٠/٢، ٣٧٠)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢٩٠/٤).

ويروى بالياء (عيابيل) على أنه جمع(عَيْل) بتخفيف الياء، وهو: الملتمس شيئاً. أو جمع(عَيَال) وهو: المتبخر في مشيه. وروايته بالياء على أنه جمع(عَيْل) تصحيف.

والشاهد فيه: قوله: " عيائيل " حيث قلب ثاني اللينين المكتنفين للألف همزة، وأصله " عيايل " بياء واحدة، والياء الثانية زيدت للإشباع كياء " الصياريف "؛ فلم يعتد بها، فصارت الياء الثانية مجاورة للطرف حكماً.

(١) ينظر: المقتضب(٢٦٤/١)، والمفصل(٣٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٩٣-٩١/١٠)، والممتع الكبير (٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧)، وإيجاز التعريف(١٠٥)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(١٣٣-١٣١/٣).

(٢) مثل: " نَيَائِفٌ " جمع " نَيْفٌ ".



وإنما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين [ليس^(١)] بينهما حاجزٌ حصينٌ، وإنما هو الألف تخفى حتى تصير كأنك قلت: قَوْلٌ، وَقَرَّبْتَ من آخر الحرف^(٢) فَهَمَزْتَ، وشَبَّهْتَ بواو "سماء"، كما قالوا "صِيَم"^(٣)، فأجروها مجرى "عُتِي"، وذلك الذي دعاهم إلى أن غَيَّرُوا "شَوَايَا". وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتنَّ إلى الزائد وإلى غير الزائد، ألا تراهم قالوا: "أَوَّل" و"أَوَائِل"، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف. وأما قول الشاعر:

وَكَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

فإنما اضطرر فحذَفَ الياء من "عَوَاوِير"، ولم يكن تركُّ الواوِ لازماً له في الكلام فيهمز. وكذلك "فَوَاعِلٌ" من "قلت": "فَوَائِلٌ؛ لأنها لا تكون أمثلة حالاً من "فَوَاعِلٌ" من "عَوِرْتُ" ومن "أَوَائِلٌ". واعلم أن بنات الياء من "بعثت تبيع" في جميع هذا كبنات الواو يُهمزَن، كما همزت "فَوَاعِلٌ" من "صِيدْتُ"^(٤)، فجعلتها بمنزلة "عَوِرْتُ"

، فوافقتُها كما وافقتُ "حَبِيثٌ" "شَوَيْتُ"؛ لأن الياء قد تُستثقلُ مع الواو كما تُستثقلُ الواوان، فوافقتُ هذه الواو، وصارت يجري عليها ما يجري على الواو في الهمز وتركيه، كما اتفقتا في حال الاعتلال وترك الأصل، فلما كثرت موافقتها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل، وكانت الياء ان

(١) كلمة (ليس) ساقطة في نسخة (هارون) والصواب إثباتها. وأثبتها ابن السراج في الأصول (٣/٢٩٠).

(٢) أي: من آخر الكلمة.

(٣) أصلها "صِيوم"، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء، وهذا من إعطائهم الشيءَ حكمَ مجاوره.

(٤) "فَوَاعِلٌ" من "صِيدْتُ": صَوَائِد.



تُسْتَقْلَانِ، وتُسْتَقْلُ الياء مع الواو أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا فِي الْهَمْزِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَكْرَهُونَ مِنَ الْيَاءِ مِثْلَ مَا يَكْرَهُونَ مِنَ الْوَاوِ " (١).

وعلى المبرد لقلب الواو والياء همزة في هذا الباب، فقال: " فإن جمعت " سَيِّدًا " أو " مَيِّتًا " أو ما كان مثلهما، فإن النحويين يرون همزَ هذا المعتل الذي يقع بعد الألف، وذلك قولك: " سَيَّائِد " و " مَيَّائِت " . فإن قال قائل: ما بالهم همزوا وإنما هي عين، وقد تقدم شرطهم في باب " معيشة " أنه لا يُهْمَزُ موضع العين، وإنما يُهْمَزُ ما كان من هذا زائداً؟ فإن قولهم في هذا إنما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلة، وقرب آخرها من الطرف، ولأنهم جعلوا هذه الألفَ بين واوين، أو ياءين، أو ياء وواو، فالتقت ثلاثة أحرفٍ كلها لينة، فكانها على لفظة واحدة، وقربت من الطرف، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء بعد ألف، وإنما تُقْلَبُ كلُّ واحدةٍ منهما همزة؛ ففعلوا هذا لما قبلها؛ ولقربها من الطرف، ألا ترى أن الواحدة منهما إذا كانت طرفاً أُبدلتُ، وذلك قولك: غَزَاءٌ، وَسَقَاءٌ، وإنما هما من: غَزَوْتُ، وَسَقَيْتُ، فكانتا ياء أو واوا. وكذلك جميع هذا الباب " (٢).

وعرض ابن جني مذاهب الصرفيين في هذه المسألة، ثم رجح مذهب الخليل وسيبويه، فقال: " اعلم أنه إذا ورد جمعٌ على مثال " مَفَاعِل " وقد اكَتَنَفَ أَلْفَهُ وَاوَانِ، أو يَاءَانِ، أو يَاءٌ وَاوَوِ، وليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرفٌ واحدٌ وهو ياء أو واو كما ذكرنا، فإن الخليل

(١) الكتاب (٤/٣٦٩-٣٧١). وينظر: (٤/٣٥٧)، ونقله ابن السراج في

الأصول (٣/٢٩٠، ٢٩١).

(٢) المقتضب (١/٢٦٣، ٢٦٤).



وسبويه يريان قلب الحرف الذي بعد الألف همزة، فيقولان في جمع " فَوَاعِلْ " من " قلت " و " بعث "، و " فَيَعْل " منهما: قَوَائِلْ، وَبَوَائِعْ، وَقِيَائِلْ، وَبَيَائِعْ. وأصل هذا كله: قَوَاوِلْ، وَبَوَائِعْ، وَقِيَاوِلْ، وَبَيَائِعْ، فلما وقع الألف بين حرفي علة، وهي شبيهةُ بهما، والثاني من حرفي العلة يلي الطرف، وذلك مما يُضَعِّفُهُ، هَرَبًا من ذلك إلى الهمزة، ولا يَفْصِلَانِ بين الواوين، والياءين، وبين الياء والواو. وأصل هذا التغيير إنما هو لِمَا اجتمعت فيه واوان، نحو " أَوَائِلْ "، وأصلها " أَوَاوِلْ "، فلما اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف، وهو حرفٌ كَالنَّفْسِ ليس بحاجز حصين، ووليت الآخرة من الواوين آخر الكلمة هَمَزُوهَا كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا في أول الكلمة نحو جمع " وَاَصِلْ " : " أَوَاوِلْ " ^(١) ثم شبهوا الياءين، والياء والواو بالواوين؛ لأن فيهما ما فيهما من الاستتقال، فهمزوا لذلك. وأما أبو الحسن فكان لا يرى الهمز إلا أن يَكْتَنِفَ الألفَ واوان نحو: " أَوَائِلْ "، وأصلها: " أَوَاوِلْ "، وكان يقول في جمع " فَيَعْل " من " قُلْتُ: قِيَاوِلْ "، هكذا يَفْعَلْ ما لم يجتمع واوان. ويدل على صحة مذهب الخليل، وأن الهمز هو القياس: ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي من أنهم يقولون في جمع " عِيَالْ " عِيَائِلْ " بالهمز. ولم يجتمع فيه واوان. فإن قال قائل منتصرا لأبي الحسن: إن همزهم " عِيَائِلْ " من الشاذ، فلا ينبغي أن يقاس عليه؟ قيل: إنما كان يكون هذا شاذًا لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثم رأيتهم قد همزوا " عِيَائِلْ " فبهذا كان يمكن أن يقال: إن همزه شاذ؛ فأما ولم

(١) جمع " وَاَصِلْ " وَوَاصِلَةٌ "، وأصلها: " وَوَاوِلْ " اجتمعت واوان متحركتان في أول الكلمة، فأبدلت الأولى همزة؛ هَرَبًا من ثقل الواوين.

- ينظر: الممتع الكبير (٢٢١).



نرهم صححوا نظيره - وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع - فليس لك أن تحكم بشذوذه، بل إذا جاء السماع بشيء وعَضَدَه القياس فذلك ما لا نهاية وراءه، وسبيلٌ مَنْ طَعَنَ فيه سبيلٌ من طَعَنَ في رفع الفاعل، وهذا ما لا يقول به أحد. نعم، وقد حكى أبو زيد عنهم: سَيِّقَةٌ، وَسَيَائِقُ، وَسَيِّدَةٌ، وَسَيَائِدُ، بالهمز أيضاً^(١).

وقال أيضاً في الملوكي (مختصر التصريف): "إذا كان قبل ألف التفسير وبعدها حرفاً علةً، وجاورَ ما بعدها الطرف، قُلِبَ الحرفُ الأخيرُ همزةً، وذلك نحو: "أوائِل"، أصلها "أواوِل"، فلما اكتنفت الألف الواوان، وقُرِبَت الأخيرة من الطرف، قُلِبَت همزةً. وكذلك "عَيِّلٌ"، و"عَيَائِلٌ"، و"سَيِّقَةٌ"، و"سَيَائِقُ". هذا مذهب صاحب الكتاب، وأبو الحسن يخالف فلا يَهْمِزُ إلا في الواوين خاصةً. فإن تراخى الطرفُ بحاجزٍ صحَّ في القولين جميعاً، وذلك نحو: طَوَاوِيس، ونَوَاوِيس..."^(٢).

وشرحه ابن يعيش قائلاً: "اعلم أن ألف الجمع في "فَوَاعِلَ" أو "مَفَاعِلَ" لَمَّا اكتنفتها واوان، وهي من جنسهما، كانت الثانية مجاورة للطرف، والطرف محل التغيير، وهم كثيرا ما يُعْطُونَ الجارَ حُكْمَ مجاوره؛ ألا ترى أنهم قالوا: "صَيِّمٌ"، و"قَيِّمٌ" فأبدلوا الواو ياء لقربها من الطرف، تشبيهاً بـ"عَصِيٍّ"، و"حَقِيٍّ". فكذلك أبدلوا الواو همزة في "أوائِل"، و"قَوَائِل" تشبيهاً بـ"كِسَاءٍ"، و"سِقَاءٍ"، مع كراهية اجتماع الواوين، بينهما

(١) المنصف (٢/٤٤-٤٦). وينظر (٦١/٢، ٦٢). وينظر: سر صناعة

الإعراب (٢/٦٦٣)، والخصائص (١/٢٠٩، ٢١٠).

(٢) شرح الملوكي (٤٨٦، ٤٨٧).



حاجز غير حصين من جنسهما، وهو الألف. فإن اكتنفها ياءان، أو ياء وواو فإن الخليل وسيبويه يَهْمِزان فيهما، ويُجريانها مجرى الواوين؛ لأن الياء تشبه الواو، وأصل الهمز في الواوين. وأبو الحسن لا يرى الهمز إلا في الواوين؛ لثقلهما، ويحتج بقولهم في تكسير "ضَيُونَ" : "ضَيَاوَن" من غير همز.....^(١).

وأقر الزمخشريُّ القلبَ في الأحوال الثلاثة أيضا فقال: "وإذا اكتنَفَ أَلْفَ الجَمْعِ الذي بعده حرفان واوان أو ياءان أو واو وياء قلبت الثانيةُ همزةً، كقولك في "أَوَّل": "أَوَائِل، وفي "خَيْر": "خَيَائِر، وفي "سَيِّقَة": سيائِق، وفي فَوْعَلَة من البيع: بَوَائِع، وقولهم: ضَيَاوَن شَادُّ كَالْقَوَد"^(٢).

وأطلق ابن مالك القولَ في قلب ثاني اللينين همزةً هنا ليشمل الأحوال الثلاثة، فقال في ألفيته:

والمُدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ .: هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كِ الْقَلَانِدِ^(٣)

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اِكْتَنَفَا .: مَدًّا مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفًا

وقال في الكافية الشافية:

هَمْزًا أَصْرٌ مَدًا مَزِيدًا ثَالِثًا .: فِي الْجَمْعِ إِنْ يُشَابِهَ النَّبَاتِيَا^(٤)

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اِكْتَنَفَا .: مَدًا كَمَا فِي جَمْعِ شَخْصٍ نَيْفًا

ومثَّل للواوين بـ "أَوَائِل، وَحَوَائِل"، وللياءين بـ "عَيَائِل"، وللْمخْتَلِفِينَ بـ "سَيَائِد"، ثم قال: "والأصل: أَوَاوِل، وَحَوَاوِل، وَعَيَايِل، وَسَيَاوِد، فَاکْتَنَفَ أَلْفَ"

(١) شرح الملوكي (٤٨٧، ٤٨٨).

(٢) المفصل (٣٨١، ٣٨٢). وتبعه ابن يعيش في: شرحه للمفصل (٩١/١٠).

(٣) متن ألفية ابن مالك (٦٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢٠٨٣/٤، ٢٠٨٤).



الجمع حرفا لين، ثانيهما متصلٌ بالطرف فأبدلَ همزةً؛ استئقلا لتوالي ثلاثةٍ أحرفٍ لينةٍ يليهن الطرفُ. فلو انفصل الثاني من الطرف امتنع الإبدال كـ "عَوَاوِير " و "طَوَاوِير " ^(١).

رأي وترجيح:

الجمع الأقصى ثقيلُ البناءِ بوضعه، ويزيدُ من ثقله اكتنافُ حرفي علةٍ لألفيه، مع اتصال ثانيهما بالطرف الذي هو محلُّ التغيير؛ مما يستوجبُ التخفيفَ بقلب ثانيهما همزةً، يستوي في ذلك أن يكون الحرفان المكتنفاً للألف واوين كـ أوائل (أصلها: أوائل)، أو ياءين كـ نيائف (أصلها: نيائف)، أو مختلفين كـ سيائد (أصلها: سيائد)، وصوائد (أصلها: صوائد)، على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وأكثر الصرفيين، وهو الراجح، المؤيدُ بالسمع والقياس.

فمع التسليم بأن اجتماع الواوين أثقلُ من الياءين، ومن المختلفين، إلا أن الثقل موجود أيضاً في الياءين والمختلفين؛ مما يستحسنُ القلبُ فيهما أيضاً، وقد سُمع عن العرب في "عَيَائِل " وغيره.

ويسلم التحقيقُ عند الجميع في حال بُعدِ ثاني اللينين عن الطرف، ووضَعِ علةِ القلب، كما في "طَوَاوِير " و "نَوَاوِير " و "بَيَايِع "، ونحوها.

(١) شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٨٥). وينظر: التسهيل (٣٠١)، وإيجاز التعريف (١٠٣-١٠٥).



المسألة الثانية

اكتشاف ألفين للهمزة في الجمع الأقصى

إذا وقعت الهمزة^(١) بعد ألف الجمع الأقصى الذي على مثال (مَفَاعِل) أو شبهه، وكان مفرد هذا الجمع معتلاً (بالياء أو الواو)، نحو: هدايا، وقضايا، ومطايا، وهراوى، وأداوى، جمع: هديّة، وقضيّة، ومطيّة، وهراوة، وإداوة، أو كان مهموز اللام، نحو: خطايا، ورزايا، جمعي: خطيئة، ورزيئة، وجب قلب كسرة هذه الهمزة فتحةً تخفيفاً، وينبني عليه قلب ياء الطرف ألقاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومن ثم يكتنف الألفان الهمزة المفتوحة^(٢)، ويجتمع شبه ثلاث ألفات؛ فتقلب الهمزة ياءً (فيما لام مفرد ياءً سالمةً، أو منقلبةً عن واو، وفيما لام مفرد همةً)، وتقلب واؤاً (فيما لام مفرد واؤاً سالمةً).

فمثال ما لام مفرد ياء سالمةً: (هدايا)^(٣)، وأصله (هدايي)^(٤) وقعت الياء الأولى بعد ألف الجمع الأقصى، وهي مدة ثالثة، زائدة في المفرد؛

(١) اشترط جمهور الصرفيين في هذه الهمزة أن تكون عارضة للجمع. وذكر ابن مالك أن الأصلية قد تعاملت معاملة العارضة، كقولهم في جمع "مرآة": مرآيا، والقياس: مرآي. ومفردها "مرآة" أصله: "مرآية" بزنة مفعلة، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت "مرآة"، فالهمزة فيها أصلية تقابل عين الكلمة.

- ينظر: التسهيل (٣٠١)، والمساعد (١٠١/٤)

(٢) أي: تنحصر الهمزة المفتوحة بين ألفين.

(٣) مفرد "هدية"، ولامه (الياء) سالمة من القلب.

(٤) "بياءين: الأولى ياء فعية"، والثانية لام هدية".

- ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢٩١/٤).



فقلبت همزة فصارت (هَدَائِي)، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة تخفيفاً، فصارت (هَدَائِي)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً، فصارت (هَدَايَا)، استثقل اكتناف ألفين للهمزة المفتوحة، العارضة في الجمع الأقصى؛ لأن الهمزة مجانسة للألف، قريبه المخرج منها، فكان ذلك كاجتماع ثلاث ألفات، وهو مستثقل، مستكره، لاسيما في الجمع؛ فقلبت الهمزة ياء تخفيفاً، فصارت (هَدَايَا)^(١).

وقولهم في جمع " هَدِيَّة " : " هَدَاوَى " شاذ^(٢)، وحكاه سيبويه عن بعض العرب^(٣). وذكر الأزهري - ونقله ابن منظور - أنها لغة أهل المدينة، وحكى عن أبي زيد الأنصاري أن " هَدَاوَى " لغة عُليا مَعَدِّ، و " هَدَايَا " لغة سُفلاها^(٤). وقاسه الأخفش على " حمران^(٥).

(١) ينظر: الكتاب (٤/٣٩٠)، وشرح ابن الناظم (٥٩٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦/١٥٧٣)، وأوضح المسالك (٤/٣٧٩)، والتصريح (٢/٣٧١)، ومع الهوامع (٣/٤٢٨، ٤/٤٢٩)، وشذا العرف (١٤١).

(٢) ينظر: المفصل (٣٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/١١٣، ١١٤)، والتسهيل (٣٠١)، والمساعد (٤/١٠١).

(٣) ينظر: الكتاب (٤/٣٩٠، ٣٩١).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (هدى - ٦/٣٨٢)، ولسان العرب (هدى - ٦/٤٦٤١).

(٥) ضَعَّف النحاة قول الأخفش؛ لأنه لم يُنقل بالواو إلا في هذه اللفظة، وما عداها فبالياء.

- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٢)، وأوضح المسالك (٤/٣٨٢)، والمساعد (٤/١٠١)، وشفاء العليل (٣/١٠٨٤)، وتمهيد القواعد (١٠/٥٠٣١)، والتصريح (٢/٣٧٢).



ومثال ما لام مفرده ياء منقلبة عن واو: (مطأيا) (١) وأصله:
(مطأيو) تطرفت الواو بعد كسرة فقلبت ياء، فصارت (مطأيي)، قلبت الياء الأولى المكسورة همزة؛ لوقوعها بعد ألف الجمع الأقصى وهي مدة ثالثة، زائدة في المفرد، فصارت (مطأئي)، قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت (مطأوي)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فصارت (مطأوا)، استثقل اكتناف ألفين للهمزة المفتوحة، العارضة في الجمع الأقصى؛ لأن الهمزة مجانسة للألف، قريبة المخرج منها، فأشبهه ذلك اجتماع ثلاث ألفات، وهو مستثقل، مستكره، لاسيما في الجمع؛ فقلبت الهمزة ياء تخفيفا، فصارت (مطأيا) (٢).

ومثال ما لام مفرده همزة: (خطأيا) (٣) وأصله: (خطأيي) (٤) قلبت
الياء المكسورة همزة؛ لوقوعها بعد ألف الجمع الأقصى وهي مدة ثالثة،

(١) مفرد "مطأيا": مطيئة"، وأصله: مطيوة (من المطأ، وهو الظهْر. أو من المطو، وهو الجذُّ أو المدّ في السير) اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم أدخمت في الياء، فصارت "مطيئة".
- ينظر: اللسان (م ط ١-٦/٤٢٢٦، ٤٢٢٧)، والمعجم الوسيط (م ط ١-٨٧٦)، وشذا العرف (١٤٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٣٩٠/٤)، والتبصرة والتذكرة (٩٠٠/٢)، والمفصل (٣٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٣/١٠، ١١٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٥٧٣/٦)، وأوضح المسالك (٣٨٢/٤)، والتصريح (٣٧٢/٢)، وهمع الهوامع (٤٢٨/٣، ٤٢٩)، وشذا العرف (١٤٢).

(٣) مفرده "خطيئة" على وزن "فَعِيلَة"، فلامه همزة.

(٤) "بياء مكسورة (ياء خطيئة)"، وهمزة بعدها هي لامها".

- ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢٩١/٤).





زائدة في المفرد، فصارت (خطائِي)، قلبت الهمزة الثانية ياء؛ لتطرفها بعد همزة مكسورة، فصارت (خطائِي)، قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت (خطائِي)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت (خطاءِ)، استثقلَ اكتنافُ ألفين للهمزة المفتوحة، العارضة في الجمع الأقصى؛ لأن الهمزة مجانسةٌ للألف، قريبةٌ المخرج منها، فكان ذلك كاجتماع ثلاث ألفات، وهو مستثقلٌ، مستكرّةٌ، لاسيما في الجمع؛ فقلبت الهمزة ياء تخفيفاً، فصارت (خطايا) (١).

ومثال ما لام مفرده واو سالمة: (هراوى) (٢) وأصله: (هراؤو)
أبدلت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، فصارت (هراؤِي)، ثم فُتحت كسرة الهمزة تخفيفاً، فصارت (هراؤِي)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً، فصارت (هراءِ)، استثقلَ اكتنافُ ألفين للهمزة العارضة في الجمع الأقصى؛ لأن الهمزة مجانسةٌ للألف، قريبةٌ المخرج منها، فأشبه ذلك اجتماع ثلاث

(١) ينظر: الأصول في النحو (٤٠٣/٢)، والتبصرة والتذكرة (٩٠١/٢)، والإنصاف (٦٦٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٣/١٠)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٦١/٣)، وشرح ابن الناظم (٥٩٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٥٧٣/٦)، وأوضح المسالك (٣٧٩/٤)، والتصريح (٣٧١/٢)، وشذا العرف (١٤١).

(٢) مفرده "هراوة" بكسر الهاء وفتح الراء مخففة، وهي: العصا، وقيل: العصا الضخمة، وتُجمع على "هراوى" و"هري".

- اللسان (ه ر ا - ٤٦٥٨/٦)، والمعجم الوسيط (ه ر ا - ٩٨٣).



ألفات، وهو مستثقلٌ، مستكزٌ، لاسيما في الجمع؛ فقلبت الهمزة واوا؛
لئشاكل الجمع مفردَه في ظهور الواو رابعةً بعد ألفٍ، فصارت (هَراوى)^(١).

قال سيبويه: "باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قُلبت الهمزة ياءً
والياء ألفاً، وذلك قولك: مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا، وَرَكِيَّةٌ وَرَكَايَا، وَهَدِيَّةٌ وَهَدَايَا، فَإِنَّمَا
هذه "فَعَائِلٌ"^(٢)، كصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفُ. وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ قَدْ

(١) ينظر: الكتاب (٣٩١/٤)، والتبصرة والتذكرة (٩٠٢/٢)، والمفصل (٣٩١)،
والإنصاف (٦٦٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٤/١٠)، وشرح شافية ابن
الحاجب للرضي (٦١/٣)، وشرح ابن الناظم (٥٩٨)، وتوضيح المقاصد
والمسالك (١٥٧٤/٦)، وأوضح المسالك (٣٨٢/٤، ٣٨٣)، وشرح ابن
عقيل (٢١٤/٤)، والتصريح (٣٧٢/٢)، وهمع الهوامع (٤٢٨/٣)، وشرح الأشموني
ومعه حاشية الصبان (٢٩٢/٤، ٢٩٣)، وشذا العرف (١٤٢).

(٢) اختلف الصرفيون في وزن هذه الجموع: فذهب سيبويه وجمهور البصريين
إلى أن هذه الجموع كلها على وزن (فَعَائِلٌ) حملاً لمعتل اللام نحو: "هدايا، وخطايا،
ومطايا، ومنايا، وركايا" على صحيح اللام نحو: "صحائف، ووظائف" جمع:
صحيفة، ووظيفة. واحتجوا بأن الصحيح يُرشد إلى المعتل.
وذهب الكوفيون إلى أن هذه الجموع كلها على وزن (فَعَالِي)، وألفه الأخيرة
للتأنيث، ووافقهم الخليل في المهموز فقط، لكنه يرى أن ألف الجمع بدل من
الياء التي كانت في المفرد مدة ثالثة زائدة.

والراجح: ما ذهب إليه البصريون، ويدل لمذهبهم سماع بعض هذه الجموع على
وزن الصحيح في لغة بعض العرب، حيث ورد "خَطَائِي" في جمع "خطيئة"، و"
مَنَائِي" في جمع "مَنِيَّة".

- ينظر هذا الخلاف في: الإنصاف (٦٦٣-٦٦٦)، وتوضيح المقاصد
والمسالك (١٥٧٣/٦)، والمساعد (١٠١/٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية
الصبان (٢٩٣/٤).



تُقلَّبُ إذا كانت وحدها في مثل " مَفَاعِلِ " فتُبدَلُ أَلْفًا، وذلك نحو: مَدَارِي وصَحَارِي. والهمزة قد تُقلَّبُ وحدها ويلزمها الاعتلال، فلما التقى حرفان معتلان في أثقل أبنية الأسماء ألزموا الياء بدل الألف؛ إذ كانت تُبدَلُ ولا مُعتَلَّ قبلها، وأرادوا أن لا تكون الهمزة على الأصل في " مَطَايَا "؛ إذ كان ما بعدها معتلاً وكانت من حروف الاعتلال، كما اعتلت الفاء في " قُلْتُ " وبعثت " إذا اعتل ما بعدها، فالهمزة أجدر؛ لأنها من حروف الاعتلال. وإن شئت قلت: صارت الهمزة مع الألفين حيث اكتنفتها بمنزلة همزتين؛ لقرب الألف منهما، فأبدلت^(١) " (٢).

وعلى المرادي لقب الهمزة ياء في " هَدَايَا " ونحوه، فقال: " استثقل وقوع همزة عارضة بين ألفين في جمع، وهي من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات؛ فأبدلت الهمزة ياءً، فصار " هَدَايَا " (٣).

وعلى الأشموني لقب الهمزة واوا في " هَرَايَا " ونحوه، فقال: " كرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق^(٤)؛ فأبدلوا الهمزة واوا طلباً للتشاكل؛ لأن

(١) قال السيرافي في شرحه لهذه العبارة: " ووجه آخر، وهو أن الهمزة وقعت بين ألفين، فصارت هي والألفان كهمزتين؛ لقرب شبه الألف منها؛ فوجب الإبدال كما تُبدَلُ من الهمزتين، فإذا اجتمعتا أبدلت إلى أقرب الحروف شبهها بالألف وهو الياء".
- شرح السيرافي على كتاب سيبويه (٣٠٦/٥).

(٢) الكتاب (٣٩٠/٤).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (١٥٧٣/٦).

(٤) أي: لاجتماع شبه ثلاث ألفات. وقد ذكره سابقاً في " خطايا ".



الواو ظهرت في واحده رابعةً بعد ألفٍ، فُقِصِدَ تشاكُلُ الجمعِ لواحدِه، فصار "هَرَآوِي" ^(١).

وقال السيوطي: "...وثُفِتِحُ هذه الهمزة في هذه الصورة والتي قبلها مجعولةً واوًا فيما لامه واوٌ سلمت في المفرد بعد ألفٍ ك هِرَاوَة وهَرَآوِي، وإِدَاوَة وأَدَاوِي، والأصل: هَرَآئِي وأَدَاوِي، ثم صار: (هَرَآءَا) و(أَدَاءَا) ثم أُبْدِلَ من الهمزة واوٌ كراهةً اجتماع ألفين بينهما همزةً مفتوحةً، والهمزة كأنها ألفٌ، فكانه اجتمع ثلاثُ ألفاتٍ. ومجعولةً ياءً إن كانت اللام غير ما ذُكِرَ، بأن تكون ياءً نحو: هَدِيَّةٌ وهَدَايَا، أو واوًا اعتلت في المفرد ولم تسلم ك مطيَّةٌ ومَطَايَا، أو كانت همزةً ك خطيئةٌ وخَطَايَا" ^(٢).

وإلى ما سبق أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

وافتحُ ورُدُّ الهمزِ يا فيما أعلِّ .: لأمًا، وفي مثل هِرَاوَة جُعِلُ ^(٣)

واوًا.....:.....

رأي وترجيح:

الهمزة المفتوحة، العارضة للجمع إذا اكتنفها ألفان يجب قلبها ياءً في

ثلاثة مواضع:

أولها: أن تكون لأم المفرد ياءً سالمةً، ك "هَدَايَا"، و"قَصَايَا"، جمع

هَدِيَّةٌ"، و"قَضِيَّةٌ".

(١) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢٩٣/٤).

(٢) همع الهوامع (٤٢٨/٣، ٤٢٩).

(٣) متن ألفية ابن مالك (٦٤).



ثانيها: أن تكون لامّ المفردِ ياءً منقلبة عن واوٍ، كـ "مَطَيَا" جمع "مَطِيَّة".

ثالثها: أن تكون لامّ المفردِ همزةً، كـ "خَطَايَا"، و "رَزَايَا" جمع "خَطِيَّة" و "رَزِيَّة".

وإنما قُلبت الهمزةُ ياءً لا واوًا في هذه المواضع الثلاثة؛ لكون الياءِ أَخَفَّ من الواوِ، وأقربَ منها مخرجًا إلى مخرج الهمزة. وما ورد من قلبها واوا في "هَذَاوَى" فشاذ لا يقاس عليه، خلافا لما ذهب إليه الأخفش.

ويجب قلبها واوًا في موضع واحد، وهو: أن تكون لامّ المفردِ واوًا سالمَةً، كـ "هَرَاوَى"، و "أَدَاوَى" جمع "هَرَاوَة"، و "إِدَاوَة"؛ وذلك لِيُشَاكِلَ الجمعُ مفردَه.

وعلة القلب في الجميع: أن الهمزة المفتوحة تُشبه الألفَ، وباكتناف ألفين لها يصير ذلك كاجتماع ثلاث ألفات، وهو ثقيلٌ، مستكبرٌ، لاسيما في صيغة منتهى الجموع.



المسألة الثالثة

اكتِنافُ همزتين ألفَ الجمعِ الأقصى التي بعدها حرفان

إذا اکتَنَفَ همزتان ألفَ الجمعِ الأقصى التي بعدها حرفان، وجب قلبُ أولاهما وأوًا تخفيفًا؛ وذلك لعلتين:

أولاهما: ثقل البناء في الجمع بخلاف المفرد؛ مما يجعله مَظِنَّةً التخفيفِ.

والأخرى: استئقالُ اکتِنافِ همزتين لفاصلٍ ضعيفٍ، وحاجزٍ غيرِ حصينٍ، وهو الألفُ، فهو حرفٌ زائدٌ، ساكنٌ، خَفِيٌّ، في حكم العدم، تصير الهمزتان معه كالمجتمعين في كلمة واحدة، وهذا مستثقلٌ في كلامهم. ولو اعتدَّ بالألفِ لثُقِلَ ذلك أيضًا؛ لأنها مجانسةٌ للهمزة، قريبةٌ المخرج منها، وبتوسطها بينهما يصير ذلك كاجتماعِ ثلاثِ هَمَزَاتٍ في كلمة واحدة، وهذا أيضًا مستثقلٌ في كلامهم.

ومنه قولهم: " ذَوَائِبُ " في جمع " ذَوَابَةٍ " (١)، وأصله: " ذَأَائِبُ " (بهمزتين بينهما ألف ساكنة)، بزنة " فَعَائِلُ " كـ(دُعَابَةٌ وَدَعَائِبُ)؛ استثقلَ اکتِنافُ همزتين لألفِ الجمعِ التي هي حرف ضعيف، وحاجز غير حصين،

(١) الذُّوَابَةُ من كل شيء: أعلاه، أو مقدمته، أو طرفه. وتجمع على " ذَوَائِبُ " بزنة " فَعَائِلُ "، مثل: دُعَابَةٌ وَدَعَائِبُ. ينظر: لسان العرب (ذ أ ب - ٣/١٤٨٠)، والمعجم الوسيط (ذ أ ب - ٣٠٨).



الفصلُ به ك لا فصلٍ، والهمزتان معه في حكم الملتقيتين في كلمة واحدة، مع ثقل بناء الجمع؛ فأبدلت أولاهما واوا تخفيفاً، فصارت " دَوَائِب " (١).

وأعلوا الهمزة الأولى في " دَوَائِب " بالقلب واوا، ولم يُعلوا الثانية مع قربها من الطرف حملاً على المفرد " دَوَابَة "، حيث إن بعض العرب يخفونهم؛ فيقلبون الهمزة فيه واوا، فيقولون: " دَوَابَة " (٢). ولأن الأولى أصلية والثانية بدلٌ من حرف زائد، وملازمة الهمزة تدل على أن المبدل زائدٌ.

قال سيبويه: "... وكما قالوا: " دَوَائِب "، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة" (٣).

وقال ابن السراج: "... ومما يُعزَّر في الجمع الهمزتان إذا اكتنفتا

الألف، نحو: " دَوَابَة " إذا جمعتها قلت: " دَوَائِب "، وكان الأصل: " ذَائِبٌ "؛ لأن الألف التي في " دَوَابَة " كالألف التي في " رسالة " حَقُّها أَنْ تُبدَل منها همزة في الجمع، ولكنهم استثقلوا أَنْ تقع أَلْفُ الجمع بين همزتين، كما استثقلوا أَنْ تقع بين واوين؛ فأبدلوا الأولى التي هي أصلٌ، وتكَبَّوا إبدال الثانية التي هي بدلٌ من حرف زائد، وهذه الزوائد أصلها

(١) ينظر: الإنصاف (٢/٦٧٠ - ١١٨م)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١/٢١٣) و(٥٨/٣)، وارتشاف الضرب (١/٢٦٩).

(٢) جاء في المخصص (رأس-٥٥/١): "الدَّوَابَةُ: أعلى الرأس. ودَوَابَةُ كِلِ شيءٍ: أعلاه، سيبويه. الجمع "دَوَائِب"، أبدلوا كراهية الهمزتين، وآثروا الواو لأنها قد انقلبت عنها في "دَوَابَة" فيمن حَفَّفَ، أبو زيد."

(٣) الكتاب (٤/٣٩٨) وينظر: (٣/٦١١). ونقله ابن السراج في الأصول (٣/٢٤٩).



السكون، وإنما أُبدِلتْ لَمَّا أَرَادُوا حَرَكَتَهَا، واضطَّهرهم إلى ذلك الفرار من الجمع بين ساكنين وكان ملازمةً الهمزة تدلُّ على أن المبدل زائدٌ^(١).

وعلى ابن عصفور لإبدال الواو من الهمزة في "ذَوَائِب" ونحوه، فقال: "وتُبدَلُ أيضًا بِاطْرَادٍ، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الأحاد، بشرط أن يَكْتَنِفَ أَلْفَ الجَمْعِ همزتان، نحو: "ذَوَائِب"، في جمع "ذَوَابَةٍ"، أصله "ذَائِبٌ"، فأبدلت الهمزة واوًا هروبًا من ثقل البناء، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف؛ لأن الألف قريبة من الهمزة؛ لأنها من الحلق كما أن الهمزة كذلك، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزات، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوًا"^(٢).

وجاء في الصحاح: "والذَوَابَةُ من الشعر، والجمع "الذَوَائِبُ"، وكان الأصل ذَائِبٌ، لأن الألف التي في "ذَوَابَةٍ" كالألف التي في "رسالة"، حَقُّها أن تُبدَلَ منها همزة في الجمع، ولكنهم استتقلوا أن تقع ألف بين الهمزتين، فأبدلوا من الأولى واوًا"^(٣).

وجاء في القاموس: "والذَوَابَةُ: النَّاصِيَةُ، أو مَبْنُئُها من الرَّأْسِ، وشعرٌ في أعلى ناصية الفرس....ج: ذَوَائِبُ، والأصل: ذَائِبٌ، لكنهم استتقلوا وُقُوعَ أَلْفِ الجَمْعِ بَيْنَ هَمَزَتَيْنِ"^(٤).

(١) الأصول في النحو (٣/٤٠٣).

(٢) الممتع الكبير (٢٤٠).

(٣) الصحاح (ذيب - ١/١٢٦).

(٤) القاموس المحيط (ذاب - ١/٦٧). وينظر: تاج العروس (ذاب - ٢/١٦٦، ٤١٧).



ومما يدل على أن الواو في " ذَوَائِب " أصلها همزة، رُدُّهم لها في التصغير، حيث قالوا في تصغير " ذَوَائِب " اسم رجل: ذُوَيْبٌ، بالتصحيح؛ وذلك لزوال سبب القلب، وهو اكتناف الهمزتين للألف، حيث حُذِفَت الألفُ، وجيء مكانها بياء التصغير؛ كراهة التقاء ساكنين^(١). ولم يُخالف في ذلك إلا ابنُ الطراوة^(٢) حيث صَغَّرَهَا على لفظها، فقال: ذُوَيْبٌ. والراجح رأي الجمهور؛ لزوال سبب القلب، ولأن التصغير يَرُدُّ الكلماتِ إلى أصولها.

قال سيبويه في باب تحقير كل حرف كان فيه بدل: "ولو سميت رجلاً "ذَوَائِب" قلت: ذُوَيْبٌ؛ لأنَّ الواو بدلٌ من الهمزة التي في ذَوَابَةٍ"^(٣).

وقال الرضي في باب التصغير: "وكذا اتفقوا على أنك إذا صَغَّرْتَ " ذَوَائِب " اسم رجل قلت: " ذُوَيْبٌ " بهمزتين مكتنفتين للياء، لأن أصل " ذَوَائِب " : " ذَائِب " بهمزتين، إذ هي جمعٌ " ذَوَابَةٍ "؛ فَكُرِهَ اكتنافُ همزتين للألف التي هي لخفتها كلاً فَضِّل؛ فأبدلوا الأولى شاذًّا لزومًا واوًا، وإنما لم

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٠٦/١، ٢١٣)، وارتشاف الضرب (٣٧١/١).

(٢) هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي، المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة، له آراء كثيرة خالف فيها النحاة، من مصنفاته: الترشيح، والمقدمات على كتاب سيبويه، ورسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الأخطاء في الإيضاح، توفي بمالقة سنة (٥٢٨ هـ).

- تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٦٠٢/١)، والأعلام (١٣٢/٣).

- وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب (٣٧٢/١).

(٣) الكتاب (٤٦١/٣) [باب تحقير كل حرف كان فيه بدل]. ونقله ابن السراج في الأصول (٥٩/٣).



يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد: أي في "ذَوَابَّة" ، وإنما أُبدلت واوا لأنها أُبدلت في مفرده ذلك، وليكون كَأَوَامٍ وَجَوَامِعٍ^(١).

والقلب في هذا الموضع مختلف فيه من حيث الاطراد والشذوذ إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه مقيس في "ذَوَائِب" بزنة "فَعَائِل" ، ومفرده "ذَوَابَّة" بزنة "فُعَالَة" ، وفيما ماثلته جمعاً وإفراداً، لا غير. وهو مذهب ابن مالك^(٢)، وظاهر كلام أبي حيان^(٣).

الثاني: أنه مقيس في كلِّ جَمْعٍ اجتمعت فيه همزتان مفصولاً بينهما بالألف سواء أكان على مثال "ذَوَائِب" جمعاً وإفراداً أم لا، ومثال ذلك: أن تبني من "سؤال": "سَوَائِل" على زنة "فَعَائِل" ، ومثل: "سَوَائِم" ^(٤) جمع "سَامَة" ، وأصله: سَأَائِم، مثل "سَحَابَة وَسَحَائِب" . وهو مذهب الأَخْفَش^(٥)، وظاهر كلام ابن السراج^(٦)، وابن عصفور^(٧).

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢١٣/١).

(٢) جاء في التسهيل (٣٠٢): "ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل، ولا يقاس على "ذَوَائِب" إلا مثله جمعاً وإفراداً، خلافاً للأخفش".

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٦٩/١).

(٤) القياس عند الجمهور أن يقال في جمع "سَامَة": "سَائِم" بقلب الهمزة الثانية ياء.

(٥) ينظر مذهبه في: التسهيل (٣٠٢)، وارتشاف الضرب (٢٦٩/١)،

والمساعد (١١٠/٤)، وشفاء العليل (١٠٨٦/٣)، وتمهيد القواعد (١٠٤٢/١٠)،

(٥٠٤٣).

(٦) ينظر: الأصول في النحو (٢٤٩/٣، ٣٤٠).

(٧) ينظر: الممتع الكبير (٢٤٠).



الثالث: أنه شاذ لا يُقاس عليه؛ لأن القياس عند اجتماع همزتين أن تُعَلَّ الثانية لا الأولى؛ لأن الثقل لا يحصل إلا بها، ولأن الهمزتين المفصول بينهما ليسا من الثقل بمنزلة الهمزتين المجتمعين، فالثقل ينقُص بالفصل، ولا تحتاج الهمزتان معه إلى التخفيف بقلب إحداهما واوا أو ياء، بدليل قولهم في جمع "نبيء": "أنبَاء، ونبَاء" ^(١) بهمزتين محققتين. وهو مذهب الرضي ^(٢)، والشاطبي ^(٣).

رأي وترجيح:

اكتناف همزتين للألف ثقيل، ويزيد من ثقله أن يكون في بناءٍ ثقيلٍ كالجمع الأقصى؛ وذلك لأن الألف حاجز غير حصين، تصير معه الهمزتان

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢١٢/١)، و(٣٥/٣، ٣٣٥)، والمقاصد الشافية (٨٣/٩).

(٢) جاء في شرحه للشافية (٥٨/٣، ٥٩): "وأما قلب همزة ذَوَائِب " واوًا على سبيل الوجوب فلكونه أقصى الجموع، ولكون واحده - أي: ذَوَابَة - مقلوبًا همزته في الأغلب واوا، كما هو قياس التخفيف في مثله. ومع هذا كلّه التزام القلب في هذا الجمع على غير قياس، ورآه الأخفش قياسًا تُقلَبُ الهمزة الأولى عنده في مثله واوًا وجوبًا؛ لاجتماع همزتين، والفواصل ضعيفٌ، وليس بوجه؛ لأن القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى". وينظر أيضا شرحه للشافية: (٢١٣/١) وسبق ذكر نصح.

(٣) جاء في شرحه للألفية (٣٥٢/٧): "ومثل ذلك لو سميت رجلاً ذوائب (ذوائب) لقلت: ذُوَيْبٌ بالهمز، فترد الهمزة إلى أصلها؛ لأن أصل الواو الهمز، لكن قلبت واوا في الجمع استتقالا لاجتماع همزتين بينهما ألفٌ، وهي شبيهةٌ بالهمزة، وكان هذا من شذوذ الجمع الذي لا يطرد، فإذا صَغِرَ رُدَّ إلى القياس، فُجِعِلَ مكان الواو الهمزة على ما كانت في الأصل". وينظر أيضا شرحه للألفية (٨٣/٩).



كالمجتمعتين متحركتين في كلمة ثقيلة بالوضع؛ ولهذا وجب القلبُ في "ذَوَائِبَ" "بِزْنَةَ" فَعَائِلٌ"، ومفرده: "ذُوَابَةٌ" "بِزْنَةُ" فَعَالَةٌ"، ونظيرهما: دُعَابَةٌ ودَعَائِبُ. وأصل "ذَوَائِبَ": "ذَأَائِبُ" بهمزيْن متحركتين بينهما أَلْفُ الجَمْعِ الأَقْصَى. وكان حقه أن يُخَفَّفَ بقلب الثانية ياء، فيقال: "ذَأَائِبُ"، كما هو القياس عند اجتماع همزتين متحركتين ثانيتهما مكسورة، لكنهم آثروا قلب الأولى واوا لعنتين:

الأولى: مشاكلةُ المفردِ، حيث قيل فيه: "ذُوَابَةٌ" بقلب همزته واوا؛ لُجَانِسَ ضَمَّةَ الحرفِ السابقِ(الذال)، فقلبوها في الجمع واوا أيضاً؛ مشاكلةً للمفرد.

والثانية: أن الهمزة الأولى أصلية، والثانية مبدلة من حرف زائد، فكانت الأولى أَحَقَّ بالقلب؛ لأن ملازمة الهمزة تدل على أن المبدلَ زائدٌ.

وبناء على ما سبق أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه من أن إعلالَ أُولَى الهمزتين هنا مقيسٌ في "ذَوَائِبَ"، وفيما مائله جمعاً وإفراداً. وما عدا ذلك من الجموع التي اجتمع فيها همزتان مفصولاً بينهما بالألف فالقياسُ إعلالُ الثانية؛ لقربها من الطرف الذي هو محلُّ التغيير، ولأن الثقلَ بها وقع.



المسألة الرابعة

اكتنَافُ الكسرةِ والألفِ للواوِ الواقعةِ عيناَ لمصدرٍ أعلتْ في فعله
إذا وقعت الواوُ عيناَ لمصدرٍ أعلتْ في فعله تُقلَبُ ياءً، بشرط: أن
يكتنَفها كسرةٌ وألفٌ، فلا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، ولا يكون ما بعدها إلا
ألفاً^(١).

ومن أمثلة ذلك: صِيَام، وَعِيَاذ، وَقِيَام، واعتِيَاد، وانقِيَاد. وأصلها:
صَوَام، وَعَوَاذ، وَقَوَام، واعتَوَاد، وانقَوَاد. وقعت الواو عينا لهذه المصادر،
وهي مُعلَّةٌ بالقلب ياءً في أفعالها، وقبلها كسرةٌ، وبعدها ألفٌ فقلبتْ ياءً.
وأفعال هذه المصادر: صَامَ، وعَادَ، وقَامَ، واعتَادَ، وانقَادَ، وأصلها:
صَوَمَ، وَعَوَدَ، وَقَوَمَ، واعتَوَدَ، وانقَوَدَ. تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
ألفاً، وحُمِلت عليها مصادرُها في هذا الاعتلال.

وعلوا للقلب في المصدر بعلتين:

أولاهما: حملُ المصدرِ على فعله، واعتلالُه باعتلال فعله؛ ليصير
العمل في اللفظ يجري من وجه واحد؛ لأن المصدرَ والفعل كالثيء الواحد
يؤولُ كلُّ منهما إلى صاحبه^(٢).

(١) ينظر: الكتاب (٣٦٠-٣٦٣)، والأصول في النحو (٢٦٤/٣، ٢٦٥)،
والمُنصف (٣٤١/١)، وشرح التصريف للثمانيني (٤٨٤، ٤٨٥)، وشرح
الملوكي (٤٧٢-٤٧٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٧/١٠، ٨٨)، وشرح الكافية
الشافية (٢١١٢/٤، ٢١١٣)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٧/٣، ١٣٨)،
وأوضح المسالك (٣٨٥/٤، ٣٨٦)، والتصريح (٣٧٧/٢، ٣٧٨)، وشرح الأشموني
ومعه حاشية الصبان (٣٠٣/٤).

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني (٤٨٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٧/١٠)،
وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٠٣/٤).



والأخرى: اكتناف الكسرة والألف للواو، ويستوجب ذلك قلبها ياءً من أربع جهات: الأولى: أن الكسرة تُناسبها الياء، والواو تُستثقل بعدها. والثانية: أن الياء أقرب إلى الألف وأشبه بها من الواو. والثالثة: أن الخروج من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف التي تُشبه الياء أخف من الخروج من الكسرة إلى الواو ثم إلى الألف^(١). والرابعة: أن اجتماع الكسرة والواو والألف يُشبه اجتماع أحرف العلة الثلاثة؛ فلزم قلب أنقلها - وهو الواو - إلى ما يُجانس حركة ما قبلها، وهو الياء^(٢).

قال سيبويه: " هذا بابٌ تُقلَّب الواو فيه ياءً لا لياءٍ قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء. وذلك قولك: حَالَتْ حِيَالًا، وقمَّتْ قِيَامًا. وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل، فأرادوا أن تَعْتَلَّ إذا كانت قبلها كسرةً وبعدها حرفٌ يُشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يُقرِّوها، وكان العملُ من وجهٍ واحدٍ أخفَّ عليهم، وجَسَرُوا على ذلك للاعتلال..."^(٣).

وقال ابن يعيش: " أما ما كان من المصادر معتلَّ العين بالواو، من نحو: حَالٍ حِيَالًا، وعَادَ عِيَادًا، وقَامَ قِيَامًا، فإن الواو تُقلَّب فيها ياءً؛ وذلك لمجموع أمورٍ ثلاثة: أحدهما: أنها قد أُعِلَّتْ في الفعل، والمصدرُ يَعْتَلُّ باعتلال فعله؛ لأن كل واحد منهما يُؤوَلُّ إلى صاحبه. والثاني: كَوْنُ الكسرةِ

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٧/١٠).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٨/٣).

(٣) الكتاب (٣٦٠/٤).



قبلها، والكسرة بعض الياء. والثالث: كَوْن ما بعدها أَلْفًا، والألف تُشْبِه الياء من جهة المدِّ واللينِ وأنها تُقَلَّبُ في مواضع^(١)...^(٢).

فإذا كان ما قبلها غير مكسور لم تَعَلَّ، كما في نحو: رَاجَ رَوَاجًا^(٣)، وِرَاحَ رَوَاحًا^(٤)، وَخَارَ خَوَارًا^(٥).

وكذلك إن فقدت الألف بعدها لم تَعَلَّ؛ لتَحَصَّنِهَا بالتوسُّطِ، كما في نحو: حَالٌ عَنْهُ حِوَلًا^(٦)، وَعَاجٌ عَوَجًا^(٧)، وَعَاضَهُ عِوَضًا^(٨)،

(١) أي: إن الألف تُقَلَّبُ ياءً في مواضع، كما في نحو: مُصَبِّحٌ، وَمَصَابِيحٌ، وَمُفَتِّيحٌ، وَمُفَاتِّيحٌ (تصغير وتكسير مِصْبَاحٍ وَمِفْتَاحٍ)، ونحو: غَلِيمٌ، وَكُتَيْبٌ (تصغير غَلَامٍ وَكِتَابٍ).

(٢) شرح المفصل (١٠/٨٧).

(٣) راج الأمر رَوَجًا وَرَوَاجًا: أَسْرَعٌ. وِرَاحَ الشَّيْءُ: نَفَقَ.. وِرَاجَتِ السَّلْعَةُ: نَفَقَتْ وَكثُرَ طَلَابِهَا. - اللسان (ر و ج - ٣/١٧٦٣)، والمعجم الوسيط (ر و ج - ٣٧٩).

(٤) رَاحَ رَوَاحًا: سار في العَشِيِّ. وهو نقيضٌ: عَدَا يَغْدُو غَدْوًا.

- اللسان (ر و ح - ٣/١٧٦٩)، والمعجم الوسيط (ر و ح - ٣٨٠).

(٥) خَارَ الثَّوْرُ خَوْرًا وَخَوَارًا: صَاحَ. وَالخَوَارُ: من صوت البقر والغنم والظِّبَاءِ وَالسِّهَامِ.

- القاموس المحيط (خ و ر - ٢/٢٤)، والمعجم الوسيط (خ و ر - ٢٦١).

(٦) حَالٌ عَنِ الْعَهْدِ حَوَلًا وَحِوَلًا: انقلب. وحال من مكانه حَوَلًا: زَالَ، أَوْ تَحَوَّلَ. وَالْحَوَلُ: الانتقال من موضع إلى آخر، وَالْحِدْقُ، وجودة النظر، والقدرة على دقة التصرف في الأمور.

- اللسان (ح و ل - ٢/١٠٥٦)، والمعجم الوسيط (ح و ل - ٢٠٨، ٢٠٩).

(٧) عَوَجَ الْإِنْسَانُ عَوَجًا: سَاءَ خُلُقُهُ، وَانحرف دِينُهُ. وَقَوْلٌ بِهِ عِوَجٌ: منحرفٌ عن

القصْدِ. - اللسان (ع و ج - ٤/٣١٥٤)، والمعجم الوسيط (ع و ج - ٦٣٤).

(٨) عَاضَهُ بِكَذَا عِوَضًا وَعِوَضًا: أعطاه إياه بدل ما ذهب منه. وَالْعِوَضُ: البَدَلُ وَالخَلْفُ.

- اللسان (ع و ض - ٤/٣١٧٠، ٣١٧١)، والمعجم الوسيط (ع و ض - ٦٣٧).



وعادني حبُّها عودًا^(١).

ولم يشترط ابن الحاجب وجود الألفِ بعد الواو، بل اشترط كسر ما قبلها فحسب، ومن ثم قال: "وتقلَّب الواو المكسور ما قبلها في المصادر ياءً، نحو: قِيَامًا، وَعِيَادًا، وقِيَمًا؛ لإعلال أفعالها..."^(٢).

ووافقه ابن هشام^(٣) والشيخ خالد^(٤)، لكنهما عدَّاه قليلًا.

ومما سُمع من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾^(٥) بكسر القاف، وفتح الياء وتخفيفها، وحذف الألف، في قراءة ابن عامر ونافع^(٦)، وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَبَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾^(٧)، في قراءة ابن عامر وحده^(٨).

(١) عادَه الشوقُ أو الحنينُ أو الخُلْمُ، وعادَ المريضُ عودًا، وعِيَادَةً، وعودًا: زاره.

- اللسان (ح و ل - ١٠٥٦/٢) والمعجم الوسيط (ع و د - ٦٣٥).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (١٣٧/٣).

(٣) ينظر: أوضح المسالك (٣٨٦/٤).

(٤) ينظر: التصريح (٣٧٨/٢).

(٥) النساء/٥.

(٦) ينظر: السبعة (٢٢٦)، والتيسير (٩٤)، والنشر (٢٤٧/٢)، وإتحاف فضلاء

البشر (٥٠١/١).

(٧) المائدة/٩٧.

(٨) ينظر: السبعة (٢٤٨)، والتيسير (١٠٠)، والنشر (٢٥٦/٢)، وإتحاف فضلاء

البشر (٥٤٣/١).



فأما قراءة (قِيَامًا) فعلى القياس بقلب واوه ياء؛ لوقوعها في مصدر أُعَلَّتْ في فعله (قَامَ)، مع كسر ما قبلها، ووقوع الألف بعدها.
وأما قراءة (قِيَمًا) ففي توجيهها عدة أوجه:

الأول: أن (قِيَمًا) مصدر ك الشَّبَعِ، وأصله (قَوِّمَ)، فأُعِلَّ بقلب واوه ياءً؛ لمناسبة الكسرة قبلها، مع فقدان الألف بعدها، وذلك تَبَعًا لاعتلال فعله " قام "، واعتلال نظيره (قِيَامًا)، وذلك على غير قياس، مع فصاحته استعمالاً عند الجمهور^(١)، وقاسه ابن الحاجب؛ لأنه لم يشترط وجود الألف بعد الواو، وعدّه ابن هشام والشيخ خالد قليلاً.

والثاني: أن (قِيَمًا) لغةً في (قِيَام)، فهو مصدر بمعنى القيام^(٢).

والثالث: أن (قِيَمًا) مصدرٌ، أصله (قِيَام)، وحذفت ألفه تخفيفاً، كقولهم في (خِيَام): (خِيَم)^(٣).

وأجاز مكِّي في آية النساء وجهًا رابعًا، وهو: أن (قِيَمًا) جمع " قِيَمَة " كـ " دِيَمَة وديم " وليس مصدرًا معتلاً، والمعنى: ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيمة لأمتعتكم ومعايشكم^(٤). والله أعلم.

(١) ينظر: الكشف (١/٣٧٦، ٤١٩، ٤٥٩)، والتبيان (١/٣٣٠، ٣٣١، ٤٦٣).

(٢) ينظر: الكشف (١/٣٧٦).

(٣) ينظر: إعراب القراءات الشواذ (٢/٥)، والتبيان (١/٣٣٠، ٣٣١، ٤٦٣).

(٤) ينظر: الكشف (١/٣٧٦).



**وَشذ عدم الإعلال مع استيفاء الشروط، كما في: عاودَه عَوَادًا^(١)،
ونارَ الظبي نَوَارًا^(٢)، وشارَ الدَّابَّةَ شِوَارًا^(٣).**

والقياس: عِيَادًا، وَنِيَارًا، وَشِيَارًا؛ لوقوع الواو عينا لمصدرٍ أُعِلَّت في فعله، وقبلها كسرةٌ وبعدها أَلِفٌ.

رأي وترجيح:

تُعَلُّ الواو الواقعة عينا لمصدرٍ أُعِلَّت في فعله بالقلب ياءً إذا اكتنفها كسرةٌ وألفٌ؛ وذلك لأن الكسرة بعض الياء، والألف تُشْبِهُهَا، والواو بينهما مستثقلَةٌ، مُسْتَكْرَهَةٌ؛ فوجب قلبها ياءً لِتُجَانِسَ الكسرة التي قبلها، وتُقَارِبَ الألف التي بعدها، وَتَخِفَّ الكلمة في المصدر، كما خَفَّت في الفعل. فمما لا شك فيه أن " قام " أخفٌ من " قَوْم "، وكذلك " قيام " أخفٌ من " قِوَام "، فالألف والياء أخفٌ من الواو، والانتقال من الفتحة إلى الألف ثم إلى الفتحة في الفعل أخفٌ من الانتقال من الفتحة إلى الواو ثم إلى الفتحة، وكذلك الانتقال من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف في المصدر أخفٌ من الانتقال من الكسرة إلى الواو ثم إلى الألف.

(١) عاودَه الشيء مَعَاوِدَةً وَعَوَادًا: رجع إليه بعد الانصراف عنه. وصار عادة له.

- اللسان (ع و د - ٤/٣١٥٨)، والمعجم الوسيط (ع و د - ٦٣٥).

(٢) نارَ الظبي من صائده نَوْرًا وَنِوَارًا: نَقَرَ.

- اللسان (ن و ر - ٦/٤٥٧٤)، والمعجم الوسيط (ن و ر - ٩٦١).

(٣) شارَ الدَّابَّةَ شِوَارًا وَشِوَارًا: راضها، أو عَرَضَهَا للبيع، أو ركبها عند العرض على مشتريها، أو أجزاها عند البيع لِئُظْهِرَ قُوَّتُهَا.

- اللسان (ش و ر - ٤/٢٣٥٧)، والمعجم الوسيط (ش و ر - ٤٩٩).



وما استكمل شروط الإعلال في المصدر ولم تُعَلَّ واؤه فشادٌ لا يقاس عليه. وما أُعِلَّ مع افتقاد أحد هذه الشروط، كالمُعَلِّ مع فتح أو ضم ما قبل الواو، أو مع عدم وجود الألف بعدها فشادٌ أيضاً لا يقاس عليه على ما ذهب إليه الجمهور، خلافاً لما ذهب إليه ابن الحاجب من جواز الإعلال مع عدم وجود الألف باطرادٍ، ولما ذهب إليه ابن هشام والشيخ خالد من جوازه قليلاً.

والحق أن ما سُمع من الإعلال مع عدم وجود الألف نادرٌ، إذ لم يُسمع منه إلا لفظة واحدة في القرآن الكريم، وفيها مع ذلك توجيهان آخران يمكن أن تُحمل على أحدهما، وهي لفظة (قِيم) في قراءة (قِيَمًا) في آيَتِي النساء والمائدة الكريمتين، فيجوز أن يكون (قِيَمٌ) لغةً في (قِيَام). ويجوز أن يكون مصدراً أصله (قِيَام)، وحذفت ألفه تخفيفاً، كقولهم: (خِيَم) في (خِيَام).

ولو سلّمنا بجواز كونه مصدراً كـ الشَّبَعِ، وأصله (قَوْم)، فأُعِلَّ بقلب واوه ياءً؛ لمناسبة الكسرة قبلها، مع فقدان الألف بعدها، كان ذلك من باب الشادِّ قياساً، الفصيح استعمالاً. والله أعلم.



المسألة الخامسة

**اكتِنَافُ الكسرةِ والألفِ للواوِ الواقعةِ عيناَ لجمعِ صحيحِ اللامِ،
وهي في المفردِ شبيهةٌ بالمُعَلَّةِ**

إذا وقعت الواوُ عيناَ لجمعِ صحيحِ اللامِ^(١)، وهي في المفردِ شبيهةٌ بالمُعَلَّةِ^(٢) فإنها تُقَلَّبُ ياءً، بشرط: أن يكتنفها كسرةٌ وألفٌ^(٣)، فلا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، ولا يكون ما بعدها إلا ألفًا^(٤).

(١) اشتراطوا صحة اللام حتى لا يتوالى إعلانان في كلمة واحدة لو أُعَلَّتِ العينُ، فصِحَّه اللامِ تُقَوِّي إعلانَ العينِ.

- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٨/١٠)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٠٤/٤).

(٢) المعلة هي: التي دخلها الإعلان بالقلب، ولا يُشترط أن يليها في الجمع ألفٌ، نحو: دارٌ وديارٌ، وجيلةٌ وحيلٌ، وقيمةٌ وقِيمٌ. والشبيهة بالمعلة هي: الساكنة بعد فتح، ويُشترط أن يليها في الجمع ألفٌ، كما هو موضح في الدراسة.

(٣) اشتراطوا الألف هنا ولم يشترطوه في مُعَلِّ العين لأن الشبيه بالمُعَلِّ عينه ساكنةٌ ضعيفةٌ؛ ومن ثم احتاج إلى اشتراط الألف بعدها في الجمع؛ لتُقَوِّي تَسَلُّطَ الكسرةِ عليها؛ لقربها من الياء.

- ينظر: شرح الكافية الشافية (٢١١٢/٤، ٢١١٣)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٠٤/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٦٠/٤، ٣٦١)، والمقتضب (٢٦٩/١)، والأصول في النحو (٢٦٤/٣، ٢٦٥)، والمنصف (٣٤١/١-٣٤٩)، وشرح التصريف للثمانيني (٤٨٥، ٤٨٦)، وشرح الملوكي (٤٧٢-٤٧٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٧/١٠، ٨٨)، وشرح الكافية الشافية (٢١١٣/٤، ٢١١٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٧/٣، ١٣٨)، وأوضح المسالك (٣٨٦/٤)،

==



ومن أمثلة ذلك: سَوَطٌ وَسِيَاطٌ، وَحَوْضٌ وَحِيَاضٌ، وَرَوْضٌ وَرِيَاضٌ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ، وَالْأَصْلُ: سِوَاطٌ، وَحِوَاضٌ، وَرِوَاضٌ، وَثِوَابٌ. وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام، وهي في المفرد شبيهة بالمُعَلَّةِ (ساكنة)، وقبلها كسرةً وبعدها أَلْفٌ؛ فقلبت ياء .

وعللوا للقلب في الجمع بثلاث علل:

الأولى: ثَقُلَ الجمع، " فما يَعْرِضُ فيه أثقلُ مما يَعْرِضُ في الواحد" (١).

والثانية: ضعف الواو في المفرد؛ لسكونها وعدم تحصنها بالحركة؛ فأشبهت المعتلة في نحو: دَارٌ، وَحِيلَةٌ، وَقِيمَةٌ.

والثالثة: اكتناف الكسرة والألف للواو، وَيَسْتَوْجِبُ ذلك قلب الواو ياءً من أربع جهات: الأولى: أن الكسرة تَطْلُبُ الياءَ؛ لأن الكسرة بعض الياء. والثانية: أن الألف أيضا تَطْلُبُ الياءَ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو. والثالثة: أن الخروج من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف التي تُشْبِهُ الياءَ أَخَفُّ من الخروج من الكسرة إلى الواو ثم إلى الألف (٢). والرابعة: أن اجتماع الكسرة والواو والألف يُشْبِهُ اجتماعَ أحرفِ العلةِ الثلاثة؛ فلزم قلب أثقلها - وهو الواو - إلى ما يُجَانِسُ حركةَ ما قبلها، وهو الياء (٣).

==

والتصريح (٣٧٨/٢، ٣٧٩)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٠٣/٤ - ٣٠٥).

(١) ينظر: المنصف (٣٤١/١).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٧/١٠).

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٣٨/٣).



قال سيبويه: "...ومثل ذلك^(١): سَوَطٌ وَسِيَاطٌ، وَتَوْبٌ وَثِيَابٌ، وَرَوْضَةٌ وَرِيَاضٌ. لَمَّا كَانَتِ الْوَاوُ مِيْتَةً سَاكِنَةً^(٢) شَبَّهَهَا بِوَاوٍ يَقُولُ "؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ مِثْلَهَا، وَلِأَنَّهَا حَرْفُ الْإِعْتِلَالِ... وَصَارَتِ الْكَسْرَةُ بِمَنْزِلَةِ يَاءٍ قَبْلَهَا، وَعَمِلَتْ فِيهِ الْأَلْفُ لِشَبْهِهَا بِالْيَاءِ، كَمَا عَمِلَتْ يَاءٌ " يَوْجَلُ " فِي " يِيَجَلُ "..."^(٣).

وقال ابن جني: "فإن كانت في جمعٍ فَعَلٌ"، وبعدها أَلِفٌ فِعَالٌ " فُلبتُ، وإن كانت -كما ترى- عَيْنًا، وذلك نحو: تَوْبٌ وَثِيَابٌ، وَحَوْضٌ وَحِيَاضٌ، وَسَوَطٌ وَسِيَاطٌ. والأصل: ثَوَابٌ، وَحَوَاضٌ، وَسَوَاطٌ؛ فَفُلبتِ الْوَاوُ لثِقَلِ الْجَمْعِ، وَضَعْفِهَا فِي الْوَاحِدِ، وَوُقُوعِ الْكَسْرِ قَبْلَهَا، وَالْأَلْفِ الْمَشَابِهَةَ لِلْيَاءِ بَعْدَهَا، وَصَحَّةِ اللَّامِ"^(٤).

وشرحه الثمانيني قائلا: "قالوا: سَوَطٌ وَسِيَاطٌ، وَحَوْضٌ وَحِيَاضٌ، وَتَوْبٌ وَثِيَابٌ؛ لِأَنَّ سَكُونَ الْوَاوِ فِي الْوَاحِدِ إِعْلَالٌ لَهَا مِنْ حَيْثُ ضَعُفَتْ وَمَاتَتْ بِالسَّكُونِ، وَلِأَنَّ الْكَسْرَةَ قَبْلَهَا فِي الْجَمْعِ تَطْلُبُ الْيَاءَ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ قَبْلَ الْيَاءِ بَعْضُ الْيَاءِ، وَلِأَنَّ الْأَلْفَ بَعْدَهَا تَطْلُبُ الْيَاءَ؛ لِقُرْبِهَا مِنْهَا، وَلِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ مَصْدَرٍ مُعَلٍّ"^(٥)؛ فَلِأَجْلِ هَذَا أُعِلَّ بِالْقَلْبِ"^(٦).

(١) أي: مثل "حِيَالٌ"، و"قِيَامٌ" مما أُعِلَّتْ وَاوُهُ بِالْقَلْبِ يَاءً فِي الْمَصْدَرِ.

(٢) أي: فِي الْمَفْرَدِ.

(٣) الْكِتَابُ (٤/٣٦٠).

(٤) شَرْحُ الْمُلُوكِيِّ (٤٧٣). وَيَنْظُرُ: الْمَنْصَفُ (١/٣٤٢).

(٥) أي: إِنَّ هَذَا الْجَمْعَ الْمَعْلَى نَحْوُ "سِيَاطٌ، وَحِيَاضٌ" عَلَى وَزْنِ الْمَصْدَرِ الْمَعْلَى أَيْضًا،

نَحْوُ: صِيَامٌ، وَقِيَامٌ.

(٦) شَرْحُ التَّصْرِيفِ (٤٨٥).



**فإن فقدت الكسرة قبلها لم تُعَلِّ، كما في نحو: أَحَوَّضٌ، وَأَقْوَّاسٌ،
وَأَتْوَابٌ. جمع: حَوْضٍ، وَقَوَّسٍ، وَتَوَّابٍ.**

**وكذلك إن فقدت الألف بعدها لم تُعَلِّ، كما في نحو: كَوَزَةٌ، وَثَوْرَةٌ،
وَعَوْدَةٌ^(١). جمع: كُوزٍ، وَثَوْرٍ، وَعَوْدٌ.**

**وشذ: "ثِيْرَةٌ" في جمع "ثَوْرٍ"^(٢)، والقياس: "ثَوْرَةٌ"، بتصحيح الواو؛
لعدم وجود ألف بعدها.**

(١) العوْدُ (بفتح العين المهملة وسكون الواو): الجَمَلُ المُسِنَّ الذي فيه بقيَّةُ قُوَّةٍ.
ويُجمع على (عَوْدَةٌ)، ويقال في لغة: (عَيْدَةٌ) بقلب الواو ياء مع فقدان الألف بعدها،
قال الأزهري: "وهي قبيحة".

- تهذيب اللغة (ع و د - ١٢٥/٣)، واللسان (ع و د - ٣١٦٠/٤).

(٢) هذا الجمع فيه عدة أقوال:

قيل: شاذٌّ، لا يُقاس عليه. وهو رأي سيبويه وابن السراج.

وقيل: أُعِلَّ (ثِيْرَةٌ) جمع (ثَوْرٍ) وهو: الحيوان المعروف، ليفرقوا بينه وبين (ثَوْرَةٍ)
جمع (ثَوْرٍ) وهو: القطعة من الأقط، حيث لم يقولوا فيه إلا (ثَوْرَةٍ) بالتصحيح. وهو
رأي المبرد.

وقيل: أصله: "ثَوْرَةٌ" بسكون الواو، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، ثم
حُرِّكت بالفتح وأُفِّرَتْ على حالها. ونُسب للمبرد أيضاً.

وقيل: أصله (ثِيَارَةٌ) على وزن (فِعَالَةٌ) ثم قُصِرَ، أي: حُدِّفَت أَلْفُه. ونسبه ابن جني
لابن السراج.

وقيل: أُعِلَّ (ثِيْرَةٌ) حملاً على (ثِيْرَانٍ)؛ ليجري الجمع على سَنَنِ واحدٍ،
وأصل (ثِيْرَانٍ): (ثَوْرَانٍ)؛ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

- ينظر: الكتاب (٣٦٠/٤)، والمقتضب (٢٦٨/١)، والأصول في النحو (٣/٢٦٤)،
٢٦٥)، والمنصف (١/٣٤٥-٣٤٩)، والخصائص (١/١١٢، ١١٣)، وشرح

==



رأي وترجيح:

الجمع يُسْتَثْقَلُ فيه مالا يُسْتَثْقَلُ في المفرد؛ فإذا عرض له ما يزيده ثقلا كان التخلص منه مستحسنًا، ومن ذلك اكتناف الكسرة وألف الجمع للواو الساكنة، الضعيفة في المفرد، نحو "سيّاط، وحيّاض" جمعِي: سَوَاطٍ، وحوْضٍ؛ إذ إن اجتماع الكسرة والواو والألف يُشبهُ اجتماعَ أحرفِ العلةِ الثلاثة؛ فوجب قلب أثقلها - وهو الواو - إلى حرفٍ يُجانِسُ الكسرةَ التي قبلها، ويُقاربُ الألفَ التي بعدها، وهو الياء. وقوَّى من إعلالِ عينِ الجمعِ صحَّةَ لامِهِ، إذ لو كانت لامُهُ مُعَلَّةً لما أُعْلِتْ عينُهُ؛ لعدم جواز اجتماعِ إعلالين في كلمة واحدة على الأصح^(١).

==

الملوكي(٤٧٥، ٤٧٦)، وشرح المفصل لابن يعيش(٨٨/١)، والممنوع(٣٠٦)، وشرح التعريف بضروري التصريف(١٤٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣٠٥/٤).

(١) لا يجوز أن يجتمع إعلالان في كلمة واحدة - على الأصح - لما فيه من الإجحاف بها؛ ولهذا منعوا أن تُعَلَّ عينُ الكلمة إذا أُعْلِتْ لامُها، كما في: "جِوَاء" جمع "جَوِّ"، وأصلها: جِوَاؤٌ، لَمَّا قلبت الواو الثانية (لام الكلمة) همزةً لتطرفا حقيقيا إثر ألف زائدة، امتنع قلب الواو الأولى (عين الكلمة) ياءً. وكما في: "هُوَي، وحيًا" مصدرِي الفعلين: هَوِي، وحيي، وأصل المصدرين: هَوِيٌّ، وحييٌّ، لَمَّا قلبت الياء المتطرفة (لام الكلمة) فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، صَحَّت الواو (عين الكلمة الأولى) والياء (عين الكلمة الثانية)، وامتنع إعلالهما.

وعلة امتناع إعلال العين في الجميع: عدم جواز اجتماعِ إعلالين في كلمة واحدة. وكانت لام الكلمة أولى بالإعلال لأنها طَرَفٌ والطَّرْفُ محلُّ التغييرِ.



وما سُمِعَ من إعلال هذه الواو مع عدم وجود الألف بعدها في " ثِيْرَة " فشاذاً لا يُقاس عليه، وفيه أقوال أخرى، أرجحها: أنهم أَعْلَوْا (ثِيْرَة) جمع (ثَوْر) وهو: الحيوان المعروف، ليفرقوا بينه وبين (ثَوْرَة) جمع (ثَوْر) وهو: القطعة من الأقط، حيث لم يقولوا فيه إلا (ثَوْرَة) بالتصحيح.



المسألة السادسة

اكتِنافُ ساكنينِ حرفِ علةٍ

إذا اكتنَفَ ساكنانِ عَيْنَ الكلمةِ في اسمٍ أو فعلٍ غيرِ ثلاثيينِ، وكانت حرفِ علةٍ (واوًا أو ياءً)، وجبَ بقاؤها مُصَحَّحَةً، وامتنَعَ إعلانُها؛ لأنَّ اكتِنافَ الساكنينِ يُوجبُ التصحيحَ في الاسمِ والفعلِ؛ إذ إنها لو اعتلتْ لُقلِبَتْ ألفًا، فيجتمعُ ساكنانِ أو أكثر؛ فيلزمُ حذفُ أحدها؛ فيزولُ بناءُ الكلمةِ، ويلتبسُ بغيره.

وليس الاكتِنافُ هنا شرطًا للتصحيحِ، بل هو أبلغُ فيه، فهناك كلماتٌ صَحَّتْ عَيْنُهَا لسكونِ ما قبلها فقط، مثل: بايَحَ، وسايَرَ، وعَاوَنَ، بزِنَةِ (فَاعِلٍ). وتَعَاوَنَ، وتَجَاوَرَ، بزِنَةِ (تَفَاعَلٍ)^(١). وَعَوَّقَ، وَبَيَّنَّ، بزِنَةِ (فَعَّلٍ). وَحُوِّلَ، وَعَوَّرَ، بزِنَةِ (فَعَّلٍ). وَجَدَاوَلَ، وَقَسَاوَرَ، بزِنَةِ (فَعَالِلٍ). وَأَبْيَنَاءَ، وَأَهْوَنَاءَ، بزِنَةِ (أَفْعَلَاءٍ). وَهناك كلماتٌ أُخْرَى صَحَّتْ عَيْنُهَا لسكونِ ما بعدها فقط، مثل: قَوُولٌ، وَبَيُوعٌ، بزِنَةِ (فُعُولٍ). وَشَيُوخٌ، وَحُوُولٌ، وَسُوُوقٌ،

(١) قال ابن جني: "يقول: "اغْتَوَّنُوا، وَاجْتَوَّرُوا" في أنهما صَحَّحَا؛ لأنهما بمعنى ما لا بد من تصحيحه، وهو "تَعَاوَنُوا، وَتَجَاوَرُوا" بمنزلة "حَوْلَ، وَعَوَّرَ"، ألا ترى أن قبل الواو في "تَعَاوَنُوا، وَتَجَاوَرَا" ألفًا، فلو قُلِبَتْ الواو ألفًا لالتقى ساكنان؛ فحذفت إحداهما، فصار اللفظُ "تَعَانُوا، وَتَجَارُوا"، وزال بناء "تَفَاعَلُوا؛ فَتَرِكَ ذَلِكَ لَذَلِكَ".
- المنصف (١/٢٦٠، ٢٦١). وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٧٤، ٧٥)، والتسهيل (٣١٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٢٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٣١٦).



بزنة (فُعول)، وجَوَاب، ونَوَار، بزنة (فَعَال)، وخِوَان، وخِيَار، وعِيَان، بزنة (فِعَال)، وهَيَام، بزنة (فَعَال)، وطَوِيل، بزنة (فَعِيل).

وأما ما صحت عينه لاكتشاف ساكنين لها فمثاله في الفعل:
اسْوَادَ، واعْوَارَ، وابْيَاضَ، بزنة (أفَعَال).

ومثاله في الاسم: صَوَام، وقَوَام، بزنة (فَعَال). وحُوَال، وعُوَار، بزنة (فُعَال). ومِقُول، ومِعْوَان، ومِسْوَاك، ومِشْوَار، ومِخْيَاط، ومِشْيَاط، بزنة (مِفَعَال)، وتَقُول، وتَجْوَال، وتَسْيَار، بزنة (تَفَعَال). وأَحْوَال، وأفْوَاج، وأفْقُول، وأمِّيَال، وأعْيَان، بزنة (أفَعَال). وإِرْوَاء، بزنة (إفَعَال)، وطَاوُوس، وناوُوس، بزنة (فَاعُول)^(١).

ففي كل هذه الكلمات وقعت الواو بين ساكنين، واجتمعت في أكثرها إلى جانب الاكتشاف علة أخرى أو أكثر قَوَّت بقاء عينها مصححةً، ومنها:

أولاً: دفع اللبس:

ففي "صَوَام، وقَوَام"، و"حُوَال، وعُوَار" لو أُعِلَّت لقلبَت ألفًا، فتصير: صَوَام، وقَوَام، و"حُوَال، وعُوَار"؛ فيجتمع ثلاثة سواكن (الواو الأولى والألف المنقلبة عن الواو الثانية [عين الكلمة] والألف الزائدة) وهذا

(١) تنظر هذه الأوزان وأمثلتها في: المنصف (٢٦٠/١، ٢٦١، ٣١٤، ٣١٥)، والمفصل (٣٨١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨٨-٩٠)، والممتع الكبير (٣٠٨)، وأوضح المسالك (٤/٤٠٢، ٤٠٣)، والمقاصد الشافية (٩/٣٢٣، ٣٢٤)، وشرح ابن عقيل (٤/٥٢٥-٥٢٧)، والتصريح (٢/٣٩٣، ٣٩٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٣٢٠-٣٢٢).



محالٌّ، ويحتاج لتستقيم الكلمة إلى حذف ساكنين، فيزول البناء، ويلتبس بغيره^(١).

ومثلها " طأووس، وناووس " حيث امتنع إعلال العين (الواو المتحركة) فيهما لسكون ما قبلها وما بعدها، فلو قُلبت هي الأخرى ألقاً لالتقى ثلاثة سواكن، فيقال: " طأأوس، ونأأوس " وهذا محال، ويحتاج لتستقيم الكلمة إلى حذف ساكنين، فيزول البناء، ويلتبس بغيره.

وفي " مقوال، ومعوان، ومسواك، ومشوار، ومخياط، ومشياط، ونحوها، لو أُعلت العين نُقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قُلبت ألقاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فتصير: " مقال، ومعان، ومساك، ومشار، ومخاط، ومشاط " بألفين، فتُحذف إحداهما وجوبا؛ لالتقاء الساكنين، فتصير: مقال، ومعان، ومساك، ومشار، ومخاط، ومشاط. وحينئذ يحدث اللبس، فلا يُعلم هل هما " مفعال " أو " مفعّل "، وذلك لأن " مقول، ومعون، ومسوك، ومشور، ومخيط، ومشيط " تُعلّ الإعلال نفسه، فيقال فيها أيضا: مقال، ومعان، ومخال، ومساك، ومشار، ومخاط، ومشاط^(٢).

وفي " تقوال، وتجال، وتسيار، ونحوها لو أُعلت العين نُقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قُلبت ألقاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فتصير: " تقال، وتجال، وتसार "، بألفين، فتُحذف إحداهما وجوبا؛

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٨/١٠، ٨٩).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٢٣/٣)، وأوضح المسالك (٤٠٣/٤)،

والتصريح (٣٩٤/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٢٢/٤).



لالتقاء الساكنين، فتصير: "تَقَال، وَتَجَال، وَتَسَار"، فيحصل اللبس، ويزول البناء، حيث تشبّه ببناء ما لم يُسمَّ فاعله من مضارع: قال، وجال، وسار^(١).

وفي "أحوال، وأفواج، وأقوال، وأميال، وأعيان"، لو أُعِلَّت العينُ نُقِلَتْ حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قَلِبَتْ أَلْفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فتصير: "أَحَال، وَأَفَاج، أَقَالَ، وَأَمَالَ، وَأَعَانَ، بِالْفَيْن، فَتُحَدَفُ إحداهما وجوبا؛ لالتقاء الساكنين، فتصير: "أَحَال، وَأَفَاج، أَقَالَ، وَأَمَالَ، وَأَعَانَ، فيحصل اللبس في صورة الفعل، ويزول البناء، حيث تشبّه ببناء "أَفْعَل" مثل "أَقَام، وَأَهَانَ".

وفي "أسود، وأعوّار، وأبياض" وبإبها، لو أُعِلَّت لِأُعِلَّت بنقل حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها؛ فَتُحَدَفُ همزة الوصل، وتُقَلَّبُ الواو أَلْفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فيلزم حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فتصير: سَادَّ، وَعَارَّ، وَبَاضَّ، فيحصل الالتباس في صورة الفعل؛ لأنه لم يُدَرَّ هل هو "أَفْعَالٌ" أو "أَفْعَلٌ"، وذلك لأننا لو فعلنا بـ "أَسْوَدَّ، وَأَعَوَّرَ، وَأَبْيَضَّ" مثل ما فعلنا بـ "أَسْوَدَّ، وَأَعَوَّرَ، وَأَبْيَضَّ" لصارت أيضا إلى "سَادَّ، وَعَارَّ، وَبَاضَّ"؛ ولهذا صحت عين هذه الأفعال المزيدة وأمثالها، وصحت أيضا حملاً على غير المزيد "سَوَدَّ، وَعَوَّرَ، وَبَيَضَّ"، وتنبهنا على

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/١٢٣، ١٢٥). ويبقى فارق واحد بينهما، وهو ضم التاء فيما لم يُسمَّ فاعله.



أن غير المزيد "سَوْدَ، وَعَوَرَ، وَبَيَضَ " في معنى المزيد" اسْوَدَّ، وَاَعْوَرَ، وَاَبْيَضَ" (١).

قال ركن الدين الاسترياذي: "قوله: "وَصَحَّ تَقْوَال، وَتَسْيَار...إلى آخره" أي: وصح الواو في تَقْوَال، وَتَسْيَار، لدفع اللبس بصورة الفعل؛ لأنه لو أعل لنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما فانقلبا ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين فصار: تَقَالَ وَتَسَار، فيحصل الاشتباه ببناء ما لم يُسَمَّ فاعله من مضارع " قال " و" سار". وصح الواو والياء أيضا في " مَقْوَال وَمَخْيَاط "، لدفع اللبس؛ لأنهما لو أُعِلَّا لقليل: مَقَالَ وَمَخَاط، وحينئذ لم يُعَلَمَ أنهما " مَفْعَال " أو " مَفْعَل "؛ لإعلال " مَقَوْل، وَمَخْيِط " على " مَقَالَ، وَمَخَاط " أيضا، ولأن المَقْوَالَ والمَخْيَاطَ ليسا على مثال الفعل؛ لمفارقتة له بالألف التي بعد العين؛ ولأنه قد اكتنف حرف العلة ساكنان، واكتناف الساكنين في الفعل يوجب التصحيح في الفعل، نحو اسْوَدَّ، ففي الاسم أجدُر....." (٢).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٧٤، ٧٥)، والممتع الكبير (٣٠٦، ٣١٢، ٣١٤)، والتسهيل (٣١٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٢٧، ٢١٣٩)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/١٢٣، ١٢٤)، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترياذي (٢/٧٦٣)، وارتشاف الضرب (١/٣٠٦).
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٢/٧٦٣، ٧٦٤).



ثانياً: عدم موافقة الفعل^(١):

في "مَقُول، وَمِعْوَان، وَمِسْوَاك، وَمَخِيَّاط، وَمَشِيَّاط، وَتَقْوَال، وَتَجْوَال، وَتَسْيَارٌ" وأمثالها من الأسماء المزيدة، حيث إنها ليست على مثال الفعل؛ لمفارقته له بزيادةٍ ليست فيه، وهي الألف التي بعد العين^(٢).

قال أبو الفداء: "لا يقال: قالوا: "مِقُولٌ وَمِخِيَّاطٌ" بغير إعلال، والقياس إعلاله، فيقال: "مِقَالٌ وَمِخَاطٌ"؛ لأنه على مثال الفعل، وقد فارقه بزيادة لا تكون في الفعل فهو مثل "مَقَامٌ"، فالجواب: أنه منقوصٌ من "مَقْوَال، وَمِخِيَّاطٌ"، فكما لم يُعَلَّ الأصل؛ لمفارقته وزن الفعل بزيادة الألف؛ ولأن حرف العلة قد اكتنفه الساكن، فكذلك لم يُعَلَّ الفرع"^(٣).

ثالثاً: الحمل على المفرد:

في "أَقْوَال، وَأَحْوَال، وَأَمِيَال، وَأَعْيَان" وأمثالها، من الجموع التي على وزن "أَفْعَالٌ"، وصَحَّتْ عَلَيْهَا (الواو أو الياء) لاكتناف ساكنين لها؛ ولأنها لو أُعِلَّتْ لُقِلِبَتْ أَلْفًا بعد نقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها؛ فيجتمع ساكنان؛ فيحذف أحدهما، فتصير: "أَقَالٌ، وَأَحَالٌ، وَأَمَالٌ، وَأَعَانٌ"،

(١) في عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات. ينظر: الممتع الكبير (٣١٢)، والكناش (٢٧١/٢، ٢٧٢).

(٢) ينظر: المفصل (٣٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٩٠-٤٦٥)، والممتع الكبير (٣١٤)، وشرح الكافية الشافية (٢١٤١/٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٢٣/٣، ١٢٥)، وارتشاف الضرب (٣٠٦/١).

(٣) الكناش (٢٧٢/٢).



فيزول بناء الكلمة. وصَحَّت أيضا حملاً على المفرد: قَوْل، وَحَوْل، وَمَيْل، وَعَيْن، حيث إنها صَحَّت فيه، ولم تُعَلَّ^(١).

قال ابن جنبي: "اعلم أن هذه الأمثلة تنقسم على ثلاثة أضرب: منها ما صح لسكون ما قبله، نحو: "حَوْل، وأهُوناء". ومنها ما صح لسكون ما بعده، نحو: قُؤُول، وشُيُوخ، ونُؤَار، وطُويل، وطُوال، وخِوان". ومنها ما صح لسكون ما قبله وما بعده، وهو أبلغ في معناه، نحو: "صَوَام، وقَوَام، وأمَيَال، وأقْوَال" وما أشبه ذلك. فلو أسكنت هذه الحروف لالتقى ساكنان؛ فوجب الحذف أو الحركة، وزال المثال، فترك ذلك لذلك"^(٢).

وقال ابن عصفور: "فإن سَكَنَ ما قبله أو ما بعده، أو ما قبله وما بعده، صَحَّ إِلَّا ما يُسْتثنى بعد. وذلك نحو: خِوان، وصِوان، وقَوَام، وحَوْل، ومِقْوَال، ومِشْوَار، والتَّجْوَال، وأقْوَال، وأدْوَاء... وإِنَّمَا صَحَّت العين في مثل هذه الأسماء؛ لأنها لو قُلبت ألقاً لالتقى ساكنان، فتُحذف الألف، فكان ذلك تغييراً كثيراً، وكان مؤدباً في بعض المواضع إلى الإلباس؛ ألا ترى أنك لو أعلت "قَوُولاً" فقلبت واوه ألقاً، ثم حذفتها، لصار اللفظ "قَوْلًا" على وزن "فَعْل"، ولم يُعَلَم: هل هو "فَعُول" في الأصل؟ وأيضاً فإنه ليس لها ما يُوجبُ إعلالها، إذ ليست على وزن الفعل ولا جاريةً عليه"^(٣).

وعلى ابن يعيش للتصحيح وعدم الإعلال في بعض صيغ الأسماء المزيدة التي ذكرها الزمخشري، فقال: "لما كانت هذه الأسماء معتلة

(١) ينظر: الممتع الكبير (٣٠٦)

(٢) المنصف (٣١٥/١).

(٣) الممتع الكبير (٣١٨).



العَيْنَاتِ، وهي صفاتٌ مشتقةٌ من الأفعال، والأفعال بابها التغيير والإعلال، فكأنه وُجد في هذه الأسماء سببُ الإعلالِ، إلا أنه تَخَلَّفَ إعلاؤها، فثَبَّتْهُ على المانع، وهو سكونُ ما قبلها، أو ما بعدها. فلو أسكنت هذه الحروف لالتقى ساكنان، وكان يجب الحذفُ أو الحركةُ، فكان يزول البناء. وجملة الأمر أنها على ثلاثة أضرب: منها ما صَحَّ لسكون ما قبله، نحو: "حَوْلٌ"، ومقاومٌ، و"معايشٌ"، و"أببناءً". ومنها ما صَحَّ لسكون ما بعده، نحو: "عُورٌ"، و"شيوخٌ"، و"هيامٌ"، و"خيارٌ". ومنها ما صَحَّ لسكون ما قبله وما بعده، نحو: "عُورٌ"، و"مشوارٌ"، و"تَقْوَالٌ"، وهو أبلغُ في منع الإعلال، مع أن هذه الأسماء لم تكن على أبنية الأفعال، وإنما يُعَلُّ ما كان على زنة الفعل، فصَحَّتْ هذه الأسماء لعدم شَبَّهها بالأفعال، إذ لم تكن على زنتها، ولا جاريةً عليها، فـ "حَوْلٌ" المانع فيه ما قبله من الساكن، يقال: "رجلٌ حَوْلٌ قَلْبٌ" إذا كان ذا حُنْكَةٍ مُجَرَّبًا... مع أنه ليس على زنة الفعل كـ"بابٍ"، و"دارٍ". و"عُورٌ" المانع لإعتلاله اكتنافُ الساكنين بحرف العلة، فلو قُلِبَتْ ألقاً لاجتمع ثلاثُ سواكِنَ، وذلك بمكانٍ من الإحالة... ومِشْوَارٌ: مما صَحَّ لسكون ما قبل حرف العلة وما بعده.....^(١).

رأي وترجيح:

إذا كانت عينُ بعضِ الأسماءِ والأفعالِ غيرِ الثلاثيةِ تَصَحُّ؛ لسكون ما قبلها فقط، أو لسكون ما بعدها فقط، فإن صَحَّتْها لاكتناف ساكنين لها أَجْدَرُ وَأَبْلَغُ؛ إذ قد يترتب على إعلاها التقاء ساكنين، أو ثلاثة؛ فيثقل ذلك

(١) شرح المفصل (١٠/٨٨-٩٠).



جدا؛ ومن ثم يلزم حذف بعض أحرف الكلمة؛ فيزول بناؤها، ويلتبس بغيره من الأبنية.

فالاعتكاف هنا **علةٌ تصحيحٌ**، كما كان **علةً اعتلالٍ** بالقلب، أو بالحذف.



المبحث الخامس الإعلال بالحذف

وفيه مسألة واحدة:

- اكتنافُ الياءِ والكسرةِ للواوِ في مضارعِ الفعلين: المثالِ، واللفيفِ المفروقِ.



اكتِنافُ الياءِ والكسرةِ للواوِ في مضارعِ الفعلين: المثالِ، واللفيفِ

المفروقِ

يَطْرُدُ حَذْفُ فاءِ الفعلِ المضارعِ إذا اِكتَنَفَها ياءٌ مَفْتُوحَةٌ وكسرةٌ أصليَّةٌ (ظاهرةٌ، أو مقدرةٌ) على عينه. وكان ماضيه مثالاً، واوِيَّ الفاءِ، ثلاثيًّا، مجردًا، مَفْتُوحِ العينِ (في الأكثرِ) أو مكسورها (في الأقلِ)، خلافاً لمن قصره على مَفْتُوحِ العينِ، كما سيأتي.

ومن أمثلة ما اكتنف فاءه ياءً وكسرةً ظاهرةً، وهو مفتوح العين في الماضي: وَعَدَ يَعِدُ، ووزنَ يَزِنُ، ووردَ يَرِدُ، ووجِبَ يَجِبُ، ووَصَلَ يَصِلُ، ووَعِظَ يَعْظُ، وولَدَ يَلِدُ، وأصلها: يُوْعِدُ، ويُوَزِنُ، ويُوْرِدُ، ويُوْجِبُ، ويُوْصِلُ، ويُوْعِظُ، ويُوْلِدُ.

ومن أمثلة ما اكتنف فاءه ياءً وكسرةً ظاهرةً، وهو مكسور العين في الماضي: وَرَثَ يَرِثُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَجَدَ يَجِدُ، ووَرَعَ يَرِعُ، ووَرِكَ يَرِكُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَعَرَ يَعِرُ، ووَمِقَ يَمِقُ، وأصلها: يُوْرِثُ، ويُوْثِقُ، ويُوْجِدُ، ويُوْرِعُ، ويُوْرِكُ، ويُوْرِمُ، ويُوْعِرُ، ويُوْمِقُ^(١).

ومن أمثلة ما اكتنف فاءه ياءً وكسرةً مقدرةً وهو مفتوح العين في الماضي: وَهَبَ يَهَبُ، ووَضَعَ يَضَعُ، ووَقَعَ يَقَعُ. وأصلها: يُوْهَبُ، ويُوْضَعُ، ويُوْقَعُ (بكسر عين الفعل)، لكنه لما كانت عين الأول هاء، ولام الثاني والثالث عينا، وهما من أحرف الحلق وجب قلب كسرة عين الفعل

(١) تنظر هذه الأمثلة في: الكتاب (٥٤/٤)، والمنصف (٢٠٧/١)، وأمالي ابن الشجري (١٥٦/٢)، والممتع الكبير (٢٨٤، ٢٨٥).



فتحة؛ فصارت: يَوْهَبُ، وَيَوْضَعُ، وَيَوْفَعُ (بفتح عين الفعل) فتحة عارضاً^(١)، ثم حُذفتْ فاءُ الفعل؛ لأن الكسرة في حكم المنطوق بها، فصارت: يَهَبُ، وَيَضَعُ، وَيَفَعُ^(٢).

ومن أمثلة ما اكتنف فاءه ياءً وكسرةً مقدرةً وهو مكسور

العين في الماضي: وَسِعَ يَسَعُ، وَوَطِئَ يَطِئُ، وَأَصْلُهَا: يَوْسَعُ، وَيَوْطِئُ (بكسر عين الفعل)، لكنه لما كانت لام الأول عينا، ولام الثاني همزة، وهما من أحرف الحلق وجب قلب كسرة عين الفعل فتحة؛ فصارتا: يَوْسَعُ، وَيَوْطِئُ (بفتح عين الفعل) ثم حُذفتْ فاءُ الفعل؛ لأن الكسرة في حكم المنطوق بها، والفتحة عارضة غير معتد بها، فصارتا: يَسَعُ، وَيَطِئُ^(٣).

(١) حُكِمَ بأصالة الكسرة وعروض الفتحة في هذه الأفعال وأمثالها؛ لأن ماضيها مفتوح العين؛ فقياس مضارعها أن يكون مكسور العين.

(٢) ينظر: شرح الملوكي (٣٣٧)، والممتع الكبير (٤٣٦/٢)، والتسهيل (٣١٣)، وشرح الكافية الشافية (٢١٦٣/٤)، وإيجاز التعريف (١٥٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٤١/٤)، وحذف الحرف (٣١٩).

(٣) ينظر: الكتاب (٥٥/٤)، والمنصف (٢٠٧/١)، والممتع الكبير (٢٨٥)، وشرح الملوكي (٣٣٧، ٣٣٨)، وشرح الكافية الشافية (٢١٦٣/٤)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٩١/٣)، والكناش (٢٥١/٢، ٢٥٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٤١/٤).

وجعل الصبان " يَسَعُ، وَيَطِئُ " من مفتوح العين في المضارع مثل " وَجَلَّ يَوْجَلُّ "، وجعل حذف الواو هنا جائزاً. والصواب أن " يَسَعُ، وَيَطِئُ " من باب " فَعَلَ يَفْعَلُ " مكسور العين في الماضي والمضارع، وفتحة عين مضارعه عارضة.

- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣٤٠/٤).



هذا، وما ورد من مكسور العين في الماضي والمضارع (فِعْلٌ يَفْعَلُ) فقليلٌ، محفوظٌ، لا يقاس عليه؛ لأن (فَعِلَ) قياسٌ مضارعه (يَفْعَلُ) بفتح العين، فالأصل في عين المضارع أن تكون مخالفة لعين الماضي كَعَلِمَ يَعْلَمُ، وشَرِبَ يَشْرَبُ^(١).

ويبدوا لي أن هذا هو ما جعل المازني^(٢) وابن جني^(٣) وكثيرا من المتأخرين^(٤) يقصرون حذف الواو على مفتوح العين في الماضي مكسور العين في المضارع (فَعِلَ يَفْعَلُ) ويغفلون مفتوح العين في الماضي.

(١) ينظر: الكتاب (٥٤/٤)، وأمالي ابن الشجري (١٥٦/٢)، والممتع الكبير (٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠)، والتخمير (٣٧٧/٤)، وارتشاف الضرب (٢٣٩/١).

(٢) قال: "اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوا، وكان فعلا، وكان على (فَعِلَ)، فإنه يلزم (يَفْعَلُ)، ويحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي فاء. ويكون المصدر على (فَعِلَ) محذوف الفاء، وتلقى حركة الفاء على العين فتصير العين مكسورة. وذلك قولك: وَعَدَ، وَوَزَنَ، وَتَبَّ، تقول في (يَفْعَلُ) منه: يَعِدُ، وَيَزِنُ، وَيَتَّبُ، وَعِدَّةٌ، وَزِنَةٌ، وَتِبَّةٌ. وكان الأصل فيه: يُوْعِدُ، وَيُوْزِنُ، وَيُوْعِدُ، ووَزِنَةٌ، ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة؛ فحذفوها استخفافا...".

- المنصف (١٨٤/١).

(٣) قال: "متى كانت الواو فاء الفعل، وكان ماضيه على (فَعِلَ)، ومضارعه على (يَفْعَلُ) ففاؤه التي هي واو محذوفة؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك قولك: وَعَدَ، وَوَزَنَ، وَوَرَدَ، ثم تقول: يَعِدُ، وَيَزِنُ، وَيَرِدُ، وأصله: يُوْعِدُ، وَيُوْزِنُ، وَيُوْرِدُ، فحذفت الواو لما ذكرنا...".

- شرح الملوكي (٣٣٣). وينظر: المنصف (١٨٤/١، ١٨٥).

(٤) من هؤلاء: ابن الحاجب، والرضي، وابن هشام، والشيخ خالد الأزهرى.

==



والصواب ما ذكرته من أنها تحذف من المضارع الذي على بناء (يَفْعَلُ)، سواء أكان ماضيه مفتوح العين أو مكسورها، كما ذكرت في مطع المسألة، فالمُعَوَّل عليه هو ووقوع الواو بين ياء وكسرة في المضارع، وإن كان ما ورد من مفتوح العين أكثر.

وهذا ما نص عليه سيبويه^(١) فقد ذكر بعض الأفعال التي حذفت وأؤها وهي مكسورة العين في الماضي، ومنها: " وَرِمَ يَرِمُ، وَوَرَعَ يَرَعُ، وَوَعَرَ يَعْرُ، وذكر أنها تشارك " يَعِدُ " في حذف الواو؛ لثقلها بين الياء المفتوحة والكسرة.

ونص المبرد^(٢) على كون المضارع على (يَفْعَلُ)، ولم يشترط فتحاً ولا كسراً لماضيه.

ونص الزمخشري^(٣) صراحةً على سقوط الواو من مضارع (فَعَلَ) و(فَعِلَ) على السواء، فقال: " الواو تَثْبُتُ صَحِيحَةً، وَتَسْقُطُ وَتُقَلَّبُ، فثبأتها على الصحة في نحو: وَعَدَ، وَوَدَّ، وَالْوَعْدُ، وَالْوَلْدَةُ^(٤). وسقوطها فيما عينه مكسورةً من مضارع (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) لفظاً أو تقديراً، فاللفظ في " يَعِدُ " و

==

- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٧/٣)، وأوضح المسالك (٤٠٦/٤)، والتصريح (٣٩٦/٢).

(١) ينظر: الكتاب (٥٥/٤).

(٢) ينظر: المقتضب (٢٢٦/١، ٢٢٧)، (١٢٧/٢).

(٣) وُلْدَةٌ، وَوَعْدَةٌ، وَوَزْنَةٌ " أسماء على وزن " فَعْلَةٌ " ليس مراداً بها المصادر.

- ينظر: المنصف (١٩٦/١، ١٩٧).



يَمِقُّ"، والتقدير في "يَضَعُ" و"يَسَعُ"؛ لأن الأصل فيهما الكسر، والفتح لحرف الحلق...^(١).

ووافقه الخوارزمي^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن الحاجب^(٤) في شروحهم للمفصل.

وصرح ابن مالك بأن الحذف من مكسور العين في الماضي كالحذف من مفتوحها، فقال: "ويعاملُ بذلك أيضا ما كُسِرَتْ عَيْنُ ماضيه ومضارعُه لفظًا كيرثُ، أو تقديرًا كيسعُ، فإن أصله وأصل "يهبُ": يسعُ ويهبُ، بالكسر، ففتحت عيناهما لأجل حرف الحلق. فلولا أصالهُ الكسر لم يحذف الواو كما لم يحذف في "يؤجل" ونحوه"^(٥).

وصرح بذلك السيوطي أيضا، فقال: "ومن المطرِدِ حذف الواوِ من مضارعِ ثلاثي، فإؤه واو؛ استثناءً لوقوعها في فعلٍ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ ظاهرةٍ كيعدُّ، أو مقدرةٍ كيقعُ ويسعُ... وسواءً أكان الماضي على (فعل) ك وعدَّ، أو (فعل) ك ومق"^(٦).

(١) المفصل (٣٧٥).

(٢) ينظر: التخمير (٣٧٧/٤).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/١٠).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤١٩/٢).

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢١٦٣/٤).

(٦) همع الهوامع (٤٢١/٣).



ورد الشيخ يس على ابن هشام قائلاً^(١): " قوله: " مفتوح العين " فيه نظر؛ فإن نحو " يَرِثُ " تُحْدَفُ واؤه وليس مفتوح العين، بل مكسورها فليُتَأَمَّلْ " ^(٢).

وأكد ذلك من المحدثين العلامة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، حيث قال في حديثه عن أحكام الفعل المثال: " أما اليائي فمثل السالم لا يُحْدَفُ منه شيءٌ، ولا يُعَلُّ بأي نوع من أنواع الإعلال. وأما الواويُّ فتُحْدَفُ واؤه من المضارع والأمر وجوباً، بشرطين: الأول: أن يكون الماضي ثلاثياً مجرداً، نحو: وَصَلَ، وَوَرِثَ. الثاني: أن تكون عين المضارع مكسورة، سواء أكانت عين الماضي مكسورة أيضاً، نحو: وَرِثَ يَرِثُ، وَوَثِقَ يَثِقُ، وَوَفَّقَ يَفِيقُ، وَوَعَمَ يَعْمُ ، أم كانت عين الماضي مفتوحة، نحو: وَصَلَ يَصِلُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَوَجَبَ يَجِبُ، وَوَصَفَ يَصِفُ... " ^(٣).

وتُحْدَفُ الواو أيضاً من مضارع الليف المفروق، نحو: وَعَى يَعِي، وَوَفَى يَفِي، وَوَقَى يَقِي، وَأصلها: يُوْعِي، يُوْفِي، يُوْقِي ^(٤).

(١) جاء في أوضح المسالك (٤/٤٠٦): " وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً، واويّ الفاء، مفتوح العين فإن فاءه تُحْدَفُ من أمثلة المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على (فَعْلَة)... ".

(٢) ينظر: حاشية يس على التصريح (٢/٣٩٦).

(٣) دروس التصريف (١٥٨).

(٤) ينظر: حذف الحرف (٣٢٣).



ولا تُحذف من مضارع المثال يائي الفاء، نحو: يَنْعَ يَنْعُ. وُسْمَع
من ذلك لفظتان شاذتان حكاهما سيبويه، وهما: يَسْرَ البعيرُ يَسِرُ^(١)، وَيَسَسُ
يَسَسُ (في لغة)، وأصلهما: ييسِرُ، وييسِسُ^(٢).

ولا تُحذف إذا فقد أحد المتنفين لها، أو ضبطه المُشترط^(٣)، فلا
تُحذف مما ضُمَّت فيه الياء من مضارع غير الثلاثي، نحو: أُوْعَدُ يُوعِدُ،
وَأُوْرَدُ يُورِدُ، وَأُوْقَعُ يُوقِعُ. ولا مما لم يلِ فاءه كسرةً، نحو: "وَجْهٌ يُوجِّهُ،
وَوَضُوٌ يُوَضُّوُ، وَوَضِعٌ يُوَضِّعُ، وَوَجَلٌ يُوجِّلُ، وَوَجَلٌ يُوَحِّلُ"؛ لأنها في "
يُوْعِدُ، وَيُوْرِدُ، وَيُوْقِعُ، وَيُوْجِّهُ، وَيُوْضُّوُ، وَيُوْضِّعُ" وقعت بين أجنبي
ومجانس^(٤)، ووجود المجانيس يُقوِّيها؛ فثبت، وفي "يُوْجِّلُ" "يُوَحِّلُ" وقعت
بين مستثقلٍ ومستخفٍّ^(٥)؛ فَحَفَّ ثبوْتُها.

(١) يَسْرَ الإنسانُ والفرسُ يَسِرُ يَسِرًا: لأنَّ وانقاد.

- اللسان (ي سر - ٦/٤٩٥٧).

(٢) ينظر: الكتاب (٤/٥٤)، والأصول في النحو (٣/٢٧٧)، والمنصف (١/١٩٥، ١٩٦،
٢٠٨)، وشرح الملوكي (٣٣٥، ٣٣٦) وإيجاز التعريف (١٥٤)، وشرح شافية ابن
الحاجب للرضي (٣/٨٨، ٩١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦/١٦٣٤)، وهمع
الهوامع (٣/٤٢٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٣٤١).

(٣) ينظر: الكتاب (٤/٥٣)، والمقتضب (١/٢٢٧)، (٢/١٢٧)، والمنصف (١/٢٠١-
٢٠٣، ٢٠٩)، والمفصل (٣٧٥)، والتسهيل (٣١٣)، وشرح الملوكي (٣٣٣، ٣٣٤،
٣٣٧)، وإيجاز التعريف (١٥٣)، وارتشاف الضرب (١/٢٣٩)، والتصريح (٢/٣٩٦)،
وهمع الهوامع (٣/٤٢١، ٤٢٢)، وحذف الحرف (٣٢٦، ٣٢٧).

(٤) في "يُوْعِدُ، وَيُوْرِدُ، وَيُوْقِعُ" الأجنبي هو الكسرة بعد الواو، والمجانس هو الضمة
قبلها، وفي "يُوْجِّهُ، وَيُوْضُّوُ" الأجنبي هو الياء المفتوحة، والمجانس هو الضمة.
(٥) المستثقل هو الياء المفتوحة قبل الواو، والمستخف هو الفتحة الأصلية بعدها.



وَشَذُّ تَوَالِهِمْ: " وَجَدَ يَجِدُ " فِي لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ، وَأَصْلُهُ: يَوْجِدُ (بِضْمِ الْجِيمِ)، عَلَى مِثَالِ " يَنْصُرُ "، لَكُنْهُمْ حَذَفُوا الْوَاوَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ ضَمِّ مَا بَعْدَهَا شَذْوِذَا^(١).

مَا حُمِلَ عَلَى " يَعِدُ " وَنَحْوِهِ:

١- الفعل المضارع المبدوء بغير الياء، في المثال، نحو: أَعِدُّ، وَنَعِدُّ، وَتَعِدُّ، وَأَصْلُهَا: أَوْعِدُّ، وَنَوْعِدُّ، وَتَوْعِدُّ، وَفِي اللَّفِيفِ أَيْضًا، نَحْوُ: أَعِي، وَنَعِي، وَتَعِي، وَأَصْلُهَا: أَوْعِي، وَنَوْعِي، وَتَوْعِي. حَذَفُوا الْوَاوَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اِفْتِقَادِ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ قَبْلَهَا؛ " لِنَلَّا يَخْتَلِفُ بِنَاءُ الْمَضَارِعِ، وَيُجْرَى فِي تَصْرِيفِهِ عَلَى طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ مَا فِي الْحَذْفِ مِنَ التَّخْفِيفِ"^(٢)؛ وَلِأَنَّ الْيَاءَ أُمَّ حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ، فَهِيَ كَالْأَصْلِ لَهَا^(٣).

وهذا مماثلٌ للمضارع الذي فاءه همزة، نحو: " أَكْرِمُ "، وَأَصْلُهُ: أَكْرِمُ، أُسْتَثْقِلَ اجْتِمَاعُ هَمْزَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ؛ فَحَذَفَتِ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا تَخْفِيفًا، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ أَخْوَاتِهِ، وَوَصِّفَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنْهُ، فَقَالُوا: نُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٦٠)، والتصريح (٢/٣٩٦)، وهمع الهوامع (٣/٤٢٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٣٤١)، ودروس التصريف (١٥٦)، وحذف الحرف (٣٢٧، ٣٢٨).

(٢) شرح الملوكي (٣٣٥).

(٣) ينظر: المقتضب (١/٢٢٦)، والمسائل العسكرية (١٠٢)، والمنصف (١/١٨٤)، (١٩١)، وأمالي ابن الشجري (٢/١٥٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢٤٢)، وإيجاز التعريف (١٥٣)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٦٣)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/٨٧-٨٩)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/٣٤٠).



وَتُكْرِمُ، وَمُكْرِمٌ، وَأَصْلُهَا: نُؤَكِّرِمُ، وَيُؤَكِّرِمُ، وَتُؤَكِّرِمُ، وَمُؤَكِّرِمٌ، وَمُؤَكِّرِمٌ؛
جَرِيًّا لِلْبَابِ عَلَى طَرِيقِ وَاحِدٍ^(١).

٢- الأَمْرُ، نَحْوُ: عِدٌّ، وَزِنٌ، وَأَصْلُهُمَا: إِوْعِدُّ، وَإِوْزِنُ، حُذِفَتِ الْوَاوُ؛
تَخْفِيفًا، وَحُمِلَ الْأَمْرُ عَلَى الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مُوَافِقٌ لَهُ، يَسَلِّمُ إِذَا سَلِمَ،
وَيُعِلُّ إِذَا أُعِلَّ، ثُمَّ اسْتَعْنِيَ عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، فَصَارَتَا: عِدٌّ، وَزِنٌ، وَلَوْ لَمْ
يُحْذَفُوا الْوَاوُ لَقَلْبُوها بِيَاءٍ؛ لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَقَالُوا: "إِئْعِدَّ" بِيَاءٍ
بَيْنَ كَسْرَتَيْنِ، وَهَذَا مُسْتَقْتَلٌّ؛ فَصَارُوا إِلَى الْحَذْفِ^(٢).

٣- الْمَصْدَرُ، نَحْوُ: عِدَّةٌ، وَزِينَةٌ^(٣)، وَأَصْلُهُمَا: "وَعِدٌّ، وَوِزْنٌ"،
اسْتَقْتَلَّتِ الْكَسْرَةُ عَلَى الْوَاوِ فَتَقَلَّتْ إِلَى مَا بَعْدَهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ، وَبَقِيَ الْكَسْرُ

(١) ينظر: المسائل العسكرية (١٠٣)، والمنصف (١٨٤/١، ١٨٥، ١٩٢)، وشرح
الملوكي (٣٣٥)، والممتع الكبير (٤٢٦/٢)، وإيجاز التعريف (١٥٥)، وارتشاف
الضرب (٢٤١/١، ٢٤٢)، وأوضح المسالك (٤٠٦/٤)، والتصريح (٣٩٥/٢)،
٣٩٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٤٣/٤).

(٢) ينظر: المقتضب (٢٢١/١)، وشرح الملوكي (٣٣٤)، وإيجاز التعريف (١٥٣)،
وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٩/٣)، وتوضيح المقاصد
والمسالك (١٦٣١/٦)، وأوضح المسالك (٤٠٦/٤)، والتصريح (٣٩٦/٢).

(٣) علل ابن جنّي وابن يعيّن حذف الواو من "وَعِدَّةٌ" ونحوها بأنها لما سكنت بعد
نقل حركتها إلى ما بعدها ألزموها الحذف؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن، ولو
جاءوا بهمزة الوصل مكسورةً لأدى ذلك إلى قلب الواو بياء؛ لسكونها وانكسار ما
قبلها، فيقال: "إِئْعِدَّةٌ" بياء بين كسرتين، وهذا مستقل؛ فصاروا إلى الحذف.

- ينظر: المنصف (١٨٤/١، ١٨٥)، وشرح الملوكي (٣٤٠).





دلالة عليها، وِعْوَضَ منها التاء، فصارتا: "عُدَّة، وَرِزَّة"؛ وذلك حملاً على الفعل؛ لأن المصدر يَعتَلُّ باعتلال فعله، وجرياناً للباب على سَنَنِ واحدٍ^(١).

وحذف الواو فيما سبق أجمع عليه النحاة، لكنهم اختلفوا في علة هذا الحذف إلى فريقين^(٢):

ذهب البصريون^(٣) وثلعب من الكوفيين^(٤) - ووافقهم الزجاج^(٥)

(١) ينظر: المقتضب (٢٢٦/١، ٢٢٧)، و (١٢٧/٢)، و (١٥٦/٣)، والمنصف (١٨٤/١)، وأمالى ابن الشجري (١٥٤/٢)، وشرح الملوكي (٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٠)، وإيجاز التعريف (١٥٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٩/٣)، وأوضح المسالك (٤٠٦/٤)، والتصريح (٣٩٦/٢).

(٢) ينظر هذا الخلاف في: الإنصاف (٦٤٤-٦٤٨ م ١١٢)، وشرح الملوكي (٣٣٤، ٣٣٥)، وشرح الكافية الشافية (٢١٦٣/٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٧/٣، ٨٨)، وائتلاف النصر (١٣٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٤٠/٤).

(٣) ينظر: الكتاب (٥٢/٤، ٥٣، ٣٣٦، ٣٣٧)، والمقتضب (٢٢٦/١)، و (١٢٧/٢)، والأصول في النحو (٢٧٦/٣)، والمسائل العسكرية (١٠٢، ١٠٣)، والمنصف (١٨٤/١).

(٤) لم يُشر أحدٌ من أصحاب المصادر التي اطلعت عليها، والتي ذكرت الخلاف في هذه المسألة إلى موافقة ثلعب البصريين، ومخالفته جماعة الكوفيين في هذا الرأي، وقد ذكرتُ صريح كلامه في مجالسه.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٧٣/١) في حديثه عن قول الله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ

بِالْغَيْبِ وَيُؤْتُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة/٣].



ابن السراج^(١) والفارسي^(٢) وابن جني^(٣): وأكثر المتأخرين من الصرفيين^(٤) - إلى أن علة حذف الياء: وقوعها ساكنة، ضعيفة، بين عدوتها: الياء المفتوحة والكسرة اللازمة، والواو مستثقلة، وقد اكتنفها ثقبان، ووقعت أجنبية بين أخوين، وبعيدة بين متقاربين. إضافة إلى ذلك فقد اجتمعت الياء والواو والكسرة في الفعل، وهو أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم؛ فلزم حذف واحدة منهن؛ طلبا للتخفيف، فحذفت أثقلهن، وهي الواو.

قال المبرد: "اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل) سقطت في المضارع، وذلك قولك: وَعَدَّ يَعِدُّ، وَوَجَدَ يَجِدُّ، وَوَسَمَ يَسِمُّ. وسقوطها لأنها وقعت موقعا تمتنع فيه الواوات، وذلك أنها بين ياءٍ وكسرةٍ. وجعلت حروف المضارع الأخر توابع للياء؛ لئلا يختلف الباب؛ ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها؛ إذ كان مجازها واحدا. وقد بينت لك أنه إذا اعتل الفعل اعتل المصدر؛ إذا كان فيه مثل ما يكون في الفعل، فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعَلٍ) ثبتت واؤه؛ لأنه لا علة فيه، وذلك قولك: وَعَدَّته

(١) ينظر: الأصول في النحو (٢٧٦/٣)

(٢) ينظر: المسائل العسكرية (١٠٢، ١٠٣).

(٣) ينظر: المنصف (١٨٤/١).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (١٥٤/٢)، والإنصاف (٦٤٤/٢)، والتخمير (٣٧٧/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٩/١٠)، وشرح الملوكي (٣٣٣، ٣٣٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٤٢/١)، والتسهيل (٣١٢)، وإيجاز التعريف (١٥٣)، وشرح التعريف بضروري التصريف (٢٣٠-٢٣٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٦٣١/٦)، والمساعد (١٨٣/٤، ١٨٤)، والتصريح (٣٩٦/٢)، وهمع الهوامع (٤٢١/٣).



وَعَدًا، وَوَصَلْتُهُ وَصَلًّا. وَإِنْ بَنَيْتَ الْمَصْدَرَ عَلَى (فِعْلَةٍ) لَزِمَهُ حَذْفُ الْوَاوِ؛ وَكَانَ ذَلِكَ لِلْكَسْرِ فِي الْوَاوِ، وَأَنَّهُ مَصْدَرٌ فَعِلٌ مَعْتَلٌّ مَحْذُوفٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: وَعَدْتُهُ عِدَّةً، وَوَزَنْتُهُ زِنَةً، وَكَانَ الْأَصْلُ: وَعَدَّةً، وَوَزْنَةً، وَلَكِنَّا أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ الْوَاوِ عَلَى الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ سَاكِنَةً، وَلَا يُبْتَدَأُ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ. وَالْهَاءُ لَازِمَةٌ لِهَذَا الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهَا عَوْضٌ مِمَّا حُذِفَ...^(١).

وجاء في مجالس ثعلب: "وأملى علينا أبو العباس: وَعَدَّ يَعِدُّ، وَوَزَّنَ يَزِنُّ، كَانَ " يُوَزِّنُ، وَيُوَعِدُّ "، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا فقالوا: يَزِنُ. وَ" وَجَلَّ يُوَجِّلُ " ثَبَّتَتِ الْوَاوُ لِأَنَّ بَعْدَهَا فَتْحَةً، فَلَمْ يَجْتَمِعْ مَا يُسْتَثْقَلُ"^(٢).

وعلى ابن يعيش لحذف الواو، وعدم حذف الياء أو الكسرة،

فقال: "إِنَّمَا حُذِفَتِ الْوَاوُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، نَحْوُ: يَعِدُّ، وَيَزِنُّ، وَيَرِدُّ؛ لِلثَّقَلِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ مَسْتَثْقَلَةٌ، وَقَدْ اِكْتَنَفَهَا ثَقِيلَانِ: الْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ. وَالْفِعْلُ نَفْسُهُ أَثْقَلُ مِنَ الْاسْمِ، وَمَا يَعْزِضُ فِيهِ أَثْقَلُ مِمَّا يَعْزِضُ فِي الْاسْمِ؛ فَلَمَّا اجْتَمَعَ هَذَا الثَّقَلُ وَجِبَ تَخْفِيفُهُ بِحَذْفِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَسْتَثْقَلَةِ، فَلَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْيَاءِ لِأَنَّهَا حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ، وَحَذْفُهَا يُخِلُّ بِمَعْنَاهَا، مَعَ كَرَاهِيَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْوَاوِ. وَلَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْكَسْرِ لِأَنَّهُ بِهَا يُعْرَفُ وَزْنُ الْكَلِمَةِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا حَذْفُ الْوَاوِ، وَكَانَ أْبْلَغَ فِي التَّخْفِيفِ؛ لِوُجُودِهَا أَثْقَلُ مِنَ الْيَاءِ وَالْكَسْرِ، مَعَ أَنَّهَا سَاكِنَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ فَفَقِيَ سَبَبُ حَذْفِهَا. وَجَعَلُوا سَائِرَ الْمُضَارِعِ مَحْمُولًا عَلَى " يَعِدُّ "، فَقَالُوا: تَعِدُّ، وَنَعِدُّ، وَأَعِدُّ، فَحَذَفُوا الْوَاوَ وَإِنْ لَمْ

(١) المقتضب (١/٢٢٦، ٢٢٧). وينظر (٢/١٢٧).

(٢) مجالس ثعلب (٢/٣٦٠).



تقع بين ياء وكسرة؛ لئلا يختلف بناء المضارع، ويُجرى في تصريفه على طريقة واحدة، مع ما في الحذف من التخفيف. ومثله قولهم: " أَكْرِمُ " وأصله: " أَكْرِمُ " بهمزتين، ثم أَتَبَعُوا ذلك سائر الباب، فقالوا: تُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، فحذفوا الهمزة، وإن لم توجد العلة؛ ليجري الباب على سَنَنِ واحدٍ^(١).

وإلى هذا الحذف أشار ابن مالك بقوله:

فَأَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَ وَعَدَ .: أَحْذِفْ، وَفِي كَ عِدَّةٍ ذَلِكَ أَطْرَدٌ^(٢)

وذهب غير ثعلبٍ من الكوفيين إلى أن علة حذف الياء: التفريق بين المتعدي واللازم من هذا الباب، فالواو حُذِفَتْ من المتعدي، نحو: يَعِدُ، وَيَزِنُ، وَيَعْظُمُ، وبقيت في اللازم، نحو: وَحَلَّ يُوْحَلُّ، وَوَجَلَّ يُوْجَلُّ. وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو. وقالوا: إنها حُذِفَتْ في نحو: أَعِدُّ، وَنَعِدُّ، وَتَعِدُّ، ولو كانت علة الحذف وقوعها بين ياء وكسرة، لَمَا حُذِفَتْ في هذه الأفعال؛ لأنها ليست واقعة بين ياء وكسرة. كما أنها لم تُحذف في نحو: " أَوْعَدَ يُوعِدُ " على الرغم من وقوعها بين ياء وكسرة؛ فدل ذلك على فساد علة البصريين^(٣).

(١) شرح الملوكي (٣٣٤، ٣٣٥). وينظر: شرح المفصل (٥٩/١٠).

(٢) متن ألفية ابن مالك (٦٦).

(٣) ينظر: المنصف (١٨٨/١)، والإنصاف (٦٤٤/٢). وشرح المفصل لابن

يعيش (٥٩/١٠، ٦٠)، وشرح الملوكي (٣٣٥، ٣٣٦)، وائتلاف النصر (١٣٣)،

وحذف الحرف (٣٢٢، ٣٢٣).



قال الفراء معللاً لكسر العين في (مَوْعِد) في قول الله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لِمُلْكِهِمْ مَوْعِدًا﴾^(١): "وإنما كَسَرُوا ما أَوَّلُه الواو؛ لأن الفعل فيه إذا فُتِح يكون على وجهين: فأما الذي يَقَعُ^(٢) فالواو منه ساقطة، مثل "وَرَزَّ يَزِئُ". والذي لا يَقَعُ تَثَبُّتُ واؤه في "يَفْعَلُ". والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع، فلم يجعلوا في مصدريهما فرقاً، إنما تكون الفروق في "فَعَلَ يَفْعَلُ"^(٣).

رأي وترجيح:

استثقالُ اكتنافِ الياءِ المفتوحة والكسرة (الظاهرة أو المقدرة) للواو الساكنة في "يَعِدُ، وَيَرِثُ، وَيَعِي" ونحوها، علةٌ ظاهرةٌ، قويةٌ لحذف الواو، يستوي في ذلك المثال واللفيف المفروق، مضارعاً لـ(فَعَلَ) بفتح العين، أو لـ(فَعَل) بكسر العين، فعلةُ الحذفِ متحققةٌ في مضارعها جميعاً، حيث استكراه انحصار الواو بين عدوتيهما: الياء المفتوحة والكسرة اللازمة، واستثقل وقوعها أجنبيةً بينهما، واجتماعها معهما في الفعل الذي هو أثقل من الاسم؛ فلزم لكل هذا حذف أحدِ الثلاثة، فحُذِفَت الواو؛ لأنها أثقلها، وحذفتها أبلغ في التخفيف. وهذا ما ذهب إليه البصريون، وثعلب من الكوفيين، وأكثر المتأخرين، وهو الراجح.

(١) الكهف/٥٩.

(٢) "الواقِعُ، وغير الواقِع" من مصطلحات الكوفيين، استعمله الفراء كثيراً في معانيه، فمصطلح (الواقِع) يقابل عند البصريين (المتعدي)، و(غير الواقِع) يقابل (اللازم).

- ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره (١٨٠).

(٣) معاني القرآن (١٥٠/٢).



وأما ما ذهب إليه غير ثعلب من الكوفيين من أنها حُذِفَتْ تفرقةً بين المتعدي واللازم فمرجوحٌ؛ وحُجِّبَهُم مردودةٌ بما يلي:

أولاً: أن كثيراً من الأفعال اللازمة حُذِفَتْ منها الواوُ، ومنها: وَكَفَ البيئُ يَكِفُ، ووَمَّ الذبابُ يَمِّمُ، ووَجَدَ في الحزن يَجِدُ، ووَحَدَ البعيرُ يَحِدُ، والأصل فيها: يُوَكِّفُ، وَيُوَمِّمُ، وَيُوَجِدُ، ويُوَحِدُ. وكلها لازمة. وأما عدم حذفها من " وَحَلَ يُوَحِّلُ، ووَجَلَ يُوَجِّلُ " فليس للزومهما، بل لأن ما بعد الواو في المضارع مفتوح غير مكسور، فهما من باب " عَلِمَ يَعْلَمُ " (١).

ثانياً: أن حذفها من " أَعَدُّ، وَنَعَدُّ، وَتَعَدُّ " ونحوها مما لم تُسَبِّقْ فيه الواوُ بالياء محمولٌ على المبدوء بالياء؛ لأن حروف المضارعة أخواتُ، والياء رأسهن، فلما حُذِفَتْ الواوُ مع الياء حُذِفَتْ مع أخواتها حملاً عليها؛ كي لا تختلف تصاريف الكلمة، ويجري الباب على سننٍ واحدٍ (٢).

ثالثاً: أن عدم حذف الواو من: " أُوَعِدُ يُوعِدُ " على الرغم من وقوعها بين ياء وكسرة إنما هو للأسباب التالية:

(١) ينظر: المنصف (١/١٨٨، ٢٠١)، والإنصاف (٢/٦٤٥)، وشرح الملوكي (٣٣٦،

٣٣٧)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/٩٢)،

(٢) ينظر: الإنصاف (٢/٦٤٦).



١ - أن ماضيه ليس ثلاثياً مجرداً، بل مزيداً بحرف، ومضارعه " يُوعِدُ " مضموم الياء وليس مفتوحها، والواو تثبُتُ بعد الياء المضمومة؛ لأنها تتقوى بوقوعها بعد ما يُجانسها من الحركات^(١).

٢ - أن أصله " يُوَّوعِدُ " مثل " يُؤَكِّرِمُ "، وحُذفت الهمزة تخفيفاً، حملاً على الحذف من المضارع المبدوء بالهمزة " أُوعِدُ "، وأصله: " أُوَّوعِدُ "، اجتمعت همزتان فحذفت ثانيتهما تخفيفاً، فصار " أُوعِدُ "، ثم حملت أخواته عليه " نُوعِدُ، وَيُوعِدُ، وَتُوعِدُ "؛ جريانا للباب على سَنَنِ واحدٍ، كما كان في " أَكْرِمُ " وأخواته. ف " يُوعِدُ " وأصله " يُوَّوعِدُ " حُذفت همزته تخفيفاً، وما حُذف للتخفيف فهو في حكم الثابت؛ ولهذا فقد فَصَلتُ بين الياء والواو حكماً، وتَقَوَّتْ بها الواو؛ فلم يلزم اكتناف الياء والكسرة لها؛ فلم تُحذف^(٢).

٣ - أنهم لو أعلوها بحذف الواو بعد حذف الهمزة لتوالى في الكلمة إعلالان، وهو ممتنع؛ لما فيه من الإجحاف بالكلمة^(٣).

(١) ينظر: شرح الملوكي (٣٣٨)، وإيجاز التعريف (١٥٣)، وشرح التعريف بضروري التصريف (٢٣٢)، والمساعد (١٨٣/٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣٤١/٤).

(٢) ينظر: المنصف (١٩٤/١)، وأمالي ابن الشجري (١٥٥/٢)، والإنصاف (٦٤٦/٢) - (٦٤٨)، وشرح الملوكي (٣٣٨)، وشرح التعريف بضروري التصريف (٢٣٢)، والمساعد (١٨٤/٤).

(٣) ينظر: الإنصاف (٦٤٨ / ٢)، وشرح التعريف بضروري التصريف (٢٣٢).



الخاتمة

الحمد لله في المَبْدَأِ والمُنْتَهَى. والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ خيرِ الوَرَى، وَعَلِمِ الهُدَى، وعلى آله، وأصحابه، وَمَنْ بَهْدَاهُمْ اقْتَدَى، ولَأَثَرِهِمْ اقْتَفَى.

أما بعد،،

فَبِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ تَمَّتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ الصَّرْفِيَّةُ التَّحْلِيلِيَّةُ لِمَوْضُوعٍ: "الاكتناف وأثره في بنية الكلمة العربية"، بدأتها بقراءة استقصائية لمباحث علم الصرف من أجل حصر صور هذا الموضوع وأشكاله، ثم قمت بترتيبها، وتبويبها، ودراستها منعماً للنظر في مدى تأثير الاكتناف في بناء الكلمة في كل صورة منها، ومتأملاً آراء الصرفيين ومذاهبهم فيها، مع التعليل والترجيح.

وانتهت هذه الدراسة إلى كثير من النتائج، وأهمها ما يلي:

١ - الاكتناف مصطلحٌ عربيٌّ، تراثيٌّ، قديمٌ، عرّفه سيبويه وغيره من النحويين والصرفيين.

٢ - الاكتناف الصرفيُّ يُرادُ به: إحاطةُ حرفي علةٍ، أو همزتين، أو كسرةٍ وألفٍ، أو ياءٍ وكسرةٍ، أو ساكنين بحرفٍ من حروفِ العلةِ، أو بالهمزة، أو بحرفٍ صحيحٍ غيرِ الهمزة.

٣ - أظهرت الدراسة الأثرَ الكبيرَ للاكتناف في بنية الكلمة العربية؛ إذ إنه يُنبئُ عليه قلبُ بعضِ حروفِ الكلمةِ قلباً إعلالياً أو مكانياً، أو حذفُ بعضِ حروفِها. وعلى العكس من ذلك فقد يلزمُ بناءً عليه تصحيحُ الكلمةِ، والحفاظُ على سلامة حروفِها؛ صوتاً لبنائها من الالتباسِ بغيره من الأبنية.



٤ - رَصَدَتِ الدَّرَاسَةُ صُورًا عَدِيدَةً لِلاِكْتِنَافِ، وَهِيَ:

الأولى: اِكْتِنَافُ أَلْفَيْنِ لِلوَاوِ فِي نَحْوِ " حَمْرَاوَانِ " تَثْنِيَّةُ " حَمْرَاءِ " .

الثانية: اِكْتِنَافُ وَاوَيْنِ لِلأَلْفِ فِي نَحْوِ " عَشْوَاوَانِ " تَثْنِيَّةُ " عَشْوَاءِ " .

الثالثة: اِكْتِنَافُ يَاءَيْنِ مَشْدَدَتَيْنِ حَرْفًا صَحِيحًا مَكْسُورًا عِنْدَ النِّسْبِ، نَحْوُ: سَيِّدِيٍّ، وَمَيْتِيٍّ، وَطَيِّبِيٍّ، وَهَيْبِيٍّ، فِي النِّسْبَةِ إِلَى: سَيِّدٍ، وَمَيْتٍ، وَطَيِّبٍ، وَهَيْبٍ. وَأَصْلُهَا: سَيِّدِيٍّ، وَمَيْتِيٍّ، وَطَيِّبِيٍّ، وَهَيْبِيٍّ.

الرابعة: اِكْتِنَافُ هَمْزَتَيْنِ أَلْفَ " أَشْيَاءِ " عِنْدَ مَنْ قَالَ: إِنْ أَصْلُهَا " شَيْئَاءِ " أَوْ " أَشْيَاءِ " .

الخامسة: اِكْتِنَافُ حَرْفِيٍّ عِلَّةِ أَلْفِ الجَمْعِ الأَقْصَى الَّتِي بَعْدَهَا حَرْفَانِ، نَحْوُ: أَوَائِلِ، وَنِيَائِفِ، وَسَيَائِدِ. وَأَصْلُهَا: أَوَاوِلِ، وَنِيَايِفِ، وَسَيَاوِدِ.

السادسة: اِكْتِنَافُ أَلْفَيْنِ لِلْهَمْزَةِ فِي الجَمْعِ الأَقْصَى، نَحْوُ: هَدَايَا، وَقَضَايَا، وَخَطَايَا، وَمَطَايَا، وَهَزَاوَى. وَأَصْلُهَا الَّذِي آتَتْ إِلَيْهِ قَبْلَ القَلْبِ: هَدَاءٌ، وَقَضَاءٌ، وَخَطَاءٌ، وَمَطَاءٌ، وَهَرَاءٌ.

السابعة: اِكْتِنَافُ هَمْزَتَيْنِ أَلْفَ الجَمْعِ الأَقْصَى الَّتِي بَعْدَهَا حَرْفَانِ، نَحْوُ: دَوَائِبِ. وَأَصْلُهَا: دَأَائِبِ.

الثامنة: اِكْتِنَافُ الكَسْرِ والأَلْفِ لِلوَاوِ الوَاقِعَةِ عَيْنًا لِمَصْدَرٍ أُعْلِتَ فِي فِعْلِهِ، نَحْوُ: صِيَامٍ، وَقِيَامٍ، وَاعْتِيَادٍ، وَانْقِيَادٍ. وَأَصْلُهَا: صِوَامٍ، وَقِوَامٍ، وَاعْتِوَادٍ، وَانْقِوَادٍ.



التاسعة: اكتناف الكسرة والألف للواو الواقعة عيناً لجمع صحيح اللام، وهي في المفرد شبيهة بالمُعَلَّة، نحو: سِيَاط(جمع: سَوَاطِ)، وحيَاض(جمع: حَوَاضٍ). وأصلهما: سِوَاط، وحوَاض.

العاشرة: اكتناف ساكنين حرف علة، في الفعل نحو: اسْوَدَّ، واغْوَارَ، وابْيَاضَ، أو في الاسم نحو: مِسْوَاك، ومِقْوَال، ومِخْيَاط، وتَقْوَال، وتَجْوَال، وتَسْيَار.

الحادية عشرة: اكتناف الياء والكسرة للواو في مضارع الفعل المثال، نحو: يِعِدُّ، وَيَرِثُ، والفعل اللفيف المفروق، نحو: يَعي، وَيُقي. وأصلها: يُوْعِدُّ، وَيُورِثُ، وَيُوعِي، وَيُوقِي.

٥- اكتناف الألفين للواو في مثنى الاسم الممدود الذي همزته زائدة مبدلة من ألف التأنيث، نحو " صحراوان، وحمراوان " غير لازم، إذ إن ألف التثنية غير لازمة، بدليل تغيُّرها إلى الياء في حالتي النصب والجر؛ ولهذا فالأغلب في لغة العرب قلب هذه الهمزة واواً. وإقرار الهمزة هنا، أو قلبها ياءً يؤدي إلى اجتماع شبه ثلاث ألفات؛ لأن الهمزة والياء قريبتان من الألف.

٦- الراجح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تصحيح الهمزة وقلبها واواً في تثنية " لأواء "و" عشواء " ونحوهما، خلافاً لما ذهب إليه البصريون من وجوب التصحيح. إلا أنني أرى أن جواز الوجهين ليس على السواء كما قال الكوفيون، بل على أن التصحيح أرجح من القلب؛ لأن التصحيح أخف من اجتماع واوين متحركتين بينهما حاجز غير حصين، وإن كان فيه اجتماع شبه ثلاث ألفات، إلا أن توالي ألفين ساكنين بينهما



همزة متحركة تُقَارِبُهُمَا أَخْفُ مِنْ تَوَالِي وَوَيْنِ مَتَحْرِكَتَيْنِ أَلْفًا سَاكِنَةً، ضَعِيفَةً، وَجُودُهَا كَالْعَدَمِ، وَالْفَصْلُ بِهَا كَلًّا فَصْلًا.

٧- اكتناف ياءين مشدّتين حرفاً صحيحاً، مكسوراً يجعل الكلمة أثقل ما تكون؛ إذ إنه يُشَبِّهُ اجْتِمَاعَ خَمْسِ يَاءَاتٍ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ الَّذِي هُوَ مَظْنَةٌ التَّخْفِيفِ.

وهذا ما جعلهم يَنشُدُونَ التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ إِحْدَى هَذِهِ الْيَاءَاتِ، فَتَرَجَّحَ لَدَيْهِمْ حَذْفُ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ، الْمَدْعَمِ فِيهَا مِثْلُهَا، الْمَتَّصِلَةِ بِآخِرِ الْكَلِمَةِ، فَقَالُوا فِي النِّسْبِ إِلَى: سَيِّدٍ، وَمَيْتٍ، وَطَيِّبٍ، وَهَيْنٍ: سَيِّدِيَّ، وَمَيْتِيَّ، وَطَيِّبِيَّ، وَهَيْنِيَّ. وَكَذَا فِي أَمْثَالِهَا.

وكانت هذه الياءُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ مِنَ السَّاكِنَةِ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا أَبْلَغُ فِي التَّخْفِيفِ؛ إِذْ فِي حَذْفِهَا نَقْضُ الثَّقَلِ بِزَوَالِ شَيْئَيْنِ: حَرْفٍ وَحَرَكَةٍ، وَلِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ لَبَقِيَ الثَّقَلُ بِتَوَالِي كَسْرَتَيْنِ: كَسْرَتِهَا وَكَسْرَةَ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ، وَلَلَزِمَهَا الْقَلْبُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَيُقَالُ فِي سَيِّدٍ، وَمَيْتٍ، وَطَيِّبٍ، وَهَيْنٍ: سَادِيَّ، وَمَاتِيَّ، وَطَابِيَّ، وَهَانِيَّ، أَوْ الْإِسْكَانُ تَخْفِيفًا لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ مَعَ الْيَاءَاتِ، فَيُقَالُ: سَيِّدِيَّ، وَمَيْتِيَّ، وَطَيِّبِيَّ، وَهَيْنِيَّ. وَإِبْقَاءُ السَّاكِنَةِ ابْتِدَاءً أَوْلَى مِنْ إِبْقَاءِ الْمَتَحْرِكَةِ ثُمَّ الْعَوْدِ إِلَى إِسْكَانِهَا.

٨- الرَّاجِحُ فِي " أَشْيَاءَ " أَنَّهَا مَفْرَدٌ مُؤَنَّثٌ، وَأَصْلُهَا: " شَيْئَاءَ " بَزْنَةً " فَعْلَاءَ "، قَدِّمَتْ الْهَمْزَةُ الْأُولَى (لَامُ الْكَلِمَةِ) عَلَى الشَّيْنِ (فَاءُ الْكَلِمَةِ)، فَصَارَتْ " أَشْيَاءَ " بَزْنَةً " لَفْعَاءَ "، وَمُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِأَلْفِ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةِ.



وعلة القلب المكاني فيها: التخلص من الثقل الناتج عن اكتناف همزتين للألف، وهي حاجز غير حصين، تصير معه الهمزتان كالمجمعتين، في طرفِ كلمةٍ كثيرةٍ الاستعمال.

٩- اكتنافُ حرفيَّ علةٍ أَلَفِ الجمعِ الأقصى يَزِيدُ من ثقله، ولاسيما مع اتصال ثانيهما بالطرف الذي هو محلُّ التغيير؛ مما يَسْتَوْجِبُ التخفيفَ بقلبه همزةً، يستوي في ذلك أن يكون الحرفان المَكْتَنَفَانِ للألفِ واوين كَأَوَائِلِ (أصلها: أوائل)، أو ياءين كَنَيَائِفِ (أصلها: نيايف)، أو مختلفين كَسَيَائِدِ (أصلها: سيأود)، وَصَوَائِدِ (أصلها: صوآيد)، على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وأكثر الصرفيين، وهو الراجح، المؤيَّدُ بالسمع والقياس. فمع التسليم بأن اجتماع الواوين أثقلُّ من اجتماع الياءين، والمختلفين، إلا أن الثقل موجود أيضاً في الياءين والمختلفين؛ مما يَسْتَحْسِنُ القلبَ فيهما أيضاً. ويسلم التحقيق عند الجميع في حال بُعْدِ ثاني حرفي العلة عن الطرف، ووضْعِ علة القلب، كما في "طَوَاوَيْس" و"نَوَاوَيْس" و"بَيَايِع"، ونحوها.

١٠- إذا اكَتَنَفَ ألفان الهمزة المفتوحة، العارضة للجمع وجب قلبها ياءً في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون لامُ المفردِ ياءً سالمةً، كـ "هَدَايَا"، و"قَصَايَا"، جمع "هَدِيَّة"، و"قَضِيَّة".

الثاني: أن تكون لامُ المفردِ ياءً منقلبةً عن واوٍ، كـ "مَطَايَا" جمع "مَطِيَّة".



الثالث: أن تكون لامّ المفردِ همزةً، كحَطَايَا، و رَزَايَا جمع "حَطِيئَة" و"رَزِيئَة".

وإنما قلبت الهمزة ياءً لا واوً في هذه المواضع الثلاثة؛ لكون الياء أَّخَفَّ من الواو، وأقرب منها مخرجاً إلى مخرج الهمزة.

ويجب قلب هذه الهمزة واوا في موضع واحد، وهو: أن تكون لامّ المفردِ واواً سالمةً، ك"هَرَاوَى"، و"أَدَاوَى" جمع" هِرَاوَة"، و"إِدَاوَة"؛ وذلك ليُشَاكَلَ الجمعُ مفردَه.

وعلة القلب في الجميع: أن الهمزة المفتوحة تُشْبِهُ الألفَ، وباكتشاف ألفين لها يصير ذلك كاجتماع ثلاث ألفات، وهو ثقيلٌ، مستكْرَهٌ، لاسيما في صيغة منتهى الجموع.

١١ - اكتشاف همزتين للألف ثقيلٌ، ويزيدُ من ثقله أن يكون في بناء ثقيل كالجمع الأقصى؛ وذلك لأن الألف حاجز غير حصين، تصير معه الهمزتان كالمجتمعين متحركتين في كلمة ثقيلة بالوضع؛ ولهذا وجب القلبُ في "ذَوَائِبَ" بزنة" فَعَائِلَ"، ومفرده: "ذَوَابَة" بزنة " فُعَالَة" ونظيرهما: دُعَابَة ودَعَائِبَ. وأصل"ذَوَائِبَ": "ذَأَائِبَ" بهمزتين متحركتين بينهما ألف الجمع الأقصى، وكان حقه أن يُخَفَّفَ بقلب الثانية ياء، فيُقَال: "ذَأَائِبَ"، كما هو القياس عند اجتماع همزتين متحركتين ثانيتهما مكسورة، لكنهم آثروا قلب الأولى واوا لعلتين:

الأولى: مشاكلةُ المفردِ، حيث قيل فيه: "ذَوَابَة" بقلب همزته واوا؛ لثُجَانِسِ ضمة الحرفِ السابقِ(الذال)، فقلبوها في الجمع واوا أيضاً؛ مشاكلةً للمفردِ.



والثانية: أن الهمزة الأولى أصلية، والثانية مبدلة من حرف زائد، فكانت الأولى أحق بالقلب؛ لأن ملازمة الهمزة تدل على أن المبدل زائد.

والراجع ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه من أن إعلال أولى الهمزتين هنا مقيس في "ذَوَائِب"، وفيما مائله جمعاً وإفراداً. وما عدا ذلك من الجموع التي اجتمع فيها همزتان مفصول بينهما بالألف فالقياس إعلال الثانية لقربها من الطرف الذي هو محل التغيير، ولأن النقل بها وقع.

١٢- إذا اكتنَفَ الواو الواقعة عيناً لمصدرٍ أُعِلَّتْ في فعله كسرةً وأُفَتْ، أُعِلَّتْ بالقلب ياءً، نحو: صِيَامٍ، وَقِيَامٍ، واعتِيَادٍ، وانقِيَادٍ، وأصلها: صَوَامٍ، وَقَوَامٍ، واعتَوَادٍ، وانقَوَادٍ؛ وذلك لأن الكسرة بعض الياء، والألف تُشْبِهُهَا، والواو بينهما مستثقلَةٌ، مُسْتَكْرَهَةٌ؛ فوجب قلبها ياءً لثَجَانِسِ الكسرة التي قبلها، وتُقَارِبِ الألف التي بعدها، وتَخَفَّ الكلمة في المصدر، كما خَفَّتْ في الفعل. فالألف والياء أخفُّ من الواو، والانتقال من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف أخفُّ من الانتقال من الكسرة إلى الواو ثم إلى الألف.

١٣- اكتنَافُ الكسرةِ وألفِ الجمعِ للواو الساكنةِ الضعيفةِ في المفرد، يَزِيدُ الجمعَ ثِقَلًا؛ ولهذا كان التخلص منه بقلب هذه الواو ياءً مستحسنًا، نحو "سِيَاظٍ، وَجِيَاظٍ" جمعِي: سَوَاطِ، وَحَوَاطِ، وأصلهما: سَوَاظٍ، وَحَوَاظِ، توسطت الواو بين الكسرة والألف، واجتمع ما يُشْبِهُ أَحرفَ العلةِ الثلاثة؛ فوجب قلب أثقلها - وهو الواو - إلى حرف يُجَانِسُ الكسرةَ التي قبلها، ويُقَارِبُ الألفَ التي بعدها، وهو الياء. وقَوَى من إعلالِ عينِ الجمعِ صحةً



لامه، إذ لو كانت لامه مَعْلَةً لما أُعِلَّتْ عَيْهَ على الأصح؛ لعدم جواز اجتماع إعلالين في كلمة واحدة.

١٤- الاكتناف يكون علةً تصحيحٍ في بعض المواضع كما كان علةً اعتلالٍ، ومن ذلك الأسماء والأفعال غير الثلاثية التي يكتنف حرف العلة فيها ساكنان، نحو: اسْوَادَ، واعْوَارَ، وابْيَاضَ، و صَوَامَ، وقَوَامَ، وحوَالَ، وعُوَارَ، ومِقْوَالَ، ومِعْوَانَ، ومِسْوَاكَ، ومِشْوَارَ، ومِخْيَاطَ، ومِشْيَاطَ، وتَقْوَالَ، وتَجْوَالَ، وتَسْيَارَ، وأفْوَاجَ، وأفْقَالَ، وأحوَالَ، وأمِّيَالَ، وأغْيَانَ، وإزْوَاءَ، وطأووسَ، وناووسَ.

ولزم التصحيح هنا؛ لأن الإعلال قد يترتب عليه التقاء ساكنين، أو ثلاثة؛ فيثقل ذلك جداً؛ ومن ثم يلزم حذف بعض أحرف الكلمة؛ فيزول بناؤها، ويلتبس بغيره من الأبنية.

١٥- استئقالُ اكتنافِ الياءِ المفتوحةِ والكسرةِ (الظاهرة أو المقدرة) للواو الساكنة في " يَعْدُ، وَيَرِثُ، وَيَعِي " ونحوها، علةً ظاهرةً، قويةً لحذف الواو، يستوي في ذلك المثال واللفيف المفروق، مضارعاً لـ(فَعَلَ) بفتح العين، أو لـ(فَعَلَ) بكسر العين.

فَعِلَّةُ الحذفِ متحققةٌ في مضارعها جميعاً، حيث استُكِرَ انحصار الواو بين عدوتيهما: الياء المفتوحة والكسرة اللازمة، واستئقالٌ وقوعها أجنبية بينهما، واجتماعها معهما في الفعل وهو أثقل من الاسم؛ فلزم لذلك حذف أحدِ الثلاثة، فحذفت الواو؛ لأنها أثقلها، وحذفها أبلغ في التخفيف. وهذا ما ذهب إليه البصريون، وثعلب من الكوفيين، ووافقهم أكثر المتأخرين، وهو الراجح.



وأما ما ذهب إليه غير ثعلب من الكوفيين من أنها حُذِفَتْ تفرقةً بين المتعدي واللازم فمرجوحٌ.

هذا، ويوصي الباحث بمزيد من الدراسات التطبيقية النحوية والصرفية، التي تُبرز أثر هذه الظاهرة في كلام العرب نثراً وشعراً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي. تحقيق د/ طارق الجنابي(عالم الكتب، ومكتبة النهضة - بيروت - ط: الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م).

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر(منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات) للشيخ/أحمد بن محمد البنا. تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل(عالم الكتب - بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط: الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م).

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان. تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ومراجعة أ. د/ رمضان عبدالنواب(مكتبة الخانجي - القاهرة - ط: الأولى ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م).

٤- أساس البلاغة للزمخشري. تحقيق أ/محمد باسل عيون السود(دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م).

٥- أسرار العربية لأبى البركات بن الأنباري. تحقيق أ/ محمد بهجة البيطار(مطبعة الترقى - دمشق ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م).

٦- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د/عبدالحسين الفتلي(مؤسسة الرسالة - بيروت - ط: الثالثة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م).

٧- إعراب القراءات الشواذ لأبى البقاء العكبري. تحقيق أ/ محمد السيد أحمد عزوز(عالم الكتب - بيروت - ط: الأولى ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ هـ).



- ٨- الأعلام للزركلي(دار العلم للملايين - بيروت - ط: الخامسة عشرة ٢٠٠٢م).
- ٩- الاكتشاف في بناء الجملة الشرطية القرآنية للدكتور/ طلال الطوبجي (مجلة آداب الرفادين - جامعة الموصل- العراق - العدد الحادي والأربعون ٢٠٠٥م).
- ١٠-الاكتشاف في القرآن الكريم وصحيح البخاري للدكتور/ محمد طه عبد الخالق. دراسة نحوية دلالية(مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية - جامعة الأزهر - العدد الثلاثون ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م).
- ١١-أمالي ابن الشجري. تحقيق د/ محمود محمد الطناحي(مكتبة الخانجي - القاهرة - ط: الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).
- ١٢-الأمالي لأبي علي القالي(دار الكتب العلمية - بيروت - بدون).
- ١٣-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية - صيدا، بيروت ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).
- ١٤-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية - صيدا، وبيروت- بدون).
- ١٥-إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك. تحقيق أ/ محمد عثمان(مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - ط: الأولى ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).
- ١٦-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق الدكتور/ موسى بناي العلايلي(مطبعة العاني- بغداد ١٩٨٢م).



- ١٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م).
- ١٨- تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق أ/ عبد الستار أحمد فراج (مطبعة حكومة الكويت - ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م).
- ١٩- التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى (دار الفكر - دمشق - ط: الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م).
- ٢٠- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري. تحقيق أ/ علي محمد البجاوي (عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م).
- ٢١- التبيان في تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور/ أحمد حسن كحيل (ط: السادسة - بدون).
- ٢٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري - تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (مكتبة العبيكان - الرياض - ط: الأولى ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م).
- ٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق أ/ محمد كامل بركات (دار الكاتب للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م).
- ٢٤- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بدون).
- ٢٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق أ. د/ علي محمد فاخر، و أ. د/ جابر محمد البراجة، وآخرين (دار السلام - القاهرة، والإسكندرية - ط: الأولى ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م).



٢٦- تهذيب اللغة للأزهري. ج ٦ تحقيق أ/ محمد عبد المنعم خفاجي، و أ/
محمود فرج العقدة، ومراجعة أ/ محمد علي البجاوي(الدار المصرية للتأليف
والترجمة - مطابع سجل العرب - القاهرة - بدون).

٢٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق
د/عبدالرحمن علي سليمان(دار الفكر العربي- القاهرة - ط:
الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

٢٨- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني. غني بتصحيحه/
أوتويرتزل(دار الكتاب العربي - بيروت - ط: الثانية ١٤٠٤هـ =
١٩٨٤م).

٢٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة
، و أ/ محمد نديم فاضل(دار الكتب العلمية - بيروت - ط : الأولى ١٤١٣هـ
= ١٩٩٢م).

٣٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(دار إحياء
الكتب العربية - القاهرة - بدون).

٣١- حاشية يس على التصريح(دار إحياء الكتب العربية - القاهرة -
بدون).

٣٢- حذف الحرف في النحو والصرف للأستاذ الدكتور/ السيد حسن حامد
البهوتي (مطبعة الأمانة - مصر- ط: الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٨٧م).

٣٣- الخصائص لابن جني. تحقيق أ/ محمد علي النجار(المكتبة العلمية -
ط: الثانية ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م).





- ٣٤- دروس التصريف للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م).
- ٣٥- ديوان رؤبة بن العجاج. تصحيح وترتيب وليم البروسي(دار ابن قتيبة - الكويت - بدون).
- ٣٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق د/ أحمد محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - بدون).
- ٣٧- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق د/حاتم صالح الضامن(مؤسسة الرسالة - بيروت - ط: الأولى ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م).
- ٣٨- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د/ شوقي ضيف(دار المعارف - القاهرة - بدون).
- ٣٩- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق د/ حسن هندراوي(دار القلم - دمشق - ط: ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م).
- ٤٠- سفر السعادة وسفير الإفادة للإمام علم الدين السخاوي. تحقيق د/ محمد أحمد الدالي(دار صادر - بيروت - ط: الثانية ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م).
- ٤١- سنن ابن ماجة. تحقيق وترقيم أ/ محمد فؤاد عبد الباقي(مطبعة دار إحياء الكتب العربية - بدون).
- ٤٢- سنن النسائي الكبرى. تحقيق د/ عبدالغفار البنداري، وأ/ سيد كسروي حسن(دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م).



٤٣- شذا العرف في فن الصرف للشيخ/ أحمد الحملوي. تدقيق وتعليق
د/مصطفى أحمد عبد العليم(مكتبة المعارف - الرياض - ط:
الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

٤٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل
بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد(دار التراث-
القاهرة- ط: العشرون ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

٤٥- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق أ/ محمد باسل عيون
السود(دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).

٤٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان وشرح
الشواهد للعيني(دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بدون).

٤٧- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د/عبدالرحمن السيد، ود/محمد بدوي
المختون(هجر للطباعة والنشر - ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).

٤٨- شرح التصريف للثمانيني. تحقيق د/إبراهيم بن سليمان
البيمي(مكتبة الرشد - الرياض - ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م).

٤٩- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز. تحقيق أ. د/ هادي
نهر، و أ. د/ هلال ناجي(دار الفكر- عمان - الأردن - ط:
الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م).

٥٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق د/ صاحب أبو
جناح(بدون).

٥١- شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي. تحقيق أ/ غريد الشيخ(دار
الكتب العلمية، بيروت - ط: الأولى ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).



٥٢- شرح شافية ابن الحاجب للرضي. تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن،
ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد(دار الكتب العلمية - بيروت
- ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٥٣- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأسترباذي. تحقيق د/ عبد
المقصود محمد عبد المقصود(مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - الأولى
١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م).

٥٤- شرح كافية ابن الحاجب للرضي. تحقيق د/ يوسف حسن
عمر(منشورات جامعة قاريونس- بنغازي - ط: الثانية ١٩٩٦م).

٥٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د/عبدالمعزم أحمد هريدي
جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث١٤٠٢هـ =
١٩٨٢م).

٥٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. تحقيق أ/ أحمد حسن
مهدلي، و أ/ علي سيد علي(المكتبة العلمية - بيروت - ط:
الأولى١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).

٥٧- شرح المفصل لابن يعيش(مكتبة المتنبي- القاهرة - بدون).

٥٨- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي.
تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين(دار الغرب الإسلامي - بيروت
- ط: الأولى ١٩٩٠م).

٥٩- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش. تحقيق د/ فخر الدين
قباوة(المكتبة العربية بـ حلب - ط: الأولى١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م).



- ٦٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي. تحقيق د/ الشريف عبدالله علي الحسيني (المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - ط: الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).
- ٦١- شواذ النسب في العربية " الظواهر والعلل" للأستاذ/محمد خالد كميل (رسالة ماجستير في كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين ٢٠١٢م).
- ٦٢- الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية " للجوهري. تحقيق أ/أحمد عبد الغفور عطار (دار العلم للملايين - بيروت - ط: الرابعة ١٩٩٠م).
- ٦٣- صحيح البخاري (الصحيح الجامع المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه) اعتنى به/أبو عبد الله عبدالسلام بن محمد بن عمر علوش (مكتبة الرشد- الرياض - ط: الثانية ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).
- ٦٤- صحيح مسلم (دار المعني للنشر والتوزيع - السعودية - ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).
- ٦٥- العقد الفريد لابن عبدربه (دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ١٤٠٤هـ).
- ٦٦- عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري (دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨هـ).
- ٦٧- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي. تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي (مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق - ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).



- ٦٨- القاموس المحيط للفيروزآبادي (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م).
- ٦٩- الكتاب لسيبويه. تحقيق أ/عبدالسلام محمد هارون (مكتبة الخانجي- القاهرة - ط: الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م).
- ٧٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب. تحقيق د/ محيي الدين رمضان (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٤٣ هـ = ١٩٧٤ م).
- ٧١- الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء. تحقيق د/ جودة مبروك محمد (مكتبة الآداب - القاهرة - ط: الثانية ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م).
- ٧٢- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري. ج ١ تحقيق أ/غازي مختار ظليمات. ج ٢ تحقيق د/عبدالإله نبهان (دار الفكر - دمشق - ط: الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م).
- ٧٣- لسان العرب لابن منظور. تحقيق أ/عبدالله على الكبير، وآخرين (دار المعارف - مصر - بدون).
- ٧٤- متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف (مكتبة الآداب - القاهرة - ط: الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م).
- ٧٥- مجالس ثعلب شرح وتحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون (دار المعارف - مصر - بدون).
- ٧٦- المخصص لابن سيده (دار الكتب العلمية - بيروت - بدون).



٧٧-المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق أ. د/محمد عبد الخالق
عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وزارة الأوقاف - مصر
١٤٠١هـ = ١٩٨١م).

٧٨-المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي. تحقيق د. محمد الشاطر
أحمد(مطبعة المدني - القاهرة - ط: الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م).

٧٩-المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل. تحقيق د/
محمد كامل بركات(جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث -
ط: الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م حتى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٨٠-المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري
للدكتور/ عوض بن حمد القوزي(عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض
- ط: الأولى ١٤٠١هـ = ١٩٨١م).

٨١-معاني القرآن للفراء(عالم الكتب - بيروت - ط: الثالثة ١٤٠٣هـ =
١٩٨٣م).

٨٢-معاني القرآن وإعرابه للزجاج. شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبد
شلبي(عالم الكتب - بيروت - ط: الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

٨٣-المعجم الوسيط(مجمع اللغة العربية - مصر - مكتبة الشروق
الدولية - ط: الرابعة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م).

٨٤-مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام. تحقيق الشيخ/ محمد
محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية - صيدا، وبيروت ١٤١١هـ =
١٩٩١م).



- ٨٥- المفصل في علم العربية للزمخشري (دار الجبل - بيروت - ط الثانية - بدون).
- ٨٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي. تحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (جامعة أم القرى - مكة المكرمة - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - ط: الأولى ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م).
- ٨٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) للعيني. تحقيق أ. د/ علي محمد فاخر، وآخرين (دار السلام - القاهرة - ط: الأولى ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م).
- ٨٨- المقتضب للمبرد. تحقيق أ. د/محمد عبدالخالق عزيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م).
- ٨٩- المقصور والممدود لابن السكيت. تحقيق أ. د/محمد سعيد (مطبعة الأمانة - مصر - ط: الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م).
- ٩٠- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور. تحقيق د/ فخر الدين قباوة (مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ط: الأولى ١٩٩٦ م).
- ٩١- المنصف لابن جني (شرح كتاب التصريف للمازني). تحقيق أ/إبراهيم مصطفى، و أ./عبدالله أمين (دار إحياء التراث القديم - ط: الأولى ج ١، ج ٢ / ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م، ج ٣ / ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م).
- ٩٢- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. صححه وراجعته الشيخ/ علي محمد الصباغ (دار الكتب العلمية - بيروت - بدون).
- ٩٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق أ/ أحمد شمس الدين (دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م).